بحث

سياسة الولايات المتحدة تجاه أمريكا الوسطى في ظل معاهدة ١٩٢٣م: السلفادور نموذجاً (١٩٣١- ١٩٣٤م)

إعداد

د/ محمد عبدالباسط محمد العناني

مدرس التاريخ الحديث والمعاصر

كلية التربية – جامعة عين شمس

سياسة الولايات المتحدة تجاه أمريكا الوسطى في ظل معاهدة ١٩٢٣م: السلفادور نموذجًا (١٩٣١- ١٩٣٤م)

إعداد

د/ محمد عبدالباسط محمد العناني

مدرس التاريخ الحديث والمعاصر

كلية التربية – جامعة عين شمس

الملخص:

يتناول هذا البحث سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه السلفادور خلال الفترة الممتدة بين عامي (١٩٣١- ١٩٣٤م) لتمثل نموذجًا لسياسة حجب الاعتراف عن الأنظمة الثورية، أو سياسة تثبيط الثورات والانقلابات العسكرية التي طبقتها الولايات المتحدة تجاه دول أمريكا الوسطى استنادًا إلى أحكام معاهدة السلام والصداقة التي وقعتها تلك الدول في عام ١٩٢٣م – وهي النموذج المُحدث أو المُنقح من معاهدة عام ١٩٠٧م – لتنظيم علاقاتها بعضها ببعض. وفي حين نجحت الولايات المتحدة في تطبيق هذه السياسة تجاه بعض دول أمريكا الوسطى، فإن السلفادور مثلت تحديًا كبيرًا أمامها؛ إذ فشلت محاولات الولايات المتحدة كافة في تنحية حكومة السلفادور التي تولت السلطة بعد الانقلاب العسكري في الثاني من ديسمبر عام ١٩٣١م، وتصعيد حكومة بديلة لها لا يكون لأي من قادتها علاقة بهذا الانقلاب. وبناء عليه، هدف هذا البحث إلى دراسة الأساليب والوسائل التي حاولت الولايات المتحدة من خلالها تطبيق هذه السياسة على السلفادور، وتحليل مدى نجاحها في ضوء السياسة السلفادورية المواجهة لها، وموقف دول أمريكا الوسطى الأخرى، بالاعتماد بشكل أساسي على المجموعات الوثائقية ذات الصلة بموضوع البحث. وخلصت نتائج البحث إلى أن هذه السياسة قد فشلت في السلفادور، مما اضطر الولايات المتحدة في نهاية الأمر إلى الاعتراف بالحكومة السلفادورية في السادس والعشرين من يناير عام ١٩٣٤م، والتخلي عن

سياسة حجب الاعتراف عن الأنظمة الثورية التي ثَبُتَ بعد مراجعتها لها عدم إمكانية تطبيقها مجددًا في أمريكا الوسطى.

الكلمات المفتاحية:

السلفادور، الولايات المتحدة، أمريكا الوسطى، الأنظمة الثورية.

The Policy of the United States towards Central America under the Treaty of 1923: A Case Study of El Salvador (1931-1934)

Abstract:

The present paper sets out to examine the United States foreign policy towards El Salvador over the period between from 1931 to 1934, as an exemplary of the American policy of non-recognition of revolutionary regimes. Put succinctly, it is a policy of suppressing revolutions and miliary coups that was adopted by the United States towards the countries of Central America, based on the provisions of the General Treaty of Peace and Amity which was signed by these countries in 1923 to regulate their relationships to one another. It is to be noted that this treaty is the modified version of the 1907 treaty. Even though the United States managed to implement this policy towards some Central American countries, El Salvador posed a great challenge for it. All the American attempts failed to set aside the government of El Salvador that came to power after the 1931 coup, and to appoint an alternative government whose leaders did not take part in the coup. In this regard, the current study addresses itself to investigate the means through which the United States attempted to implement this policy in El Salvador. Further, it seeks to determine to what extent this policy was successful in light of the confronting Salvadorean policy, and to reveal the stance of the other countries of Central America. To this end, the study draws heavily on the documentary materials relevant to the research topic. The findings showed that the non-recognition policy proved unsuccessful in El Salvador in such a way that eventually forced the United States to recognize the Salvadorean government on January 26,

1934, and to abandon the policy of non-recognition of revolutionary regimes, whose inapplicability had been clearly established in Central America.

Key words:

El Salvador, United States, Central America, Revolutionary Regimes.

مقدمة:

اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية في تقرير سياستها تجاه دول أمريكا الوسطى خلال العقود الثلاثة الأولى من القرن العشرين تقريبًا على المعاهدات التي وقعتها تلك الدول – بتوجيه من الولايات المتحدة – وما تضمنته من أسس ومبادئ تحكم العلاقات بينها، ولأن الولايات المتحدة كانت من وجهة نظرها تهدف إلى الحفاظ على الاستقرار في أمريكا الوسطى– ذات الموقع الإستراتيجي بالنسبة لها؛ حيث تقع قناة بنما – فقد اتبعت سياسة هدفت إلى تثبيط الثورات والانقلابات فيها، ووضعت الأسس القانونية لهذه السياسة بالتوافق مع دول أمريكا الوسطى من خلال المعاهدات الموقعة في مؤتمري عامي ١٩٠٧م، و١٩٢٣م، وكان من أهم مبادئها حجب الاعتراف عن أي حكومة تتولى السلطة بالقوة – عن طريق ثورة أو انقلاب – في أي من تلك الدول، وقد نجحت الولايات المتحدة في تطبيق هذه السياسة في عدد من الحالات في أمريكا الوسطى منذ عام ١٩٠٧م، ولكن على العكس من ذلك لم تستطع إنجاحها في السلفادور بين عامي (١٩٣١– ١٩٣٤م)؛ ومن ثم كان النموذج السلفادوري سببًا رئيسًا في إنهاء هذه السياسة، ليس في السلفادور وحدها، بل في دول أمريكا الوسطى الأخرى أيضًا.

انطلاقًا مما سبق، تشكَّلت فكرة هذا البحث؛ حيث هدف إلى تناول سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه السلفادور خلال الفترة الممتدة بين عامي (١٩٣١– ١٩٣٤م) لتمثل نموذجًا لسياسة الولايات المتحدة تجاه أمريكا الوسطى في ظل معاهدة ١٩٢٣م، التي كانت قائمة على حجب الاعتراف عن الأنظمة الثورية بهدف تثبيط الثورات والانقلابات المستقبلية في أمريكا الوسطى. أما فترة الدراسة، فبدأت تحديدًا من الثاني من ديسمبر عام ١٩٣١م، وهو يوم وقوع الانقلاب العسكري

في السلفادور، وانتهت بيوم السادس والعشرين من يناير عام ١٩٣٤م، الذي اعترفت فيه الولايات المتحدة بالحكومة السلفادورية بشكل رسمي، والذي كان في الوقت نفسه بمثابة نقطة النهاية لسياسة حجب الاعتراف التي انتهجتها الولايات المتحدة في دول أمريكا الوسطى دون غيرها من دول أمريكا اللاتينية.

أما عن إشكالية البحث، فتمثلت في دراسة وتحليل الكيفية التي حاولت الولايات المتحدة من خلالها تطبيق سياسة حجب الاعتراف عن الحكومة السلفادورية التي تولت السلطة بموجب الانقلاب العسكري، وكذلك تحليل الآليات والوسائل التي استخدمتها للضغط على حكومات دول أمريكا الوسطى الأخرى للالتزام بهذه السياسة، ومنع دول أمريكا اللاتينية الأخرى – وحتى الدول الأوروبية – من الاعتراف الدبلوماسي بهذه الحكومة لإجبارها على التنحي، وتصعيد حكومة أخرى ليس لها علاقة بالانقلاب؛ بحيث تحبط أي محاولة أخرى للسيطرة على السلطة بالقوة. من جانب آخر، تبلورت هذه الإشكالية في دراسة السياسة التي اتبعتها الحكومة السلفادورية للتغلب على الضغوط – أو العقوبات الدبلوماسية إذا صح وصفها – التي فرضتها الولايات المتحدة عليها بالاشتراك مع دول أمريكا الوسطى الأخرى.

بناء على ما سبق، طرح البحث التساؤلات التالية: ما هي ماهية سياسة حجب الاعتراف التي طبقتها الولايات المتحدة ضد الحكومات التي تولت السلطة بالقوة في أمريكا الوسطى؟ وما دور مؤتمري عامي ١٩٠٧ و١٩٢٣م في تقرير هذه السياسة؟ وما موقف الولايات المتحدة ودول أمريكا الوسطى من الانقلاب العسكري الذي وقع في السلفادور في ديسمبر عام ١٩٣١م؟ وكيف خططت الولايات المتحدة لإجبار الحكومة السلفادورية على التنحي؟ وكيف ساعدتها حكومات دول أمريكا الوسطى الأخرى في تطبيق خطتها؟ وما مدى نجاحها في ذلك؟ وما طبيعة السياسة التي اتبعتها السلفادور للتغلب على خطة الولايات المتحدة وكسر العزلة المفروضة عليها والاستمرار في السلطة؟ وهل كان لأي دولة من دول أمريكا الوسطى دورٌ في مساعدة السلفادور على ذلك؟ وكيف فشلت الولايات المتحدة في تطبيق هذه السياسة على السلفادور؟ وما الخطة التي اتبعتها الولايات المتحدة

لحل مأزق اعترافها بالحكومة السلفادورية؟ وكيف اعتمدت على بعض دول أمريكا الوسطى في تنفيذها؟ وقد حاول البحث الإجابة على هذه التساؤلات بالاعتماد على منهج البحث التاريخي، وبالرجوع إلى المجموعات الوثائقية ذات الصلة بموضوع البحث.

اعتمد البحث بشكل أساسي على وثائق "العلاقات الخارجية الأمريكية" Foreign Relations of the United States of America (FRUS)، وعدد من المجموعات الوثائقية المتعلقة بتاريخ أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المحفوظة في إدارة المحفوظات والسجلات الوطنية The National Archives and Records Administration (NARA) في الولايات المتحدة الأمريكية، والمتاح الاطلاع عليها من خلال قاعدة البيانات العالمية "جال" Gale، وفي مقدمتها سجلات وزارة الخارجية الأمريكية المتعلقة بالعلاقات السياسية بين الولايات المتحدة وأمريكا الوسطى (١٩١١-١٩٢٩م) وبين أمريكا الوسطى ودول أخرى (١٩١٠-١٩٢٩م)، والسجلات المتعلقة بالشئون الداخلية لأمريكا الوسطى (١٩٣٠-١٩٤٩م)، وقد ضمت الأخيرة، إلى جانب مراسلات الدبلوماسيين الأمريكيين وتقاريرهم، بعض الوثائق المتعلقة بدول أمريكا الوسطى، وصورًا من المقالات والتقارير الصحفية المنشورة في صحف السلفادور ودول أمريكا الوسطى الأخرى التي عكست الرأي العام في تلك الدول ووجهات نظر حكوماتها بشكل كبير.

استند البحث أيضًا إلى تقارير الملحق العسكري الأمريكي في أمريكا الوسطى "آرثر رينجلاند هاريس" Arthur Ringland Harris (١٩٣١- ١٩٣٥م)[١] التي صنفت ضمن المجموعة الوثائقية المعروفة بالمراسلات والتقارير الخاصة بقسم الاستخبارات العسكرية – في هيئة الأركان العامة بوزارة الحرب الأمريكية – المتعلقة بالأوضاع العامة والسياسية والعسكرية في أمريكا الوسطى (١٩١٨-١٩٤١)، وتناولت هذه التقارير الأوضاع السياسية داخل السلفادور، وعكست موقف حكومات دول أمريكا الوسطى من سياسات حكومتها وحكومة الولايات المتحدة والعلاقات السياسية فيما بينها. كما استعان البحث بالوثائق المتعلقة بمؤتمرات دول أمريكا الوسطى لأعوام (١٩٠٧م، و١٩٢٣م، و١٩٣٤م) ونصوص المعاهدات والاتفاقيات التي وقعت خلالها، علاوة على

الرجوع إلى بعض أعداد "الجريدة الرسمية" Diario Oficial للسلفادور للاطلاع على القوانين والمراسيم والقرارات الصادرة عن الحكومة السلفادورية خلال فترة الدراسة.

وأخيرًا، ناقش البحث خمسة محاور رئيسة؛ بدأت بمدخل لاستعراض دور مؤتمري عامي ١٩٠٧ و١٩٢٣م في تقرير سياسة الولايات المتحدة تجاه أمريكا الوسطى، ثم تناول موقف الولايات المتحدة من الانقلاب العسكري في ديسمبر عام ١٩٣١م، ثم استعراض خطة وزارة الخارجية الأمريكية لتنحية مارتينيز وطريقة تطبيقها وتحليلها، كما رصد المحور الرابع من البحث محاولات كسر العزلة المفروضة على السلفادور في ظل جمود موقف الولايات المتحدة. أما عن المحور الأخير، فناقش تراجع إدارة الرئيس "فرانكلين روزفلت" Franklin Roosevelt (١٩٣٣-١٩٤٥م)[٢] عن سياسة حجب الاعتراف عن حكومة مارتينيز، وخطة وزارة الخارجية الأمريكية للاعتراف بها من خلال الاعتماد على بعض دول أمريكا الوسطى.

أولًا- مؤتمرا عامي ١٩٠٧ و١٩٢٣م وتقرير سياسة الولايات المتحدة تجاه أمريكا الوسطى:

زادت الأهمية الإستراتيجية لأمريكا الوسطى بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية بعد أن قررت الأخيرة البدء في بناء قناة بنما في عام ١٩٠٣م[٣]؛ ومن ثم اعتبرت منذ ذلك الحين أن أي اضطرابات أو صراعات سياسية في أمريكا الوسطى من الممكن أن تمتد بسهولة إلى بنما، وتحدث حالة من عدم الاستقرار السياسي فيها، الأمر الذي قد يعطل العمل في حفر القناة أو يؤخر افتتاحها أو يؤثر سلبًا على تشغيلها وأمنها فيما بعد، كما اعتبرت الولايات المتحدة أن حالة عدم الاستقرار السياسي في أمريكا الوسطى قد تؤثر أيضًا على قدرة دول أمريكا الوسطى على الوفاء بالتزاماتها المالية للدول الأوروبية التي سيكون خيارها الأول إرسال سفنها الحربية إلى البحر الكاريبي لتحصيل مستحقاتها بالقوة، وهو ما سيشكل تهديدًا مباشرًا لأمن قناة بنما والمصالح الأمريكية بالتبعية. وانطلاقًا من هذه الاعتبارات، هدفت سياسة الولايات المتحدة تجاه دول أمريكا الوسطى إلى الحفاظ على الاستقرار السياسي والاقتصادي فيها لمنع انتشار الفوضى منها إلى بنما، وعدم إفساح المجال

أمام الدول الأوروبية لزيادة نفوذها في تلك الدول أو انتهاك مبدأ مونرو[٤] عن طريق التواجد العسكري في منطقة أمريكا الوسطى[٥].

وضعت الولايات المتحدة سياستها السابقة موضع التنفيذ بعدما تصاعدت حدة التوترات بين دول أمريكا الوسطى في عام ١٩٠٧م؛ إذ دعت بالاشتراك مع المكسيك إلى عقد مؤتمر للسلام في أمريكا الوسطى بهدف تسوية النزاعات بين تلك الدول ومنع أي حروب مستقبلية بينها، وقد عقد المؤتمر في واشنطن في الفترة الممتدة بين الثالث عشر من نوفمبر إلى العشرين من ديسمبر من العام نفسه، وحضره ممثلو دول أمريكا الوسطى الخمس (السلفادور، وجواتيمالا، وهندوراس، ونيكاراجوا، وكوستاريكا)[٦] إلى جانب ممثلي الدولتين الداعيتين إليه[٧]، وانتهى بتوقيع معاهدة عامة للسلام والصداقة بين دول أمريكا الوسطى السابقة فقط[٨]، ضمنت حل النزاعات بينها بالطرق السلمية وعدم تدخل أي منها في شئون الدول الأخرى أو دعم أي حركات مسلحة فيها، كما نصت المادة الثانية منها على اعتبار: "... كل إجراء أو عمل قد يؤدي إلى تغيير النظام الدستوري في أي من جمهوريات أمريكا الوسطى بمثابة تهديد للسلام فيها"، وفصلت المادة الأولى من الاتفاقية التكميلية للمعاهدة المادة السابقة، ونصت على أنه: "لا يجوز لحكومات الأطراف المتعاقدة أن تعترف بأي حكومة أخرى قد تصل إلى السلطة في أي من الجمهوريات الخمس نتيجة لثورة أو انقلاب عسكري ضد الحكومة المعترف بها، طالما لم يقم ممثلو الشعب المنتخبون بإعادة تنظيم البلاد دستوريًا"[٩]؛ وبذلك، وضعت هذه المادة الأساس القانوني لبدء تطبيق سياسة حجب الاعتراف عن الأنظمة الثورية في أمريكا الوسطى.

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة قررت ألا تكون طرفًا في معاهدة ١٩٠٧م، فإنها تبنت السياسة السابقة التي أقرتها دول أمريكا الوسطى بدعوى احترام المعاهدة؛ حيث كان ذلك أحد أهدافها من الدعوة إلى مؤتمر ١٩٠٧م[١٠]. وفي حين أنها انتهجت سياسة حجب الاعتراف عن الأنظمة الثورية في أمريكا الوسطى، فإنها لم تطبق السياسة نفسها تجاه دول أمريكا اللاتينية الأخرى؛ إذ كانت سياستها قائمة في معظم الأحيان على الاعتراف بالحكومات الجديدة هناك حتى

إن تولت السلطة بالقوة أو بطريقة غير دستورية طالما أنها فرضت سيطرتها على البلاد دون مقاومة كبيرة، وأثبتت رغبتها وقدرتها على احترام التزاماتها الدولية[١١]، ولكن مع تولي إدارة الرئيس "وودرو ويلسون" Woodrow Wilson (١٩١٣- ١٩٢١م)[١٢] أعلنت الولايات المتحدة في مارس ١٩١٣م، أنها ستتخلى عن سياستها التقليدية المتعلقة بالاعتراف بحكومات دول أمريكا اللاتينية، ولن تعترف بأي حكومة تولت السلطة بالقوة في أي منها[١٣].

نجحت سياسة الولايات المتحدة في تحقيق الاستقرار لبعض الوقت في أمريكا الوسطى، كما نجحت في تثبيط الثورات والانقلابات؛ لأنه كان مفهومًا أن أي شخص سيحاول السيطرة على السلطة بالقوة لن يستمر في منصبه طويلًا، ولن تكون حكومته قادرة على الحصول على أي قروض أو مساعدات مالية من معظم الدول الأمريكية والأوروبية طالما لم تعترف بحكومته الولايات المتحدة ودول أمريكا الوسطى الأخرى[١٤]، ولكن مع نهاية ولاية إدارة ويلسون، زادت الاضطرابات السياسية في بعض دول أمريكا الوسطى وتصاعدت حدة التوترات فيما بينها[١٥]، وهو ما هدد بنشوب حرب إقليمية، فاغتنمت الولايات المتحدة الفرصة وسعت إلى إعادة تعريف معاهدة ١٩٠٧م – والاتفاقيات الموقعة معها – وتعزيزها من أجل فرض النظام والاستقرار مجددًا في أمريكا الوسطى من خلال نظام المعاهدات الذي اعتمدت عليه في توجيه سياستها تجاه تلك المنطقة[١٦].

ومن هذا المنطلق، دعت الولايات المتحدة دول أمريكا الوسطى الخمس إلى حضور مؤتمر عام ١٩٢٣م، الذي أطلقت عليه مؤتمر شئون أمريكا الوسطى، وحددت أهدافه في التفاوض على معاهدة جديدة لتفعيل أحكام معاهدة عام ١٩٠٧م، والاتفاقيات الموقعة معها، إلى جانب مناقشة المسائل المتعلقة بالحد من التسليح، وخطط إنشاء محاكم مختصة بالتحقيق في النزاعات التي قد تنشأ بين تلك الدول، وتعزيز التعاون بينها[١٧]. وعقد المؤتمر في واشنطن في الفترة الممتدة بين الرابع من ديسمبر عام ١٩٢٢م، إلى السابع من فبراير ١٩٢٣م، وانتهى باتفاق دول أمريكا الوسطى على توقيع معاهدة جديدة للسلام والصداقة لتحل محل معاهدة ١٩٠٧م، إضافة إلى إحدى عشرة اتفاقية أخرى متعلقة بتحقيق أهداف المؤتمر السابقة[١٨]. ووافقت حكومات أمريكا الوسطى على

المعاهدة الجديدة – كما وافقت على المعاهدة القديمة – باعتبارها ضمانة لعدم اتساع دائرة الصراع بينها، إضافة إلى رغبة قادتها في تأمين أنفسهم حال حدوث أي اضطرابات أو صراعات سياسية(١٩).

ومن الجدير بالذكر، أن المادة الثانية من معاهدة السلام والصداقة لعام ١٩٢٣م، حافظت على مبدأ عدم اعتراف دول أمريكا الوسطى الموقعين عليها بأي حكومة تصل إلى السلطة في أي منها عن طريق الثورة أو الانقلاب العسكري، وكررت النص نفسه الموجود في معاهدة ١٩٠٧م وملحقها، ولكنها جعلته أكثر تفصيلًا وأوسع نطاقًا؛ إذ نصت على أنه في حالة إعادة تنظيم البلاد دستوريًا بعد الثورة أو الانقلاب، فإن الموقعين على المعاهدة ملتزمون بعدم الاعتراف بالحكومة الجديدة المنتخبة إذا كان رئيس الدولة أو نائبه أو أحد المُعينين – أي نواب نائب الرئيس المُعينين – يندرج تحت أي مما يلي: "١- إذا كان قائدًا أو أحد قادة الثورة أو الانقلاب، أو تربطه علاقة قرابة أو مصاهرة بأحدهم. ٢- إذا كان وزيرًا للخارجية أو أحد القادة العسكريين الكبار أثناء تنفيذ الثورة أو الانقلاب أو إجراء الانتخابات، أو إذا كان قد شغل هذا المنصب الوزاري أو القيادي خلال الأشهر الستة السابقة للثورة أو الانقلاب أو الانتخابات. علاوة على ذلك، لا يجوز الاعتراف بحكومة تنشأ عن انتخاب مواطن غير مؤهل بشكل صريح بموجب دستور بلاده..."(٢٠).

في السياق نفسه، أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية في منتصف عام ١٩٢٣م، أن الولايات المتحدة ستتبع في سياستها تجاه أمريكا الوسطى المبدأ نفسه التي أقرته دولها في معاهدة ١٩٢٣م(٢١)، وكان ذلك في الوقت الذي تخلت فيه عن السياسة التي أقرتها إدارة ويلسون بمجرد انتهاء ولايته؛ حيث عادت إلى سياستها التقليدية التي اقتضت الاعتراف بحكومات أمريكا الوسطى بغض النظر عن مدى شرعيتها أو دستوريتها طالما أنها تسيطر على البلاد وتلتزم بمعاهداتها وتحقق المصالح الأمريكية. وبرر مسئولو الخارجية الأمريكية هذا التناقض بأنه نابع من الالتزامات الأخلاقية تجاه معاهدة ١٩٢٣م(٢٢). وعلى الرغم من ذلك، فإن الولايات المتحدة لم تعلن رسميًا تخليها عن سياسة ويلسون إلا في عهد الرئيس الأمريكي "هربرت هوفر" Herbert Hoover

(١٩٢٩- ١٩٣٣م)[٢٣] عندما صرح وزير خارجيته "هنري ستيمسون" Henry Stimson (١٩٢٩- ١٩٣٣م)[٢٤] في السادس من فبراير عام ١٩٣١م، أن بلاده تخلت نهائيًا عن سياسة الاعتراف التي أقرها ويلسون، ولكنه أكد في الوقت نفسه أن أمريكا الوسطى تمثل وضعًا مختلفًا بموجب الالتزامات الدولية التي أقرتها دولها[٢٥]. ومثل هذا التصريح إعلانًا رسميًا لاستمرار سياسة الولايات المتحدة لحجب الاعتراف عن الأنظمة الثورية في أمريكا الوسطى

في الواقع، طبقت الولايات المتحدة سياستها بحجب الاعتراف عن الأنظمة الثورية في أمريكا الوسطى خلال الفترة الممتدة بين عامي (١٩٢٤- ١٩٣٠م)، ونجحت خلالها في الضغط على الحكومات التي تولت السلطة نتيجة انقلابات عسكرية أو بالمخالفة لأحكام المادة الثانية من معاهدة ١٩٢٣م، حتى قدمت استقالتها، وقد تكرر ذلك في ثلاث حالات مختلفة؛ كان أولها في هندوراس عام ١٩٢٤م، وثانيها في نيكاراجوا بين عامي (١٩٢٥- ١٩٢٦م)، وثالثها في جواتيمالا بين عامي (١٩٣٠ – ١٩٣١م)[٢٦]. وقد مثل ذلك نجاحًا لسياسة الولايات المتحدة؛ إذ أثبت التطبيق العملي لها ضعف احتمالية بقاء أي حكومة تولت السلطة بالقوة أو بطريقة مخالفة لشروط معاهدة ١٩٢٣م، في ظل عدم اعتراف الولايات المتحدة ودول أمريكا الوسطى الأخرى بها، إضافة إلى معظم الدول الأمريكية والأوروبية بطبيعة الحال؛ حيث كان سيتسبب حجب الاعتراف الدولي عنها في عزلها دوليًا وجعلها غير قادرة على الاقتراض، ونتيجة لذلك، حاولت الولايات المتحدة تطبيق السياسة نفسها على السلفادور.

ثانيًا- موقف الولايات المتحدة من الانقلاب العسكري في ديسمبر عام ١٩٣١م:

لم يستطع الرئيس السلفادوري "أرتورو أراوجو" Arturo Araujo (مارس- ديسمبر ١٩٣١م)[٢٧] بعد توليه السلطة معالجة آثار الكساد العالمي الكبير (١٩٢٩- ١٩٣٩م)[٢٨] على اقتصاد بلاده الذي كان يعتمد بشكل رئيس على زراعة البن وتصديره، كما لم تساعده تلك الظروف في تحقيق وعوده الانتخابية الإصلاحية، خاصة ما يتعلق منها بالجانب الاقتصادي والاجتماعي؛ حيث سيطر على زراعة البن عدد صغير من العائلات السلفادورية في حين عانى باقي الشعب من

أوضاع اقتصادية واجتماعية سيئة. وقد تسبب ما سبق في تراجع شعبية حكومته وسط تزايد السخط الشعبي ضده خاصة لدى الفئات الدنيا التي اعتبرت أن الفترة التي قضاها في منصبه كانت كافية للقيام ببعض الإصلاحات التي وعد بها؛ ومن ثم نُظمت بعض المظاهرات الطلابية ضد حكومته في يوليو من العام نفسه، ولكن على الرغم من نجاح الأخيرة في السيطرة على الأوضاع حينها[٢٩]، فإن حالة السخط امتدت إلى ضباط الجيش السلفادوري وجنوده؛ نتيجة عجز الحكومة عن دفع رواتب معظمهم لمدة أربعة أشهر تقريبًا؛ ومن ثم خطط مجموعة من الضباط الشباب – نحو عشرين ضابطًا – من سلاحي المدفعية والمشاة لانقلاب عسكري بهدف الإطاحة بأراوجو[٣٠].

تحرك الضباط بشكل مفاجئ وسريع في مساء يوم الثاني من ديسمبر عام ١٩٣١م، واستطاعوا السيطرة على بعض أجزاء العاصمة السلفادورية "سان سلفادور" San Salvador. في الوقت نفسه، ترك أراوجو القصر الرئاسي بمجرد سماع دوي إطلاق نار بالقرب منه، وانتقل إلى منطقة "سانتا تكلا" Santa Tecla – الواقعة على بعد تسعة كيلو مترات تقريبًا من غرب العاصمة – وقام بجمع بعض القوات الموالية له هناك، ولكنه لم يستطع مهاجمة العاصمة مرة أخرى؛ لأن الضباط الثائرين كانوا قد فرضوا سيطرتهم على أجزاء كبيرة منها بعد تأييد بعض الضباط أصحاب الرتب الأعلى لهم، وانضمام بعض ضباط الحرس الوطني إليهم، ووقوف أسلحة الجيش الأخرى على الحياد مثل سلاح الخيالة، وفي حين استمر بعض ضباط الحرس الوطني الآخرين والشرطة موالين للحكومة، فإن تأثيرهم لم يكن قويًا بالدرجة التي تمكنهم من استعادة السيطرة على العاصمة[٣١].

اجتمع الضباط الثائرون الرئيسيون من ممثلي الأسلحة المشاركة في الانقلاب في صباح الثالث من ديسمبر، وقرروا تشكيل مجلس عسكري مكون من ثمانية ضباط[٣٢]، واتفقوا على إصدار بيان بذلك – ونشروه في اليوم التالي – أوضحوا فيه أنهم شكَّلوا هذا المجلس بعد أن تخلى أراوجو عن منصبه، وقرروا في نهاية البيان قبول استقالته ومطالبته بإخلاء البلاد، إضافة إلى استدعاء نائبه الجنرال "ماكسيميليانو هيرنانديز مارتينيز" Maximiliano Hernández Martínez

(١٩٣١- ١٩٤٤م)[٣٣] – وكان مسئولًا عن وزارة الحرب آنذاك أيضًا – ليتولى الرئاسة تبعًا للقواعد الدستورية[٣٤] التي حددها دستور عام ١٨٨٦م[٣٥]. وعلى الرغم من أن المجلس العسكري قد اتخذ قراره بتعيين مارتينيز رئيسًا بناءً على خلو منصب الرئيس بعد استقالة أراوجو، فإن حقيقة الأوضاع لم تكن كذلك؛ إذ لم يكن أراوجو قد قدم استقالته بعد، بل كان يحاول جمع مزيد من القوات في سانتا تكلا من أجل استعادة السيطرة على العاصمة[٣٦].

في الوقت نفسه، لم تكن الأوضاع قد استقرت في العاصمة؛ إذ استمر تبادل إطلاق النار بين القوات التي يقودها المجلس العسكري من جانب والشرطة وبعض قوات الحرس الوطني من جانب آخر[٣٧]، وهو الأمر الذي دفع الوزير الأمريكي المفوض في السلفادور "تشارلز كيرتس" Charles Curtis (١٩٣١- ١٩٣٢)[٣٨] للتدخل وترتيب هدنة مؤقتة بين الطرفين، والقيام في الوقت نفسه بدور الوسيط بين المجلس العسكري وأراوجو؛ حيث ذهب إلى الأخير لعرض شروط المجلس العسكري لوقف القتال عليه، وكان من أهمها تقديمه لاستقالته الفورية، ومغادرته البلاد خلال أربع وعشرين ساعة، إضافة إلى استقالة مجلس وزرائه بالكامل، ولكن رفض أراوجو هذه المطالب في حضور بعض قادة الجيش والجنرالات وكبار المسئولين، وطلب من كيرتس ترتيب هدنة بين قواته وقوات المجلس العسكري تضمن عدم تقدم أي منهما ضد الآخر حتى صباح اليوم التالي – الرابع من ديسمبر– ولكن رفض المجلس العسكري طلبه واكتفى بوعد كيرتس بأن قوات المجلس لن تتقدم باتجاه سانتا تكلا حتى مساء يوم الثالث من ديسمبر طالما أن قوات أراوجو لم تتقدم أو تهاجمهم[٣٩].

على أي حال، انتقل أراوجو بصحبة القوات الموالية له إلى مدينة "سانتا آنا" Santa Ana – الواقعة إلى الشمال الغربي من سان سلفادور – بعد اجتماعه مع كيرتس بساعات قليلة حتى يتمكن من جمع مزيد من القوات حوله، ولكن كانت المشكلة التي واجهته أن الأسلحة والذخيرة في مخازن سانتا آنا غير كافية لتسليح تلك القوات؛ ومن ثم تواصل مع الحكومة الجواتيمالية ليطلب إمداده بالأسلحة والذخيرة اللازمة، وإعارته بعض الطائرات التي تمكن قواته من قصف ثكنات قوات

المجلس العسكري في السلفادور، ولكن ترددت الحكومة الجواتيمالية في الموافقة على طلبه بسرعة رغم علاقتها الجيدة معه؛ لأنها أرادت ألا تتخذ أي إجراء إلا بالاتفاق مع الولايات المتحدة، كما أنها تخوفت في الوقت نفسه من مخالفة المادة الرابعة من معاهدة ١٩٢٣م[٤٠]، التي تمنع الدول الموقعة عليها من التدخل ومساعدة أي من الأطراف المتنازعة في أي منها، وانتظرت[٤١]. ونتيجة لما سبق، بالإضافة إلى استسلام الشرطة لقوات المجلس العسكري وانضمام باقي قوات الحرس الوطني إليها، وتراجع بعض قادة الجيش وجنرالاته عن دعم أراوجو الذي تراجعت شعبيته، فقد استجاب لنصيحة المقربين، وأصدر قرارًا بنقل صلاحياته الرئاسية إلى المُعين الثالث[٤٢]، ثم غادر إلى جواتيمالا عبر الحدود في الرابع من ديسمبر[٤٣]. وهو ما كان يعني انتهاء القتال الذي استمر ثلاثة أيام تقريبًا وإحكام المجلس العسكري لسيطرته على البلاد؛ ومن ثم نجاحه في السيطرة على السلطة.

تابعت وزارة الخارجية الأمريكية التطورات السابقة بشكل مستمر من خلال تقارير كيرتس، وكان أول سؤال وجهته إليه: من يقود الانقلاب؟ فكان رده بأن القيادة في أيدي مجموعة من الضباط الذين "يبدو أنهم غير أكفاء وليس لديهم أي خطة واضحة سوى التخلص من الحكومة..."[٤٤]، ولكن سرعان ما أثبت المجلس العسكري المشكل من ممثلي هؤلاء الضباط قدرته على كسب تأييد الأطراف المعارضة له وإحكام سيطرته على البلاد بحلول الرابع من ديسمبر، ولعل هذا النجاح هو ما دفع ستيمسون إلى مراسلة كيرتس للتأكد من أنه قد أوضح لهؤلاء الضباط الأسس التي تقوم عليها سياسة الولايات المتحدة تجاه أمريكا الوسطى، وأنها تسترشد بشكل أساسي بأحكام معاهدة ١٩٢٣م، المتعلقة بعدم الاعتراف بالحكومات التي تصل إلى السلطة عن طريق الثورة أو الانقلاب، وافترض ستيمسون أن كيرتس قد أوضح لهم هذا الأمر بالفعل[٤٥]، ولكن رد الأخير بأنه على الرغم من أن الأمر كان دائمًا في ذهنه، فإنه لم يطلع الضباط عليه، وبرر ذلك بأنه عند تدخله لترتيب هدنة بين القوات المتقاتلة، وجد أن الضباط الشباب على حد تعبيره "غير مسئولين على الإطلاق... وآراؤهم متباعدة مثل القطبين في كل المواضيع باستثناء المطالبة باستقالة أراوجو..."؛ ومن ثم رأى أنه لا جدوى من التطرق إلى مسألة الاعتراف من أجل التركيز على التوصل إلى اتفاق بشأن الهدنة[٤٦].

تواصلت وزارة الخارجية الأمريكية على الفور بممثليها في دول أمريكا الوسطى الأخرى، وأكدت عليهم التزامها تجاه السلفادور بالسياسة السابقة التي أوضحها ستيمسون لكيرتس، وطلبت منهم الاتصال بالمسئولين والقادة السياسيين في البلاد التي يمثلونها فيها بغرض توضيح موقفها هذا؛ حيث رأت أنه على الرغم من أن مسألة الاعتراف لم تطرح بعد في السلفادور، فإن إعلان موقفها سيؤكد سياستها نفسها التي اتبعتها من قبل تجاه حالات مماثلة – كان آخرها جواتيمالا في عام ١٩٣٠م – وسيشجع حكومات دول أمريكا الوسطى الأربعة على اتخاذ الموقف نفسه انطلاقًا من الالتزام بشروط معاهدة ١٩٢٣م(٤٧)، وهذا بالفعل ما قررته تلك الحكومات؛ إذ أوضح مسئولوها بأنهم سينتظرون الإجراء الذي ستتخذه الولايات المتحدة وأن موقفهم سيكون متوافقًا معها ومع دول أمريكا الوسطى الأخرى الموقعة على المعاهدة(٤٨).

لم تكتف وزارة الخارجية بإعلان موقفها على المستوى الدبلوماسي، بل أعلنته أيضًا على المستوى الشعبي من خلال الصحافة الأمريكية(٤٩)، ولكن أوضح ستيمسون بعد ذلك أن وزارة الخارجية ستدرس قرارها النهائي بشأن مسألة اعتراف الولايات المتحدة بالحكومة السلفادورية الجديدة بتأنٍ؛ نظرًا لالتزام حكومته الأخلاقي بمعاهدة ١٩٢٣م، التي يتوجب على الحكومة السلفادورية الالتزام بشروطها كافة، ومن أهمها أنه لا يجوز الاعتراف بحكومة كان رئيس الدولة فيها أو نائبه أو أي من المُعينين على صلة مباشرة أو غير مباشرة بالانقلاب العسكري السابق أو تم انتخابه أو تعيينه نتيجة له(٥٠). وكان ذلك يعني أن الولايات المتحدة تخطت مسألة الإطاحة بأراوجو، وبدأت تتعامل مع الأوضاع الجديدة في السلفادور من منظور سياستها السابقة تجاه أمريكا الوسطى؛ حيث إنها قررت حجب الاعتراف عن النظام السلفادوري الجديد الذي يقوده المجلس العسكري، وشجعت دول أمريكا الوسطى على اتخاذ الموقف نفسه، بحيث تضغط عليه حتى يقدم استقالته، ويتم تشكل حكومة جديدة لا يكون لأي من قادتها علاقة به، وهي السياسة نفسها التي اتبعتها في الحالات المماثلة من قبل في أمريكا الوسطى.

على الجانب الآخر، أصدر مارتينيز مرسومًا في الخامس من ديسمبر أعلن فيه توليه منصب رئاسة الجمهورية رسميًا باعتباره الخليفة الدستوري لأراوجو – وفقًا للمادة الواحدة والثمانين من الدستور السلفادوري – بعدما غادر الأخير البلاد دون إذن السلطة التشريعية ودون أن تكون بلاده في حالة حرب، بالمخالفة للمادة الثانية والتسعين من الدستور[٥١]، كما أعلن في المرسوم نفسه عن تشكيل حكومة جديدة لإدارة شئون البلاد، وذَيَّلَهُ بعبارة "وُقِّعَ في ثكنة المدفعية – مقر المجلس العسكري – في الليلة الماضية"[٥٢]، وهو ما كان يعني صحة الأخبار المتداولة آنذاك بأن المجلس العسكري توافق بالكامل على نقل السلطة كاملة إلى مارتينيز[٥٣]. وفي اليوم نفسه، تلقى كيرتس اتصالات تفيد بأن المجلس العسكري سيحل نفسه فور صدور المرسوم، كما توالت التصريحات الحكومية التي تؤكد الأمر نفسه في الأيام التالية[٥٤]. من ناحية أخرى، اتصل مارتينيز بكيرتس في السادس من ديسمبر ليخبره بأنه سيتم إجراء انتخابات الجمعية التشريعية في منتصف الشهر التالي، كما قدمت الحكومة السلفادورية إليه مذكرة طلبت فيها اعتراف الولايات المتحدة بها[٥٥]، وهو ما يشير إلى أن الحكومة السلفادورية قد اتخذت الإجراءات السابقة تمهيدًا لتقديم هذا الطلب.

تزامنًا مع التطورات السابقة، بدأت وزارة الخارجية الأمريكية في دراسة الدور الذي لعبه مارتينيز في الانقلاب انطلاقًا من التقرير الذي أرسله كيرتس من قبل، والذي ذكر فيه أن مارتينيز من بين القادة الذين شاركوا بنشاط في توجيهه[٥٦]؛ ومن ثم وجهت كيرتس بإعداد تقرير كامل عن طبيعة هذا الدور وحجمه[٥٧]، كما طلبت منه أيضًا توضيح آرائه وتوصياته فيما يتعلق بالخطوات الدستورية اللازمة التي يتعين على السلفادور اتخاذها لتشكيل حكومة يمكن الاعتراف بها بموجب معاهدة ١٩٢٣م، ونبهت عليه بأن لا يناقش هذا الأمر مع أي من القادة العسكريين بأي شكل من الأشكال[٥٨].

عكس ما سبق، رغبة وزارة الخارجية الأمريكية أولًا في دراسة الموقف القانوني لمارتينيز كونه نائبًا لأراوجو ووزيرًا للحربية في عهده من ناحية، والقائد الذي أجمع أغلب الضباط في اليوم الثاني لأحداث الانقلاب على اختياره ليتولى منصب الرئيس من ناحية أخرى، حتى تقرر ما إذا

كان توليه للسلطة يتوافق أم يتعارض مع شروط معاهدة ١٩٢٣م؛ وثانيًا في استطلاع رأي كيرتس – الذي أخفق في توضيح سياسة الولايات المتحدة وشروط المعاهدة للضباط منذ البداية – حول المسار الواجب على السلفادور اتباعه للحصول على اعتراف الولايات المتحدة بحكومتها؛ ومن ثم جيرانها من دول أمريكا الوسطى. وبطبيعة الحال، كان لا بد أن يتوافق هذا المسار مع سياسة الولايات المتحدة التي تقتضي تشكيل حكومة لا يكون لأي من قادتها علاقة بالانقلاب حتى لا يبدو كأن أحد المشاركين فيه قد نجح في الاستيلاء على السلطة بأي شكل، مما قد يشجع آخرين على قيادة مزيد من الانقلابات والثورات في السلفادور نفسها أو دول أمريكا الوسطى الأخرى.

على أي حال، لم يكن رد كيرتس على استفسارات وزارة الخارجية الأمريكية مرضيًا لستيمسون؛ إذ أجاب على المسألة الأولى بأن تقريره فيما يتعلق بمشاركة مارتينيز في الانقلاب لم يكن مبنيًا على أدلة موثوقة، وبأنه ربما كان لديه معرفة مسبقة بالأمر، ولكنه لم يشارك فيه بنفسه؛ حيث اعتُقل بمجرد بدء إطلاق النار يوم الثاني من ديسمبر واحتُجز في إحدى ثكنات المدفعية، ولكن الضباط كانوا يعاملونه معاملة جيدة، وأوضح كيرتس بأنه كان شاهدًا على ذلك عندما قابله في حجزه أثناء توسطه لترتيب الهدنة بين القوات المتقاتلة آنذاك، وأضاف قائلًا: "لا أستطيع أن أصدق أنه بريء، لكن ليس لدي دليل حقيقي على تورطه"(٥٩). أما فيما يتعلق بالمسألة الثانية، فبعد شرح كيرتس للإجراءات التي اتخذها مارتينيز لإجراء الانتخابات التشريعية بهدف إعادة التنظيم الدستوري للبلاد، قال: "إن المعنى الحقيقي للمعاهدة ليس واضحًا لي، وليس لدي نص التحفظات التي يُقال إن حكومة السلفادور أبدتها عند التصديق عليها..."(٦٠).

وبالرجوع إلى الجريدة الرسمية للسلفادور، اتضح أن الجمعية التشريعية السلفادورية عند مناقشتها لمعاهدة ١٩٢٣م، قررت رفض اعتماد المادة الثانية منها كاملة، واكتفت فقط بالموافقة على الفقرة الأولى منها – وهي نفسها المكررة من معاهدة ١٩٠٧م – والأخيرة، ولم توافق على الفقرتين المتعلقتين بتحديد الحالات التي يستلزم فيها حجب الاعتراف عن الحكومة المشكلة بعد الثورة أو الانقلاب، معللة ذلك بأنهما مخالفتان للدستور السلفادوري طبقًا للرأي الذي أبدته المحكمة

العليا بعد مراجعة المعاهدة[٦١]. وعلى الرغم من ذلك، فإن السلفادور صدقت على المعاهدة في يونيو عام ١٩٢٥م – وكانت بذلك آخر الموقعين – بعد الضغط الذي مارسته الولايات المتحدة عليها[٦٢]، دون تضمين رفض جمعيتها التشريعية لأحكام المادة الثانية في نص المعاهدة نفسها أو إثبات تحفظها لدى الموقعين[٦٣].

على الجانب الآخر، رد ستيمسون بلهجة شديدة على كيرتس مستنكرًا تطرقه إلى مناقشة الإجراءات التي اتخذها مارتينيز لإجراءات الانتخابات التشريعية كونها لا تؤثر على دستورية نظام مارتينيز في ضوء شروط معاهدة ١٩٢٣م، وليس لها علاقة بمسألة الاعتراف بحكومته، كما أشار إلى أن تحفظات بلاده وقت التصديق على المعاهدة ليس لها أيضًا أي تأثير على المسألة نفسها؛ ومن ثم أعاد ستيمسون شرح سياسة الولايات المتحدة لحجب الاعتراف مجددًا لكيرتس موضحًا أنه "بموجب الدستور السلفادوري، يتولى نائب الرئيس منصب الرئيس في حالة غياب الأخير، ولكن إذا كان نائب الرئيس قائدًا لثورة أو انقلاب، فلا يمكن الاعتراف به بموجب شروط المعاهدة"، وأخيرًا وجهه مرة أخرى بإجراء تحقيق دقيق حول الدور الذي لعبه مارتينيز في الانقلاب خاصة وأن أراوجو لم يقدم استقالته، وكان مضطرًا لمغادرة البلاد، كما أكد عليه أهمية هذا التحقيق بالنسبة للوزارة حتى تستطيع تحديد مسار العمل اللازم في السلفادور وفقًا لحقائق مؤكدة[٦٤].

لم يستطع كيرتس حسم مسألة مشاركة مارتينيز في الانقلاب من عدمه، بل أوضح أنه سيكون من المستحيل الحصول على دليل يثبت مشاركته أو يوضح دوره، كما كان معظم تقريره عبارة عن إعادة لبعض المعلومات التي ذكرها في برقيات سابقة، ولكن من الملاحظ أنه قال في نهاية تقريره: "لا أعرف ما تأثير الاعتراف بحكومة الجنرال مارتينيز على الثورات المستقبلية في السلفادور أو غيرها من بلدان أمريكا الوسطى"، وأكد في الوقت نفسه أن نظامه أصبح يحظى بتأييد غالبية الشعب السلفادوري، كما أوصى بتأجيل الاعتراف به لحين التأكد من أنه تم حل المجلس العسكري على أرض الواقع[٦٥]؛ حيث إن كيرتس لم يكن قد تأكد من حقيقة حله حتى الثالث عشر من ديسمبر، ولكنه حتى بعد تأكده من الأمر، كرر وجهة نظره نفسها قائلًا: "أعتقد أن الاعتراف

المبكر قد يشجع الحركات الثورية المستقبلية في السلفادور، لكن من ناحية أخرى، قد يؤدي التأخير المطول إلى إضعاف حكومة مارتينيز وتشجيع الأنشطة التخريبية التي يقوم بها بعض السياسيين الآخرين الطموحين إلى السلطة..."[٦٦].

يتضح مما سبق أن كيرتس تجاهل سياسة الولايات المتحدة القائمة آنذاك تجاه أمريكا الوسطى، ففي حين هدفت وزارة الخارجية الأمريكية إلى تطبيق هذه السياسة على السلفادور، بل وإنجاحها عن طريق حرمان كل من له علاقة بالانقلاب من الوصول إلى السلطة، فإن كيرتس تغاطى عن مسألة دور مارتينيز في الانقلاب، وأوصى بالاعتراف بحكومته طالما أنها تحظى بالدعم الشعبي وتسيطر على السلطة فعليًا بعد حل المجلس العسكري ضمانًا للاستقرار الداخلي فيها، ولعل هذا الأمر أيضًا هو الذي دفع كيرتس إلى تجاهل مسألة تنبيه الضباط في بداية الأحداث بماهية معاهدة ١٩٢٣م، والاهتمام بشكل أكبر بترتيب هدنة لوقف القتال بدلًا من تثبيط عزيمتهم. دفعت هذه المعطيات بعض الباحثين إلى إلقاء اللوم على كيرتس؛ حيث رأوا أن تصرفاته كانت سببًا في نجاح الانقلاب ووضع كثير من الصعوبات أمام الولايات المتحدة لتطبيق سياستها في السلفادور[٦٧]، كما أرجع أحدهم هذا الأمر إلى عدم دراية كيرتس بالأوضاع المحلية السلفادورية؛ لأنه تسلم مهام عمله قبل الانقلاب بثلاثة أشهر تقريبًا، كما استبعد احتمال عدم معرفته بسياسة وزارة الخارجية؛ نظرًا لتاريخه الذي يُشير إلى أنه كان دبلوماسيًا مخضرمًا[٦٨].

بالنظر إلى ما سبق، فإن هذه الدراسة لا تتفق مع التفسير الأخير؛ إذ إن كيرتس قد اعترف بنفسه – كما أشرنا سابقًا – بأن المعنى الحقيقي لمعاهدة ١٩٢٣م، كان غير واضح بالنسبة له، ومن المعروف أن سياسة الولايات المتحدة تجاه أمريكا الوسطى كانت مبنية على هذه المعاهدة؛ ومن ثم فإن كيرتس كان على الأغلب جاهلًا بسياسة الولايات المتحدة تجاه أمريكا الوسطى، وليس تجاه أمريكا اللاتينية بشكل عام، أو بمعنى آخر لم يكن على دراية بطبيعة هذا الاستثناء الذي وضعته الولايات المتحدة فيما يتعلق بسياستها تجاه دول أمريكا الوسطى الخمس، ولعل قصر المدة

التي قضاها في السلفادور لم تمكنه من إدراك هذا الاستثناء وفهمه، لذلك هدف إلى تطبيق سياسة الاعتراف العامة التي كانت تنتهجها بلاده على السلفادور.

من ناحية أخرى، لم يكن الحصول على دليل يثبت مشاركة مارتينيز في الانقلاب أمرًا سهلًا بالنسبة لكيرتس؛ إذ كانت الروايات حينها متضاربة، فقد افترض فريقٌ أن مارتينيز متورط بناءً على محاولة أراوجو إقالته من منصب وزير الحرب قبل أيام قليلة من الانقلاب، واتهامه له فيما بعد بأنه المحرض الرئيس للضباط الشباب الذين درس معظمهم على يده أثناء فترة عمله في الأكاديمية العسكرية، إضافة إلى أنه لم يُعارض الانقلاب وكان أول المستفيدين منه، وأن احتجازه كان مجرد خدعة. على الجانب الآخر، ادعى فريقٌ ثانٍ بأن مارتينيز لم يخطط للانقلاب، وأن احتجازه جاء بعد محاولة دخوله بالقوة ثكنة المدفعية، وأن اختيار الضباط له ليحل محل أراوجو كان بناءً على استشارة عدد من القانونيين الذين نصحوا الضباط بأن اختياره يتوافق مع الدستور السلفادوري؛ ومن ثم يضمن دستورية الحكومة ويسهل الاعتراف الدولي بها، كما نفى بعض أعضاء المجلس العسكري عند عقد مقابلات معهم فيما بعد أي علاقة لمارتينيز بالتخطيط للانقلاب، ولم تُحسم هذه المسألة بناءً على أدلة وثائقية[٦٩] حتى أن إحدى الدراسات التاريخية التي أصدرتها وزارة التعليم السلفادورية حديثًا نفت وجود أي دليل يُظهر علاقته المباشرة بهذا الأمر، على الرغم من أن الدراسة اعتبرت فترة حكمه من أكثر الفترات دكتاتورية في تاريخ السلفادور[٧٠].

تتفق هذه الدراسة مع رأي الفريق الأول؛ لأن السرعة التي قرر بها المجلس العسكري نقل السلطة إلى مارتينيز تُشير إلى وجود تخطيط مسبق لهذا الأمر، وفي الوقت نفسه يبدو أن احتجازه كان أمرًا ضروريًا لإبعاد أي شبهة بأنه متورط في التخطيط للانقلاب حتى يسهل توليه السلطة بسلاسة، وعلى الأغلب كانت مسألة الاعتراف بحكومته حاضرة في ذهنه آنذاك. ومن ناحية أخرى، فإنه حتى إذا لم يكن قد خطط للانقلاب من البداية، فعلى الأغلب أنه حدث اتفاق بينه وبين الضباط قبل ساعة التنفيذ؛ لأن رتب الضباط الشباب لم تكن تسمح لأي منهم بتولي السلطة منفردًا، كما كان من المستبعد استمرار حكم المجلس العسكري، وكان لا بد من اختيار قائد لتولي زمام

الأمور بشكل دستوري، وكان مارتينيز هو الأنسب كونه نائب الرئيس، ولكن من الملاحظ على أي حال أن وجوده على رأس السلطة لم يكن صوريًا بدليل حل المجلس العسكري فيما بعد.

على أي حال، اتبعت وزارة الخارجية الأمريكية طريقة أخرى لاستكشاف حقيقة أهداف مارتينيز وخططه للبقاء في السلطة؛ إذ وجهت كيرتس للاجتماع معه من أجل إيضاح موقف الوزارة وسياستها له بشكل غير رسمي وسؤاله عن مقترحاته بشأن الطريقة التي يمكن من خلالها أن تصبح الحكومة السلفادورية مؤهلة لاعتراف الولايات المتحدة ودول أمريكا الوسطى بها طبقًا لمعاهدة ١٩٢٣م، وطلبت منه أن يستمع فقط لمقترحات مارتينيز دون أن يبدي أي رأي بخصوصها(٧١). وقد زاره كيرتس بالفعل في الخامس عشر من ديسمبر، وكان ملتزمًا بتوجيهات الوزارة أثناء اجتماعه معه، ولكن يبدو أن مارتينيز كان مستعدًا للاجتماع من ناحية أخرى؛ إذ أخرج نسخة من الدستور السلفادوري وقرأ المادتين الواحدة والثمانين والثانية والتسعين منه، وختم بأنه تولى الرئاسة بما يتوافق تمامًا مع دستور بلاده، ولكن تدخل كيرتس وأعاد عليه السؤال بشأن الخطوات الواجب اتخاذها للامتثال لأحكام المعاهدة، فأحضر مارتينيز على الفور نسختها المنشورة في الجريدة الرسمية السلفادورية، وأطلع كيرتس على قرار الجمعية التشريعية السلفادورية المرفق بها والمتعلق برفضه للأحكام الواردة في المادة الثانية. وفي نهاية تقريره، أوصى كيرتس مجددًا بعدم تأخير الاعتراف بحكومة مارتينيز دون داع(٧٢).

في الوقت نفسه، حاول مارتينيز توسيط بعض ممثلي المصالح الاقتصادية الأمريكية الموجودة في السلفادور لإقناع مسئولي وزارة الخارجية الأمريكية بالاعتراف بحكومته، وذلك بعد أن طمأنهم على عدم المساس بهذه المصالح واستمرار بلاده في دفع التزاماتها(٧٣)، كما كثفت وزارة الخارجية السلفادورية جهودها للتواصل مع دول أمريكا اللاتينية بشكل عام، ودول أمريكا الوسطى بشكل خاص، مؤكدة أن التغيرات السياسية الأخيرة كانت متوافقة مع الدستور؛ ومن ثم دعتهم إلى الاعتراف بحكومة مارتينيز، ولكن كانت معظم تلك الدول – إضافة إلى بعض الدول الأوروبية – تنتظر قرار الولايات المتحدة النهائي(٧٤). وبطبيعة الحال، كانت دول أمريكا الوسطى أكثر الدول

المعنية بمسألة الاعتراف، كما كانت الولايات المتحدة مهتمة بتنسيق الأمر معها باستمرار، ولذلك أبلغتهم وزارة الخارجية الأمريكية في الخامس عشر من ديسمبر بأنها ستتوصل إلى قرارها النهائي بعد أيام قليلة(٧٥).

في النهاية، رأي مسئولو وزارة الخارجية الأمريكية أنه من غير المناسب الاعتماد الكلي على كيرتس؛ إذ قرروا إرسال ممثل خاص عن الوزارة إلى السلفادور، ووقع اختيارهم على الوزير المفوض السابق هناك "جيفرسون كافيري" Jefferson Caffery (١٩٢٦- ١٩٢٨م)(٧٦)، كونه على دراية كبيرة بالأوضاع السياسية السلفادورية، وأبلغ ستيمسون بدوره كيرتس بهذا القرار دون شرح تفاصيله، واكتفى فقط بتوضيح هدف الزيارة المتمثل في التشاور بين الأخير وكافيري لدراسة الوضع في السلفادور واقتراح الشخص المناسب الذي من الممكن أن يتولى الرئاسة ويتم الاعتراف به وفقًا لشروط معاهدة ١٩٢٣م(٧٧). ومن الملاحظ، أن وزارة الخارجية على الأغلب قد استشارت كافيري في مسألة الاعتراف بحكومة مارتينيز؛ حيث إنها توصلت إلى قرارها النهائي بشأن هذه المسألة قبل وصوله إلى العاصمة السلفادورية، كما أنها استشارته فيما يتعلق بتوقيت إبلاغ ممثليها في دول أمريكا الوسطى بقرارها حتى لا يؤثر إعلانه بالسلب على أهداف مهمته، ولكن رد كيرتس فور وصوله في التاسع عشر من ديسمبر بأنه يجب إعلامهم بالقرار على الفور(٧٨).

أرسلت وزارة الخارجية الأمريكية في العشرين من ديسمبر برقية إلى ممثليها في دول أمريكا الوسطى الأربع، وأوضحت فيها أنه بعد دراستها للوضع في السلفادور بشكل مستفيض، توصلت إلى قرار مفاده أن النظام الذي يرأسه مارتينيز لا يمكن الاعتراف به بموجب أحكام المادة الثانية من معاهدة ١٩٢٣م؛ حيث إنه وصل إلى السلطة من خلال انقلاب وأن البلاد لم يُعِدْ تنظيمها دستوريًا، وأنه حتى إن تم هذا الأمر، فإنه لا يمكن الاعتراف بمارتينيز؛ نظرًا لأنه شغل منصب وزير الحرب خلال الأشهر الستة التي سبقت الانقلاب. ووجهت الوزارة ممثليها لإبلاغ حكومات تلك الدول بموقف الولايات المتحدة النهائي شفهيًا، وحثها على إصدار تعليماتها لممثليها في السلفادور باتخاذ

المسار نفسه حتى "يتصرف الموقعون على معاهدة ١٩٢٣م والولايات المتحدة بوئام، ولكي تظل مبادئ المعاهدة التي اتفقت عليها دول أمريكا الوسطى فعالة"[٧٩].

كان رد دول أمريكا الوسطى الأربع متوافقًا مع أهداف الولايات المتحدة، فبينما ردت الحكومة الجواتيمالية بأنها تتفق تمامًا مع قرار الولايات المتحدة، ووافقت الحكومتان الهندوراسية والنيكاراجوية على حجب الاعتراف عن حكومة مارتينيز[٨٠]، فإن الحكومة الكوستاريكية ردت بأنها لن تغير سياستها المتمثلة في عدم الاعتراف بحكومة الأخير، ولكنها ستدرس في الوقت نفسه مدى قانونية تحفظات السلفادور على المعاهدة، مما دفع ستيمسون إلى الرد بأن تلك التحفظات تتعلق بالسلفادور وحدها ولا تؤثر على التزامات دول أمريكا الوسطى الأخرى؛ ومن ثم تراجعت الحكومة الكوستاريكية عن هذا الأمر، وقررت في النهاية اتباع المسار نفسه الذي اتخذته الولايات المتحدة، ويبدو أن ذلك كان بضغط من الأخيرة[٨١]. وقد أبلغت الولايات المتحدة ودول أمريكا الوسطى الحكومة السلفادورية بقرارها السابق، كما أعلنته الخارجية الأمريكية وذكرت أسبابه في الصحافة، مصحوبًا بتصريح ستيمسون الذي قال فيه: "إذا انتُخِبَ شخص ما غير محظور الاعتراف بحكومته طبقًا للمعاهدة.. فسيكون الباب مفتوحًا للاعتراف"[٨٢].

هكذا، أعرضت وزارة الخارجية الأمريكية عن تحفظات السلفادور على أحكام المادة الثانية من معاهدة ١٩٢٣م، من منطلق أنه لم يتم تضمينها أو إثباتها في نص المعاهدة نفسها، كما تجاوزت مسألة علاقة مارتينيز بالانقلاب ودوره فيه بعدما فشلت في إثباته، وتجاهلت في الوقت نفسه توصيات كيرتس كونها لا تتسق مع سياستها في أمريكا الوسطى، وقررت الالتزام الصارم بثوابت هذه السياسة وأهدافها؛ ومن ثم حرمان مارتينيز من الاعتراف بنظامه على الرغم من أنه الخليفة الدستوري لأراوجو، واستندت في ذلك على أحد أحكام المادة الثانية الذي يمنع الاعتراف بالنظام الجديد إذا كان الرئيس فيه أو نائبه أو أحد المعينين ضمن أعضاء القيادة العسكرية العليا خلال الستة أشهر السابقة للانقلاب. في الوقت نفسه، يبدو أن وزارة الخارجية رأت أنه لا يمكنها الاعتماد على كيرتس في دراسة الأوضاع السياسية الجديدة في السلفادور، وتولي مسئولية اقتراح

اسم الرئيس الذي يمكن أن يحل محل مارتينيز؛ ومن ثم وقع اختيارها على كافيري للقيام بهذه المهمة.

ثالثًا- خطة وزارة الخارجية الأمريكية لتنحية مارتينيز:

أكد كافيري بمجرد وصوله إلى السلفادور أنه سيعمل سريعًا على تنفيذ الخطة التي اتفق عليها مع مسئولي وزارة الخارجية الأمريكية. وعلى الرغم من عدم تطرق الوثائق الأمريكية – مما أمكن الوصول إليه – إلى تفاصيل تلك الخطة، فإنه بقراءة هذه الوثائق وتحليلها تبين أن مفاد الخطة أن يبحث كافيري عن بديل قوي من بين قادة الجيش يمكنه أن يحل محل مارتينيز، بشرط أن يكون مقبولًا من قبل ضباط الجيش، ويمكن الاعتراف به في الوقت نفسه وفقًا لأحكام معاهدة ١٩٢٣م، ثم تجتمع الجمعية التشريعية السلفادورية لاختيار ثلاثة مُعينين جدد، يكون هو على رأسهم بحيث يمكنه تولي منصب الرئيس وفقًا للدستور بعدما يتنحى مارتينيز، سواء أكان ذلك برغبته أو بالضغط عليه(٨٣).

وفي سبيل تنفيذ الخطة السابقة، كانت أولى المهام التي قام بها كافيري هي إخبار مارتينيز بشكل قاطع أن الولايات المتحدة لا يمكنها أن تعترف به تحت أي ظرف من الظروف، وأن الحل يتمثل في استقالته من الرئاسة، ولكن يبدو أن مارتينيز كان مستعدًا للرد على كافيري مثله مثل كيرتس من قبل؛ حيث رفض ذلك صراحة موضحًا أن الفقرة الخامسة من المادة الثانية والخمسين من الدستور تمنعه من الاستقالة، وهو ما اعتبره كافيري في برقيته إلى وزارة الخارجية "مجرد عذر"(٨٤). وفي المقابل، اقترح مارتينيز خطة أخرى لنيل الاعتراف الأمريكي؛ إذ أوضح لكافيري أنه على استعداد لتفويض سلطاته إلى المُعين الأول الجديد الذي ستختاره الجمعية التشريعية لإدارة البلاد لفترة زمنية محددة بموجب الدستور، وهو ما اعتبره الأخير صفقة مرفوضة(٨٥).

بالرجوع إلى الدستور السلفادوري، اتضح أن كافيري قد يكون محقًا في وصفه السابق للسبب الذي أبداه مارتينيز عند رفضه الاستقالة؛ إذ تطرقت المادة الثانية والخمسين من الدستور للحالات التي يتم فيها تعليق حق المواطن السلفادوري في ممارسة حقوقه السياسية – أو حقه في

المواطنة كما أطلق عليها المشرع السلفادوري – وحددت الفقرة الخامسة منها إحدى هذه الحالات بنصها التالي: "لرفضه تولي منصب انتخبه الشعب فيه دون سبب مقبول، وسيستمر التعليق، في هذه الحالة، طوال الفترة التي يجب أن يشغل فيها المنصب المذكور"[٨٦]، وهو ما يُفهم منه أن مارتينيز كان يمكنه الاستقالة بحجة توفيق الأوضاع السياسية في بلاده بما يتوافق مع معاهدة ١٩٢٣م، وكان ذلك سببًا منطقيًا ومقبولًا، كما أنه لم ينتخب مباشرة لمنصب الرئيس، بل تولاه بعد أن أصبح المنصب شاغرًا، ولكن عكس لجوءه إلى نص هذه المادة رغبته في الاستمرار في منصبه من ناحية، ورفضه تنفيذ إملاءات الولايات المتحدة وتدخلها في الشئون السلفادورية من ناحية أخرى.

على الأرجح، كان موقف مارتينيز السابق مستندًا إلى الدعم الشعبي القوي له من ناحية، واستياء الرأي العام من الولايات المتحدة وموقفها المتعنت تجاه حكومته من ناحية أخرى؛ إذ اعترف كافيري بذلك في إحدى برقياته قائلًا: "بسبب موقفنا، من المحتمل أن نتعرض لهجوم مرير هنا؛ حيث إن الأمة بأكملها تدعم مارتينيز"، وأقر أيضًا بأن تولي مارتينيز للرئاسة كان صحيحًا بموجب الدستور السلفادوري. وبناء عليه، رأى أنه من غير المحبذ مطالبة مارتينيز مباشرة بالاستقالة، وأنه لا بد من اللجوء إلى وسائل أخرى[٨٧]؛ ومن ثم بدأ كافيري في بحث أسماء عدد من القيادات وموقفهم في ضوء أحكام معاهدة ١٩٢٣م، وكان ذلك بالتشاور مع مسئولي وزارة الخارجية[٨٨]، كما استطاع عقد لقاء مشترك وغير رسمي مع الضباط الشباب من قادة الانقلاب الذين وزعهم مارتينيز في جميع أنحاء السلفادور بعد حل المجلس العسكري، وشرح لهم أسباب عدم الاعتراف بمارتينيز، ثم أوضح لهم أن بلاده لا تحبذ أو ترفض أسماء بعينها من قياداتهم، ولكنها ستعترف بأي شخص يكون غير محظور بموجب المعاهدة بعد تعيينه في منصب المعين الأول وخلافته لمارتينيز، ولكن وصف كافيري رد فعلهم بقوله: "ألمحوا ضمنيًا أنه قد يكون من الأسهل إقناع مارتينيز بتفويض سلطاته إلى المُعين الأول... بدلًا من إجباره على الاستقالة"[٨٩]، وهو ما يُشير إلى أنهم فهموا هدف كافيري من اللقاء بهم، ولكنهم لم يكن لديهم استعداد لتنفيذه، ولم يتمسكوا بمارتينيز في الوقت نفسه.

على الرغم من رفض الضباط مقترح إجبار مارتينيز على الاستقالة، فإن كافيري أصر على أنه لا يمكن إقناعه بالتنحي إلا من خلال ضغط هؤلاء الضباط عليه، كما قلل في الوقت نفسه من احتمالات نجاح أي خطة أو مقترح آخر؛ نظرًا لما وصفه بحالة الحماس العامة السائدة بين السلفادوريين تجاه مارتينيز، وشعورهم أيضًا بأن التحفظات الأمريكية على حكومته هدفها فقط فرض إرادة واشنطن عليهم؛ ومن ثم أبلغ وزارة الخارجية أن "الخطة العملية الوحيدة" – كما وصفها – هي انتظار الانتخابات التشريعية المقرر عقدها خلال الأسبوع الثاني من يناير عام ١٩٣٢م، ثم اجتماع الجمعية التشريعية الجديدة واختيارها للمُعينين الثلاثة، وأخيرًا تنفيذ مقترحه بإقناع الضباط بالتدخل وإجبار مارتينيز على التنحي، ولذلك قرر كافيري مغادرة السلفادور وإنهاء مهمته خلال الأسبوع الأول من يناير[٩٠]، دون تحقيق أي نتيجة ملموسة، وهو ما كان يعني فشل مهمته.

في السياق نفسه، سحبت وزارة الخارجية الأمريكية كيرتس من السلفادور وكلفت السكرتير الثاني للمفوضية الأمريكية هناك "ويليام ماكافيرتي" William McCafferty (١٩٣٢–١٩٣٤م)[٩١] قائمًا بالأعمال في الثالث عشر من يناير عام ١٩٣٢م، حتى يقوم بمتابعة تنفيذ خطتها لتنحية مارتينيز ومقترح كافيري[٩٢]. بطبيعة الحال، كان هذا القرار متماشيًا مع قرار الولايات المتحدة بعدم الاعتراف بالحكومة السلفادورية تحت قيادة مارتينيز من ناحية، وإحدى وسائل الضغط التي استخدمتها واشنطن لإجباره على التنحي من ناحية ثانية، ولكن من الملاحظ أنها لجأت إلى تعيين ماكافيرتي – ودرجة الوظيفية أدني – قائمًا بالأعمال بدلًا من قطع العلاقات الدبلوماسية نهائيًا حتى تتمكن من متابعة التطورات الداخلية عن قرب من ناحية، وتنفيذ خطتها السابقة من ناحية أخرى.

لقد استكمل ماكافيرتي بالتشاور مع مسئولي وزارة الخارجية مهمة البحث عن الشخص المناسب من بين قيادات الجيش ليكون المُعين الأول[٩٣]، كما عمل في الوقت نفسه على إحباط أي محاولة من جانب الحكومة السلفادورية لتصحيح صورتها في نظر المسئولين والرأي العام الأمريكي تمهيدًا للاعتراف بها تحت قيادة مارتينيز؛ إذ رفض بشكل قاطع طلبها لإرسال الوزير المفوض

الكوستاريكي السابق في الولايات المتحدة "لويس أندرسون" Luis Anderson (١٩٠٧-١٩١٠م)[٩٤] إلى واشنطن كمبعوث شخصي عن مارتينيز، وعندما لاحظت وزارة الخارجية إصرار الحكومة السلفادورية على إرساله، أبلغت أندرسون عن طريق مفوضيّتها في كوستاريكا بأن محاولته ستكون عديمة الجدوى، وأن الموقف الأمريكي جاء بعد دراسة متأنية، وأنه إذا أصر على السفر إلى واشنطن فلن يتم استقباله[٩٥].

تزامنًا مع التطورات السابقة، تبدلت حالة الاستقرار الداخلي التي حافظ مارتينيز عليها لبعض الوقت؛ حيث تزايدت حدة الاضطرابات الداخلية بشكل متسارع؛ نتيجة تزايد سخط الفلاحين العاملين في مزارع البن الكبيرة الواقعة غرب السلفادور بسبب تردي أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، وعدم تنفيذ الحكومة لأي إصلاحات زراعية حقيقية من ناحية ثانية، إضافة إلى استمرار الأزمة الاقتصادية التي عانت منها السلفادور نتيجة الكساد العالمي وتراجع أسعار البن؛ ومن ثم اتسعت دائرة الغضب بين هؤلاء الفلاحين حتى تحولت بتحريض من بعض الشيوعيين إلى انتفاضة عامة[٩٦]، بدأت بوادرها بمحاولات بعض الفلاحين الاستيلاء على عدد من مزارع البن خلال الأسبوع الثاني من يناير ١٩٣٢م، حتى انتفضت مجموعات كبيرة منهم في الثاني والعشرين من الشهر نفسه، ونجحوا في السيطرة على بعض المدن والقرى في غرب البلاد؛ ومن ثم أعلنت الأحكام العرفية في بعض المقاطعات الغربية، ثم في السلفادور بأكملها، وحشدت قوات الجيش والشرطة والحرس الوطني للقضاء على الانتفاضة أو "حالات تفشي الشيوعية" كما أطلق عليها ماكافيرتي، كما أصدرت أوامرها في الوقت نفسه بإطلاق النار على أفراد الجيش الذين يروجون للدعاية الشيوعية؛ حيث رصدت منهم بعض الداعمين للانتفاضة[٩٧].

نظر ماكافيرتي وبعض الدبلوماسيين الأجانب الآخرين إلى التطورات السابقة بقلق، واعتبروا أنها تمثل خطرًا على مواطنيهم ومصالحهم في السلفادور. وعلى الفور، أرسلت الولايات المتحدة ثلاث سفن حربية إلى المياه السلفادورية – كما أرسلت بريطانيا سفينة أخرى وكندا سفينتين لحماية مصالحهما – تحسبًا لتدهور الأوضاع بشكل أكبر[٩٨]؛ حيث شكك مسئولو وزارة الخارجية الأمريكية

في قدرة الحكومة السلفادورية في السيطرة على الأوضاع السابقة، وأرجعوا ذلك – كما ورد في مذكرة الوزارة – إلى "الشكوك في ولاء بعض الضباط وضعف الرئيس" [٩٩]، ولكن على عكس توقعاتهم، أو رغبتهم إذا أمكننا القول، بدأت الحكومة السلفادورية تستعيد السيطرة على الأوضاع بداية من الخامس والعشرين من يناير، وقد دفع هذا الأمر ماكافيرتي إلى التوصية بعدم إنزال القوات من السفن، مع إبقائها في المياه السلفادورية حتى التأكد من تحسن الأوضاع، وهو ما حدث بالفعل مع نهاية الشهر نفسه؛ حيث أخمدت الحكومة السلفادورية الانتفاضة، وأعدمت قادتها، وساعدها على ذلك نجاحها في تدبير الأموال اللازمة لشراء الأسلحة التي احتاجتها للتصدي للانتفاضة ودفع رواتب الضباط والجنود المتأخرة من خلال بعض الإجراءات الاقتصادية وجمع التبرعات من بعض رجال الأعمال وملاك الأراضي، بعدما رفضت الولايات المتحدة إمدادها بأي مساعدات اقتصادية أو عسكرية[١٠٠].

بناء على ما سبق، سحبت الولايات المتحدة سفنها الحربية من المياه السلفادورية، وأبقتها بالقرب منها، ثم سحبتها نهائيًا مع بداية فبراير عام ١٩٣٢م، وكان ذلك وفقًا لتوصية وزارة الخارجية التي هدفت إلى تجنب أي انتقاد محتمل بأن واشنطن تمارس ضغطًا على الجمعية التشريعية السلفادورية المنتخبة حديثًا عند اجتماعها لاختيار المُعينين الجدد[١٠١]. وقد اجتمعت الجمعية في الرابع من الشهر نفسه، ولكنها لم تتطرق لموضوع المُعينين آنذاك، بل أعلنت أن مارتينيز هو الرئيس الدستوري للبلاد، وأن من حقه تبعًا للدستور أن يُكمل الفترة المتبقية من ولاية الرئيس أراوجو حتى موعد الانتخابات الرئاسية في يناير عام ١٩٣٥م، كما أوضحت أن معاهدة ١٩٢٣م لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تؤثر على وظائف حكومته[١٠٢]. ومن جانبها، رأت وزارة الخارجية أن هذا التطور جعل الوضع صعبًا في السلفادور؛ نظرًا لتمتع مارتينيز بأغلبية داخل الجمعية التشريعية، ونجاحه في الوقت نفسه في تعزيز موقفه بعدما أخمد انتفاضة الفلاحين واستعاد الاستقرار داخل حدود بلاده[١٠٣].

في الوقت نفسه، حاول مارتينيز استغلال انتفاضة الفلاحين السابقة للترويج لخطر الشيوعية على استقرار أمريكا الوسطى؛ ومن ثم كثف جهوده للتواصل مع الحكومة الكوستاريكية – التي كانت تربطها علاقات جيدة بحكومته على الرغم من عدم اعترافها بها بموجب معاهدة ١٩٢٣م – من أجل أن تدعو إلى مؤتمر لدول أمريكا الوسطى لمناقشة هذا الخطر الناشئ. وقد استجابت الحكومة الكوستاريكية بالفعل، ولكنها عرضت فكرة المؤتمر أولًا على وزارة الخارجية الأمريكية، فما كان منها إلا أن رفضتها بشكل قاطع، بل حاولت تثبيطها؛ حيث اعتبرتها مجرد محاولة لضمان اعتراف دول أمريكا الوسطى بالنظام السلفادوري؛ ولذلك قررت وجوب إفشال محاولات مارتينيز الهادفة إلى الضغط على حكومات دول أمريكا الوسطى والولايات المتحدة للاعتراف بحكومته حتى يدرك أن الطريقة الوحيدة لحل مأزق بلاده هي تنحيه عن السلطة[١٠٤]. ومن الجدير بالذكر في هذا الجانب، أن موقف الحكومة السلفادورية لم يكن نتيجة ضغط من جانب السلفادور، بقدر ما كان استجابة لضغط الرأي العام الكوستاريكي الرافض لتدخل الولايات المتحدة في شئون أمريكا الوسطى، ولمناشدات بعض السياسيين بعدم الالتزام بقرار الولايات المتحدة بعدم الاعتراف بحكومة مارتينيز؛ حيث وصفوه بأنه غير متوازن[١٠٥].

على الجانب السلفادوري، اختارت الجمعية التشريعية المعينين الثلاثة الجدد في الثاني عشر من فبراير عام ١٩٣٢م، وكان على رأسهم المُعين الأول العقيد "فيدل كريستينو جاراي" Fidel Cristino Garay (١٩٣٢– ١٩٤٤م)[١٠٦]، وعلى الرغم من أنه لم يكن ضمن الأسماء التي بحثها كل من كافيري وماكافيرتي، فإن وزارة الخارجية قررت بعد بحث حالته إمكانية الاعتراف به حال توليه الرئاسة؛ لأنه لم يكن ضمن فئات الأشخاص المحظور الاعتراف بهم بموجب معاهدة ١٩٢٣م[١٠٧]. وعلى الفور، عمل ماكافيرتي على استكمال الخطوة الأخيرة من خطة وزارة الخارجية الأمريكية، أي الضغط على مارتينيز لتقديم استقالته حتى يتولى جاراي الرئاسة كونه خليفته الدستوري، ولذلك حاول ماكافيرتي استكشاف موقف مارتينيز مجددًا بشأن هذه المسألة؛ ومن ثم وصله رده عبر عدد من مسئولي وزارة الخارجية السلفادورية، وكان مفاده أن مارتينيز على استعداد للتنحي، ولكنه قلق فيما يتعلق بحمايته الشخصية خاصة بعد الإجراءات الصارمة التي اتخذها لقمع

انتفاضة الفلاحين، أو ما أطلق عليه "الحركة الشيوعية". وقد علَّق ماكافيرتي على ذلك قائلًا: "أميل إلى الاعتقاد بأن مخاوف مارتينيز... هي السبب الرئيس للتأخير في إعادة تنظيم الحكومة السلفادورية وفقًا لمعاهدة ١٩٢٣م"[١٠٨]، وهو ما يُشير إلى أنه كان مقتنعًا بأن مارتينيز ينوي الاستقالة فعلًا، وهذا يتناقض مع الموقف السابق لمارتينيز عندما عرض عليه كافيري الأمر نفسه.

في السياق نفسه، نقل الوسطاء السابقون في البداية أن بعض المقربين من مارتينيز اقترحوا عليه أن يؤمن نفسه مستقبلًا عن طريق اشتراط تعيينه في منصب وزير الحرب في الحكومة الجديدة التي ستتشكل بعد استقالته[١٠٩]، ولكن بعد ذلك نقل أحدهم – وكيل وزارة الخارجية السلفادورية[١١٠] – عن مارتينيز المقترح نفسه الذي اقترحه فيما قبل ومفاده أن يقدم استقالته ثم يتولى جاراي الرئاسة مع احتفاظ مارتينيز بحقه في استئناف مهام منصبه بعد فترة زمنية ما. وبينما اعتبرت وزارة الخارجية الأمريكية مسألة تعيينه وزيرًا للحرب شأنًا داخليًا يخص الحكومة الجديدة، فإنها رفضت مجددًا مقترحه الأخير معتبرة أنه مناورة للتحايل على أحكام معاهدة ١٩٢٣م، وأنه سيكون سببًا في إبطال فعالية المعاهدة في أمريكا الوسطى مستقبلًا حال قبوله[١١١]، ومن ثم وصلت فحوى هذا الرد عن طريق الوسيط نفسه إلى مارتينيز. ولم تمر إلا أيام قليلة حتى وصلت إلى ماكافيرتي معلومات من مصادر مختلفة بأن مارتينيز قد أخبر بعض الشخصيات القريبة منه بأنه لا ينوي الاستقالة، وأنه سيتم الاعتراف به قريبًا. فاتصل ماكافيرتي على الفور، وهو منزعج، بوكيل وزارة الخارجية السلفادورية للاستفسار عن صحة هذه المعلومات، ولكن الأخير نفى صحتها، بل أخبره أن مارتينيز أصبح مقتنعًا بأن الولايات المتحدة ودول أمريكا الوسطى لم يعترفوا به[١١٢].

في مسار موازٍ، حاول ماكافيرتي استكشاف موقف قادة الجيش وضباطه من تعيين جاراي رئيسًا خلفًا لمارتينيز، ولكنه فوجئ بأنه لم تتم استشارتهم قبل اختيار المُعينين الثلاثة، وأن بعض القادة مستاءون من اختيار جاراي، وكثير من الضباط الشباب لا يؤيدونه ويفضلون تعيين قادة آخرين بدلًا منه في منصب المُعين الأول[١١٣]، ولكن حاول ماكافيرتي إثنائهم عن فكرة المطالبة باستقالة المُعينين الثلاثة وتعيين آخرين جدد لما سينتج عنها من صعوبات، كما حاول إقناعهم

بأهمية قبول جاراي كونه سبيلًا لحل الأزمة آنذاك، ولكنهم طالبوه حال موافقتهم بوجود ضمانات بأن الولايات المتحدة ستعترف به، فرد ماكافيرتي بأنه لا يوجد في معاهدة ١٩٢٣م ما يمنعها من الاعتراف به، ولكنهم طالبوه فيما بعد ببيان مكتوب تلتزم فيه الولايات المتحدة بذلك، ولكنه رد بأنه "من المستحيل تقديم بيان مكتوب مسبقًا"[١١٤]، كما استنكرت وزارة الخارجية الأمريكية طلبهم، ووجهت ماكافيرتي بضرورة استمراره في الحفاظ على الطابع الشخصي وغير الرسمي في أي محادثات يجريها في هذا الشأن[١١٥]؛ لأن ذلك بطبيعة الحال سيكون دليلًا على خطتها للضغط على مارتينيز وتنحيته، واعترافًا معلنًا في الوقت نفسه بتدخلها في الشئون الداخلية للسلفادور.

في ظل المحادثات السابقة، نشرت الصحافة السلفادورية في الأول من أبريل عام ١٩٣٢م، عريضة موقعة مما يزيد عن ألفين وخمسمائة سلفادوري، بينهم كثير من الشخصيات البارزة، يطالبون فيها مارتينيز بالبقاء في الرئاسة، وينتقدون موقف الولايات المتحدة ودول أمريكا الوسطى المتعنت؛ ومن ثم رتب ماكافيرتي اجتماعًا عاجلًا مع مارتينيز، واستفسر خلاله عن تلك العريضة وحقيقة الوعود التي قدمها الأخير من خلال الوسطاء من مسئولي وزارة الخارجية بأنه سيُعيد تنظيم الحكومة وفقًا لمعاهدة ١٩٢٣م، وقد تهرب مارتينيز في البداية من الرد عليه، ولكن تحت ضغط أسئلة ماكافيرتي رد بأنه ينوي ذلك، ولكنه يعتقد أن تخوف بعض الضباط الشباب من عدم اعتراف الولايات المتحدة بجاراي بعد توليه الرئاسة قد يُشكل صعوبة في قبولهم لهذا الأمر، ولكن رد ماكافيرتي بأنه لا يوجد أي شيء يمنع الاعتراف بجاراي[١١٦]. وفي الوقت نفسه، وعد مارتينيز من خلال بعض الوسطاء، الذين استطاعوا التواصل مع ستيمسون نفسه، بأنه سيستقيل ويسلم الرئاسة إلى جاراي في الأول من يونيو من العام نفسه وسيكتفي بمنصب وزير الحرب في الحكومة التي سيُشكلها الأخير، وأنه سيعمل حتى هذا الموعد على التأكد من استقرار الأوضاع الداخلية كي لا يتجدد خطر الشيوعية مرة أخرى[١١٧].

عملت الولايات المتحدة خلال الفترة الممتدة بين شهري مارس ويونيو عام ١٩٣٢م، على تثبيط معظم محاولات الحكومة السلفادورية لإرسال ممثلين عنها إلى حكومات دول أمريكا الوسطى

الأخرى لإقناعها بضرورة الاعتراف بها تحت قيادة مارتينيز؛ إذ نجحت واشنطن في منع الحكومة النيكاراجوية من استقبالهم، كما تعاونت مع الحكومتين الجواتيمالية والهندوراسية في محاولاتها للضغط على مارتينيز لتقديم استقالته، ولكنها لم تنجح بالقدر نفسه في كوستاريكا؛ حيث أوصى رئيسها "ريكاردو خيمينيز" Ricardo Jiménez (١٩٣٢- ١٩٣٦م)[١١٨] بضرورة الاعتراف بحكومة مارتينيز نظرًا لنجاحه في وقف المد الشيوعي من ناحية، ومراعاة لطبيعة الرأي العام في أمريكا الوسطى من ناحية أخرى، وهو ما استنكرته وزارة الخارجية الأمريكية معتبرة بأنه يتعارض مع التزامات كوستاريكا في معاهدة ١٩٢٣م[١١٩].

في الوقت نفسه، أحبطت الولايات المتحدة محاولات الحكومة السلفادورية للحصول على اعتراف الدول الأوروبية؛ إذ اقنعت مسئولي الحكومة البريطانية في البداية بأهمية حجب الاعتراف للضغط على مارتينيز، ثم بتأخيره إلى بداية شهر يونيو، بعدما أصروا على الاعتراف به نظرًا لنجاحه في الحفاظ على الاستقرار الداخلي والمصالح الأوروبية في السلفادور، انطلاقًا من اقتناع المسئولين الأمريكيين بأن بعض الدول الأوروبية الأخرى مثل فرنسا وإسبانيا وبلجيكا ستتبع بريطانيا في الاعتراف بمارتينيز، وهذا بطبيعة الحال سيشجعه على البقاء في السلطة[١٢٠]، أو بمعنى آخر سيكسر العزلة التي فرضتها الولايات المتحدة على السلفادور في ظل أزمتها الاقتصادية.

مع حلول شهر يونيو عام ١٩٣٢م، قرر قادة الجيش وضباطه بشكل نهائي الإبقاء على مارتينيز، بل أبلغوا ماكافيرتي بأنهم لن يسمحوا لجاراي أو أي من المُعينين الآخرين بتولي الرئاسة لأنهم لم يشاركوا في اختيارهم[١٢١]. وبعد ذلك بأسبوع تقريبًا، أصدر مارتينيز بيانًا عامًا – نشرته الجريدة الرسمية – أعلن فيه نزوله عند رغبات "الأغلبية الساحقة من السلفادوريين" – كما ورد في البيان – وموافقته على الاستمرار في منصبه حتى نهاية الولاية الرئاسية استجابة لمناشداتهم، كما أشار إلى جهود حكومته الساعية إلى الحصول على الاعتراف الدولي، وثمّن في الوقت نفسه نجاحها في الحفاظ على العلاقات الجيدة التي تربط السلفادور ودول أمريكا الوسطى ومعظم الدول الأمريكية الأخرى والأوروبية على الرغم من عدم اعترافهم بها[١٢٢].

أنهى البيان السابق ما يمكن أن نُطلق عليه سياسة الشد والجذب التي استمرت قرابة ستة أشهر بين الولايات المتحدة ممثلة في وزارة الخارجية الأمريكية والحكومة السلفادورية، كما أثبت في الوقت نفسه فشل خطة الأولى في الضغط على مارتينيز وإجباره على التنحي من ناحية، واصطفاف الجيش خلفه من ناحية أخرى، خاصة بعد رفضه بشكل صريح دعم استمرار الأخير في السلطة. على صعيد آخر، أثبتت السياسة التي اتبعها مارتينيز للتعامل مع خطة وزارة الخارجية الأمريكية، التي يبدو أنه أدرك أهدافها سريعًا، قدرته على استخدام أساليب المناورة، فبينما كان يوحي بأنه مستعد للتنحي مقابل ضمان أمنه الشخصي مستقبلًا، كان يتعمد – على الأرجح – تسريب بعض الأخبار المعاكسة لذلك، وقد اعتمد على الوسطاء في تنفيذ هذا الأمر بشكل كبير. وعلى الأرجح، كان هدف مارتينيز من هذه السياسة هو كسب مزيد من الوقت لتثبيت دعائم سلطته من ناحية، ومحاولة كسر العزلة التي فرضتها عليه الولايات المتحدة عن طريق تأمين اعتراف بعض الدول الأمريكية أو الأوروبية من ناحية أخرى.

رابعًا– محاولات كسر العزلة المفروضة على السلفادور في ظل جمود موقف الولايات المتحدة:

عملت الولايات المتحدة خلال النصف الثاني من عام ١٩٣٢م على تثبيط أي محاولات لكسر "العزلة الدبلوماسية" – إذا أمكننا أن نُطلق عليها – التي فرضتها على السلفادور، سواء على المستوى الأمريكي أو الأوروبي؛ إذ حرصت وزارة الخارجية الأمريكية من ناحية على التأكد من عدم تغير موقف دول أمريكا الوسطى الرافض للاعتراف بحكومة مارتينيز خاصة بعد بيانه الأخير، وبالفعل أكد ممثلوها استمرار التزام حكومات تلك الدول بأحكام معاهدة ١٩٢٣م، ولكن رصد بعضهم حالة الإعجاب الموجودة لدى كثيرين، خاصة في هندوراس، بنجاحه في البقاء في السلطة رغم عدم الاعتراف بحكومته[١٢٣]. ومن ناحية أخرى، تابعت وزارة الخارجية الأمريكية مراسلات مارتينيز المستمرة إلى الدول الأمريكية الأخرى – التي حاول فيها توضيح موقفه الدستوري – بهدف إعاقة محاولاته للحصول على الاعتراف الدولي؛ إذ نجحت في إثناء حكومتي البرازيل والأرجنتين

عن تنفيذ خطتهما المشتركة للاعتراف بحكومته في نفس الوقت، كما حصلت على وعود من حكومات دول أخرى مثل الدومنيكان باستمرارها في حجب الاعتراف به[١٢٤].

على الرغم من نجاح الولايات المتحدة إلى حد كبير في إثناء معظم الدول الأمريكية عن الاعتراف بحكومة مارتينيز، فإنها أخفقت في إقناع الدول الأوروبية بحجب اعترافها بالأخيرة لفترة أطول؛ إذ رأت بريطانيا أن قرارها بحجب الاعتراف عن حكومة مارتينيز خلال الأشهر الماضية كان كافيًا للإشارة إلى تضامنها مع سياسة الولايات المتحدة؛ ومن ثم وجهت ممثلها في السلفادور بأنه بإمكانه الاتصال دبلوماسيًا مع وزارة الخارجية السلفادورية وتبادل المذكرات الرسمية معها تمهيدًا لمواصلة المفاوضات المتعلقة بتجديد الاتفاقية التجارية بين البلدين، وهو ما كان يُعد اعترافًا دبلوماسيًا؛ ومن ثم توالت اعترافات بعض الدول الأوروبية بحكومة مارتينيز بداية من سبتمبر عام ١٩٣٢م؛ حيث اعترفت به كل من فرنسا، وإسبانيا، وإيطاليا، وألمانيا، والنمسا[١٢٥]. وبطبيعة الحال، أسهم اعتراف تلك الدول والذي جاء استجابة لمصالحهم الاقتصادية على الأرجح، في كسر العزلة الدبلوماسية الدولية المفروضة على السلفادور على المستوى الأوروبي، ودعم حكومة مارتينيز في الوقت نفسه وتعزيز فرص بقائه على رأس السلطة.

في الوقت نفسه، لم يدم موقف دول أمريكا الوسطى الجماعي والداعم للولايات المتحدة والملتزم أيضًا بأحكام معاهدة ١٩٢٣م طويلًا؛ إذ زادت وتيرة انتقادات الرأي العام في كوستاريكا لسياسة الأخيرة وللمعاهدة نفسها وأحكامها؛ حيث ناشد بعض السياسيين الحكومة الكوستاريكية بالانسحاب منها ووصفوها في الصحافة المحلية بأنها وسيلة لحماية مصالح واشنطن، وأنها لا تحقق الأهداف التي وقعت من أجلها[١٢٦]، وكان هذا نفسه الرأي الذي عبر عنه خيمينيز – دون توجيه الانتقاد إلى واشنطن – في مقابلة صحفية أجريت معه في نوفمبر عام ١٩٣٢م، عندما قال: "... نعترف بالموقف النبيل لحكومة الولايات المتحدة فيما يتعلق بإصدار تلك المعاهدة والاتفاقيات المرتبطة بها... بهدف المساعدة في الحفاظ على النظام والسلام في أمريكا الوسطى... ولقد قبلتها كوستاريكا وصدق عليها الكونجرس خلال إدارتي السابقة[١٢٧] لتحقيق الأهداف نفسها... لكن

الممارسة علمتنا أن تلك المعاهدة لا تحقق هذه الأهداف النبيلة..."، ثم أوضح أن تفسير دول أمريكا الوسطى والولايات المتحدة للمعاهدة بطرق مختلفة نتج عنه كثير من "المواقف المحرجة"، وأنه من الأنسب أن يكون لكل دولة الحق في الاعتراف بحكومة دولة أخرى دون التقيد بشروط المعاهدة، وأخيرًا صرح بأن حكومته ربما تُعلن انسحابها منها قبل نهاية العام(١٢٨).

أحدث تصريح خيمينيز السابق حالة من الحراك السياسي في أمريكا الوسطى، في وقت كانت المنطقة خلاله مهددة بنشوب صراع إقليمي نتيجة نزاعات الحدود بين كل من جواتيمالا وهندوراس، والأخيرة ونيكاراجوا(١٢٩)؛ إذ اعترضت الحكومة الجواتيمالية بشدة علي تصريح خيمينيز معتبرة أنه صدر في وقت غير مناسب، وأنه قد يتسبب في زيادة حدة التوتر بين دول أمريكا الوسطى، كما اتهمت حكومة مارتينيز بأنها حرضت الحكومة الكوستاريكية للتنديد بمعاهدة ١٩٢٣م، بل عرضت على الولايات المتحدة عقد مؤتمر لدول أمريكا الوسطى – وكان ذلك نابعًا بشكل كبير من رغبتها في قيادة المنطقة آنذاك – بهدف مراجعة المعاهدة وتعديل أحكامها لجعلها أكثر قوة ونفاذًا؛ إذ رأت الحكومة الجواتيمالية أن خلو المعاهدة من أي عقوبات تُطبَّق في حالات عدم الالتزام بأحكامها هو السبب الذي جعلها غير فعالة بالقدر الكافي في السلفادور(١٣٠)، ولعل هذا أيضًا ما دفعها إلى أن تقترح على الولايات المتحدة في وقت سابق اتخاذ إجراءات أقوى ضد السلفادور مثل إغلاق المفوضية الأمريكية هناك أو فرض عقوبات اقتصادية عليها(١٣١)، ولكن لم يكن هذا الأمر محبذًا لإدارة هوفر خاصة في نهاية ولايتها؛ حيث إنها هدفت إلى تخفيف حدة تدخلات الولايات المتحدة في شئون دول أمريكا الوسطى والكاريبي لتحسين صورتها بعد تدخلها العسكري في نيكاراجوا وهايتي(١٣٢).

من الجدير بالذكر، أن الحكومة الجواتيمالية برئاسة "خورخي أوبيكو" Jorge Ubicó (١٩٣١– ١٩٤٤م) (١٣٣) – الذي اتبع سياسات مؤيدة للولايات المتحدة الأمريكية في أمريكا الوسطى، وكان حليفًا قويًا لها آنذاك(١٣٤)– كانت هي بمثابة المحرك الرئيس للاضطرابات الحادثة في أمريكا الوسطى آنذاك؛ حيث كانت سياستها التقليدية تجاه هندوراس – كما وصفها الملحق

العسكري الأمريكي – قائمة على "التدخل الخفي في شئونها الداخلية..."[١٣٥]؛ ومن ثم حاولت إثارة الاضطرابات السياسية في هندوراس عن طريق تشجيع بعض المعارضين السياسيين فيها ودعمهم بالتعاون مع نيكاراجوا، ولكن حال تدخل مارتينيز ومساعدته للحكومة الهندوراسية بالأسلحة دون نجاح الجهود الجواتيمالية والنيكاراجوية، وبينما نتج عن ذلك تقارب في العلاقات بين هندوراس والسلفادور، فإن التباعد بينها وبين كل من جواتيمالا ونيكاراجوا قد زاد. وفي المقابل، استمر التقارب السلفادوري الكوستاريكي[١٣٦]؛ ومن ثم زاد ذلك الأمر من فرص نشوب صراعات إقليمية في المنطقة، وهو ما كان يتعارض مع أهداف الولايات المتحدة في المنطقة؛ وبالتالي كان ذلك بمثابة عامل ضغط عليها.

على الجانب الآخر، لم تستطع الولايات المتحدة إثناء خيمينيز عن قراره؛ إذ أعلنت كوستاريكا في الثالث والعشرين من ديسمبر عام ١٩٣٢م انسحابها رسميًا من معاهدة ١٩٢٣م[١٣٧]، وتبعتها السلفادور بعد ذلك بثلاثة أيام، وأصدرت مرسومًا أعلنت فيه انسحابها أيضًا، وأوضحت فيه أنه وفقًا للمادة الثامنة عشرة من المعاهدة سيكون هذا الانسحاب نافذًا مع انتهاء مدة سريانها بحلول الأول من يناير عام ١٩٣٤م[١٣٨]، والأمر نفسه كان ينطبق على كوستاريكا؛ حيث نصت هذه المادة على أن المعاهدة سارية لمدة عشر سنوات بغض النظر عن انسحاب أي من الدول الموقعة عليها، وأنه في حال رغبة أي منها في الانسحاب يجب أن تخطر الأطراف الأخرى قبل موعد انتهاء المعاهدة بعام، وأنها تظل سارية بعد ذلك بالنسبة للأطراف غير المنسحبة بشرط ألا يقل عددها عن ثلاثة[١٣٩]. وكان ذلك يعني أن انسحاب كوستاريكا والسلفادور سيجعل المعاهدة غير نافذة بالنسبة لهما بحلول عام ١٩٣٤م، ولكن سيستمر سريانها بالنسبة لجواتيمالا ونيكاراجوا وهندوراس. وبناء عليه، كان من غير الممكن وفقًا للمعاهدة أن تعترف كوستاريكا بحكومة مارتينيز، بل كان عليها الانتظار لحين انتهاء مدة سريان المعاهدة.

مثل قرار حكومتي كوستاريكا والسلفادور السابق تهديدًا لمعاهدة ١٩٢٣م، كما أنذرت الأحداث الأخيرة في أمريكا الوسطى والتقارب السلفادوري الهندوراسي الذي نتج عنها بالخطر؛ حيث

كان هناك تخوف من أن تتخذ هندوراس القرار نفسه الذي اتخذته كوستاريكا وتُعلن انسحابها من المعاهدة، وهو ما كان يعني انتهاء سريان المعاهدة تمامًا بالنسبة لجميع الأطراف الموقعة عليها؛ ولذلك سعت الولايات المتحدة مع حلول عام ١٩٣٣م إلى تأمين موقف هندوراس الداعم للمعاهدة، أو على الأقل ضمان عدم تنديدها أو انسحابها من المعاهدة. وكان رد الحكومة الهندوراسية مطمئنًا لمسئولي وزارة الخارجية الأمريكية آنذاك؛ إذ أكدت دعمها للمعاهدة على الرغم من المشاعر الودية لدى مسئوليها تجاه مارتينيز، وأرجعت ذلك إلى أن المعاهدة والاتفاقيات الموقعة معها وضعت حدًا لحروب أمريكا الوسطى التي كانت تتخذ من هندوراس ساحة لها[١٤٠].

على أي حال، حاولت الحكومة الجواتيمالية مجددًا إنهاء حالة الجمود التي انتابت موقف الولايات المتحدة تجاه السلفادور، خاصة بعد انتهاء ولاية هوفر وتولي الرئيس فرانكلين روزفلت السلطة في مارس عام ١٩٣٣م؛ إذ أعربت لوزير الخارجية الأمريكي الجديد "كورديل هال" Cordell Hull (١٩٣٣- ١٩٤٤م)[١٤١] عن استعدادها للتعاون معه في أي سياسة تنتهجها إدارة روزفلت تجاه حكومة مارتينيز، سواء كانت الاعتراف بها أو إرغامها على ترك السلطة أو إبقاء الوضع على ما هو عليه. وعلى الرغم من أنها فضلت الحل الثاني وأوصت باتباع سياسة أقوى ضد مارتينيز، فإنها أكدت على أنها ستؤيد قرار واشنطن أيًا كانت طبيعته[١٤٢].

في الوقت نفسه، أوصى الملحق العسكري في أمريكا الوسطى في أحد تقاريره بالعمل على حل مشكلة السلفادور وعدم إطالة أمد حجب الاعتراف؛ حيث رصد بعض مظاهر الكراهية في تعامل السلفادوريين مع الأمريكيين المقيمين في السلفادور قائلًا: "أدى حجب الاعتراف عن حكومة مارتينيز... إلى الشعور بالاستياء الحقيقي مما اعتبره المواطن السلفادوري رفضًا متسلطًا للاعتراف بها، خاصة أنها تحظى بالدعم الشعبي... والنتيجة أن الموقف تجاه الأمريكيين أصبح باردًا، وسيكون أكثر برودة كلما طال أمد حجب الاعتراف"، كما أوضح أن الأمر نفسه ينطبق على معظم دول أمريكا الوسطى[١٤٣]؛ حيث زادت حدة الانتقادات الموجهة إلى سياسة الولايات المتحدة في صحافة بعض تلك الدول، وزادت معها الأصوات المطالبة بمراجعة معاهدة ١٩٢٣م[١٤٤].

من جهة أخرى، حاولت الحكومة المكسيكية – التي اعترفت بحكومة مارتينيز فور تأسيسها – التوسط وإقناع مسئولي وزارة الخارجية الأمريكية بأهمية الاعتراف بحكومة مارتينيز، وأنه سيسهم في توفير أكبر قدر من الانسجام بين الدول الأمريكية قبل مؤتمر مونتيفيديو" Montevideo Conference[١٤٥] – الذي كان من المزمع عقده في ديسمبر عام ١٩٣٣م– وسيساعد على تهدئة العلاقات المتوترة بين السلفادور وجواتيمالا. ولم تكتف المكسيك بذلك، بل أرسلت وزارة خارجيتها مذكرة إلى نظيرتها الأمريكية في يونيو عام ١٩٣٣م، توضح فيها الوضع القانوني لحكومة مارتينيز، وإجراءاتها للحفاظ على المصالح الأمريكية، علاوة على دورها في إصلاح الأوضاع في السلفادور والحفاظ على استقرارها[١٤٦].

أثبت رد وزارة الخارجية الأمريكية على الحكومة المكسيكية أن سياسة الولايات المتحدة تجاه السلفادور لم تتغير بتغير الإدارة الحاكمة؛ إذ تمسكت بموقفها نفسه الرافض للاعتراف بحكومة مارتينيز مستندة على الأسباب نفسها التي أوضحتها إدارة هوفر فيما قبل، بل ظلت متمسكة بشرطها لتقديم مارتينيز استقالته وتعيين أحد المُعينين حتى تعترف بالحكومة السلفادورية[١٤٧]. أما مقترح جواتيمالا المتعلق بإجبار مارتينيز على التنحي، فعلى الرغم من أنه لم يرد في الوثائق الأمريكية المتاحة ما يُشير إلى رد وزارة الخارجية الأمريكية عليه، فإنه من المفهوم أنه كان لا يتوافق مع سياسة حسن الجوار التي انتهجتها إدارة روزفلت تجاه دول أمريكا اللاتينية، خاصة أنها في بداية عهدها كانت تبحث السياسات الفعلية التي يجب اتخاذها لجعل هذه السياسة واقعًا ملموسًا[١٤٨]؛ ومن ثم كان من الطبيعي أن ترفض إدارة روزفلت آنذاك فكرة إجبار مارتينيز على التنحي، خاصة أن الأوضاع الداخلية في السلفادور كانت مستقرة إلى حد كبير في عهده، إضافة إلى أنه لم يضر بالمصالح الأمريكية فيها.

على الجانب الآخر، استثمرت السلفادور نجاحها في علاج بعض جوانب أزمتها الاقتصادية، وتنفيذ بعض الإصلاحات الاجتماعية التي وفرت مزيدًا من الاستقرار الداخلي فيها[١٤٩]، وكثفت حكومتها ووزارة خارجيتها خلال النصف الثاني من عام ١٩٣٣م مراسلاتها مع

دول أمريكا اللاتينية لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسة؛ أولها: التأثير عليها وتكوين جبهة داعمة للسلفادور ضد سياسة الولايات المتحدة تجاهها خلال مؤتمر مونتيفيديو(١٥٠)؛ وثانيها: دعوة دول أمريكا اللاتينية إلى الاعتراف بحكومة مارتينيز، وتشجيع بعض الدول التي تبادلت التمثيل الدبلوماسي معها مثل تشيلي على تقديم اعتراف رسمي بها بهدف تحفيز الدول الأخرى على اتخاذ الإجراء نفسه(١٥١). أما ثالث هذه الأهداف، فتمثل في تدشين حملة ضد معاهدة ١٩٢٣م، بدأتها الحكومة السلفادورية بإعلان قرار الجمعية التشريعية الذي أيد قرارها السابق بالانسحاب من المعاهدة، بل اعتبرها غير قانونية نظرًا لعدم تسجيلها في الأمانة العامة لعصبة الأمم(١٥٢)، ثم بمحاولة دفع نظيرتها الهندوراسية إلى الدعوة إلى عقد مؤتمر لدول أمريكا الوسطى بهدف مراجعة معاهدة ١٩٢٣م؛ بحيث يكون سبيلًا للاعتراف بحكومة مارتينيز، ولكن ظلت هندوراس عند موقفها(١٥٣).

في المقابل، استمر موقف الولايات المتحدة من حكومة مارتينيز جامدًا دون تغيير حتى نهاية عام ١٩٣٣م(١٥٤)؛ إذ إنه على الرغم من تناول مسألة الاعتراف بها – خلال المناقشات الجانبية في مؤتمر مونتيفيديو – مع مسئولي الولايات المتحدة، وعلى رأسهم هال الذي حثه المندوب السلفادوري على الاعتراف، فإن هال تعمد ألا يقدم أي تعليق محدد بشأن هذه المسألة على الرغم مما أبداه من "مشاعر طيبه تجاه حكومة مارتينيز" – على حد تعبيره –(١٥٥). وقد أوضح هذا الأمر – على الأرجح – أن إدارة روزفلت أصبحت لا تحبذ بشكل كبير تنحية مارتينيز، ولكنها في الوقت نفسه هدفت إلى الحفاظ على ثوابت سياسة الولايات المتحدة تجاه أمريكا الوسطى وعدم الإخلال بها؛ حيث الالتزام بمعاهدة ١٩٢٣م، أو بمعنى آخر الحفاظ على الاستثناء الذي وضعته أحكامها، أي تطبيق سياسة حجب الاعتراف عن الأنظمة التي تولت السلطة بالقوة في دول أمريكا الوسطى الخمس دون غيرها من دول أمريكا اللاتينية، وهو الأمر الذي كان يتعارض بطبيعة الحال مع سياسة حسن الجوار نفسها؛ لذلك فرضت حالة السلفادور على إدارة روزفلت مراجعة هذه السياسية.

خامسًا– تراجع إدارة روزفلت عن سياسة حجب الاعتراف عن حكومة مارتينيز:

بحلول عام ١٩٣٤م، أصبح الوضع متأزمًا في أمريكا الوسطى نتيجة اعتراف كوستاريكا الرسمي بحكومة مارتينيز في الثالث من يناير من العام نفسه(١٥٦)؛ ومن ثم فرض ذلك على وزارة

الخارجية الأمريكية ضرورة مراجعة سياستها تجاه تلك المنطقة وعلاقات دولها بعضها ببعض؛ ومن ثم وصفتها بأنها تمثل "وضعًا غير طبيعي" تارة و "وضعًا شاذًا" تارة أخرى، وأرجعت ذلك إلى السياسة التي اتبعتها لحجب الاعتراف عن مارتينيز، كما اعتبرت أن معاهدة ١٩٢٣م، كانت خلال الفترة الأخيرة العائق الوحيد للاعتراف بحكومته، خاصة أنها استوفت الشروط الأساسية للاعتراف بها؛ حيث إنها حظيت بالدعم الشعبي، واتسمت بالكفاءة، وحافظت على الاستقرار الداخلي، ونجحت أيضًا في كسب اعتراف معظم دول العالم، علاوة على استعداد دول أمريكا الوسطى الأخرى للاعتراف بها حال تغير موقف الولايات المتحدة. وبناء على ذلك، أعد مسئولو وزارة الخارجية خطة للتغلب على هذا العائق والاعتراف بحكومة مارتينيز، ثم اعتمدها هال، ووافق على رفعها إلى روزفلت لأخذ موافقته عليها، وقد وافق عليها الأخير، وأعطى الإشارة للبدء في تنفيذها(١٥٧).

نصت الخطة على أن تتفق كل من جواتيمالا ونيكاراجوا وهندوراس على تقديم اعترافهم بحكومة مارتينيز – ومعهم الولايات المتحدة – في وقت واحد، وأن يكون ذلك استنادًا على أن انسحاب السلفادور وكوستاريكا من معاهدة ١٩٢٣م، جعلها غير نافذة فيما يتعلق بعلاقتهما بدول أمريكا الوسطى الثلاث الأخرى التي لم تنسحب من المعاهدة، كما نصت الخطة على ضرورة إقرار تلك الدول بأن المعاهدة ما زالت سارية بالنسبة لعلاقاتها بعضها ببعض، وأنها ستدعو إلى مؤتمر يضم دول أمريكا الوسطى الخمس بهدف مراجعه المعاهدة والاتفاقيات الموقعة معها. وقررت وزارة الخارجية الأمريكية طرح الخطة بشكل غير رسمي على الرئيس النيكاراجوي "خوان ساكاسا" Juan Sacasa (١٩٣٣– ١٩٣٦م)(١٥٨) حتى يعرضها على رئيسي جواتيمالا وهندوراس – أوبيكو و "تيبورسيو كارياس" Tiburcio Carías (١٩٣٣– ١٩٤٩م)(١٥٩) – باعتبارها مبادرة شخصية منه؛ حيث خطط مسئولو الوزارة بأن تكون مشاركة الولايات المتحدة كما وصفوها "من وراء الكواليس"، وأن يكون هدفهم الرئيس والثابت طوال مراحل المفاوضات المتعلقة بتنفيذ الخطة، إظهارها على أنها مبادرة من دول أمريكا الوسطى، وأن تكون أي مقترحات صادرة عن الوزارة أثناء هذه المراحل سرية تمامًا(١٦٠).

وافق ساكاسا على الخطة السابقة بحماس فور عرضها عليه، واقترح بعض التعديلات الشكلية على نص المقترح الذي سيقدمه إلى كل من أوبيكو وكارياس، وكان أهمها عدم الإشارة بشكل محدد إلى أن المعاهدة غير نافذة بالنسبة للعلاقات مع السلفادور وكوستاريكا، كما طلب موافقة وزارة الخارجية الأمريكية على أن يسمح لممثليه بإبلاغ أوبيكو وكارياس شفهيًا وبشكل سري بأن مقترحه حظي بموافقة الوزارة، وأنها ستعترف بحكومة مارتينيز بالتزامن مع اعترافهم به أو بعده مباشرة. ووافقت الوزارة على التعديلات التي اقترحها ساكاسا، وعلى طلبه أيضًا(١٦١)، كما وجهت ممثليها في جواتيمالا ونيكاراجوا – وكوستاريكا أيضًا – بتأكيد الأمر نفسه شفهيًا حال استفسار أي من رؤساء تلك الدول أو وزراء خارجيتها عنه، ولكن من الملاحظ أن الوزارة شرحت تفاصيل المقترح لممثليها باعتباره مبادرة من ساكاسا دون الإشارة إلى دورها(١٦٢)، وهو ما كان يُشير إلى رغبتها في الحفاظ على سرية دورها وتحركاتها داخل دائرة صغيرة من مسئوليها.

في الوقت نفسه، أجرى ساكاسا تعديلًا آخر على خطة وزارة الخارجية الأمريكية؛ إذ صاغها في شكل بروتوكول مُعَد للتوقيع عليه من حكومات دول أمريكا الوسطى الخمس بدلًا من الاكتفاء بأطراف المعاهدة الثلاثة فقط، وعرضه على وزارة الخارجية الأمريكية واعتمدته، ولكنها أوصت بعدم عرضه على مارتينيز أو أي مسئول سلفادوري آخر قبل توقيعه من أوبيكو وكارياس، كما فضلت عرضه على أوبيكو أولًا لتجنب أي احتمالات لمعارضته له فيما بعد، علاوة على موافقتها على رأي ساكاسا بعدم عرض البروتوكول على خيمينيز في البداية أيضًا والاكتفاء بمشاورته لاحقًا، باعتبار أن كوستاريكا قد اعترفت بحكومة مارتينيز بالفعل، وأبدت رغبتها فيما قبل بعقد مؤتمر لمراجعة معاهدة ١٩٢٣م(١٦٣). وبناء على ذلك، عين ساكاسا ابن عمه السيناتور "كريسانتو ساكاسا" Crisanto Sacasa (١٨٧٩– ١٩٧٠م)(١٦٤) ليكون ممثلًا شخصيًا عنه عند عرض المقترح ومناقشته مع رؤساء دول أمريكا الوسطى، وقد بدأ الأخير مهمته بالسفر إلى السلفادور في الثالث عشر من يناير عام ١٩٣٤م، وأبلغ مارتينيز – دون أن يعرض عليه نص البروتوكول – بأن الرئيس ساكاسا كلفه بالتشاور مع كل من أوبيكو وكارياس من أجل تحسين العلاقات بين دول

أمريكا الوسطى ومراجعة معاهدة ١٩٢٣م، ووعده بأنه سيعاود زيارة السلفادور في نهاية رحلته، ثم اتجه إلى جواتيمالا في اليوم التالي(١٦٥).

لم تكن مهمة السيناتور ساكاسا في جواتيمالا سهلة؛ إذ طلب أوبيكو منه فور عرض البروتوكول عليه، تأكيدًا من وزارة الخارجية الأمريكية بأنها على علم به وتدعمه. وعلى الفور، أرسلت الأخيرة هذا التأكيد مجددًا عبر مفوضيتها في جواتيمالا مصحوبًا بتوصية أوبيكو بالموافقة على البروتوكول(١٦٦)؛ ومن ثم أبدى أوبيكو موافقته عليه في البداية على مضض؛ لأنه شعر بأن المقترح مصدره واشنطن وليس نيكاراجوا، وأن وزارة الخارجية الأمريكية كان يجب أن تختاره هو لتولي زمام المبادرة وليس الرئيس ساكاسا(١٦٧)، إضافة إلى عدم تحمسه للاعتراف بحكومة مارتينيز من البداية، وقد دفع هذا الأمر أوبيكو إلى إبلاغ مسئولي وزارة الخارجية الأمريكية بأن البروتوكول المقترح يمثل في حد ذاته انتهاكًا لمعاهدة ١٩٢٣م؛ ومن ثم رفض توقيعه، موضحًا بأنه يمكن الاكتفاء فقط باتفاق بلاده ونيكاراجوا وهندوراس على تقديم الاعتراف بشكل متزامن بمارتينيز، واتفق بالفعل مع السيناتور ساكاسا – بعد الاتصال بكارياس – على تقديم هذا الاعتراف في الخامس والعشرين من يناير عام ١٩٣٤م، مبررًا ذلك بأنه: "لا يريد الوقوف بمفرده في مواجهة دول أمريكا الوسطى الأخرى والولايات المتحدة"(١٦٨).

على الجانب الآخر، اعترض الرئيس ساكاسا على التعديل الذي أجراه أوبيكو على خطته – هكذا وصفها كما ورد في برقية المفوضية الأمريكية – واعتبر أن تقديم الاعتراف بحكومة مارتينيز دون الإقرار بأن معاهدة ١٩٢٣م ما زالت سارية بالنسبة للأطراف الثلاث التي لم تنسحب منها سيُعد انتهاكًا لها، كما أعرب عن تخوفه من أن ترفض جواتيمالا المشاركة في المؤتمر الجديد فيما بعد؛ ومن ثم طلب من وزارة الخارجية الأمريكية التواصل مع أوبيكو ومطالبته بشكل جاد بإعادة النظر في مسألة توقيع البروتوكول المقترح باعتباره ترتيبًا خاصًا بين رؤساء دول أمريكا الوسطى الخمس، إضافة إلى توصية كارياس بدعمه عند عرضه عليه. ومن جانبها، وافقت وزارة الخارجية الأمريكية على طلبي الرئيس ساكاسا، وقامت بتنفيذهما بالشكل الذي طلبه، كما أرسل

الأخير بنفسه نسخة من مسودة البروتوكول إلى كارياس وحثه على ضرورة الموافقة عليه؛ ومن ثم فضل الأخير دعمه بدلًا من التعديل الذي اقترحه أوبيكو(١٦٩).

في المقابل، ظل أوبيكو متشبثًا برأيه بعدم توقيع البروتوكول موضحًا بأنه لن يقبل الدخول في ترتيب خاص ومشترك مع مارتينيز قبل الاعتراف به خشية أن يتراجع الأخير أو أحد الأطراف الأخرى فيما بعد عن الالتزامات التي نص عليها البروتوكول، كما أكد في الوقت نفسه أنه ليس لديه أي اعتراض على هذه الالتزامات نفسها، أي استمرار سريان المعاهدة بالنسبة لبلاده ونيكاراجوا وهندوراس، أو المشاركة في المؤتمر الجديد المزمع عقده، وأبدى استعداده لتأكيد هذين الالتزامين من خلال بيان صحفي لوزارة الخارجية الجواتيمالية وقت الاعتراف، مؤكدًا أن هذا أقصى ما يمكنه فعله(١٧٠). ومن جانبهم، رأى مسئولو وزارة الخارجية الأمريكية أنه من غير الحكمة الضغط على أوبيكو بشأن توقيع البروتوكول، طالما أنه موافق على النقاط الرئيسة فيه حتى يعرضوا الخطة بأكملها للخطر؛ ومن ثم أقنعوا الرئيس ساكاسا بالتخلي عن فكرة البروتوكول، والرجوع إلى شكل الخطة الأساسية الذي اقترحته الوزارة، أي أن يتم الاعتراف بحكومة مارتينيز بموجب اتفاق أو ترتيب مشترك بين نيكاراجوا وجواتيمالا وهندوراس فقط (١٧١).

على الفور، اتجه السيناتور ساكاسا إلى هندوراس في العشرين من يناير عام ١٩٣٤م، واتفق مع كارياس على الترتيب السابق ومفاده أن تصدر وزارة خارجية كل من نيكاراجوا وجواتيمالا وهندوراس مذكرات دبلوماسية للاعتراف بحكومة مارتينيز بشكل متزامن في الموعد المتفق عليه، وأن تُعلن التزامها بالالتزامين الواردين في بروتوكول الرئيس ساكاسا في بيانات مستقلة أو بالطريقة التي تناسبها(١٧٢)؛ ومن ثم اعترفت الدول الثلاث بحكومة مارتينيز في الخامس والعشرين من يناير من العام نفسه، فبينما أصدرت كل من نيكاراجوا وهندوراس مرسومًا خاصًا بها، كان نصه مشابهًا إلى حد كبير لما جاء في ذلك البرتوكول، فإن جواتيمالا اكتفت بإرسال مذكرة إلى السلفادور تفيد باعترافها بحكومة مارتينيز دون الإشارة إلى أي شيء آخر، إلى جانب أنها أصدرت بيانًا صحفيًا أشارت فيه إلى الالتزامين السابقين(١٧٣). أما كوستاريكا التي تولت وزارة الخارجية الأمريكية التواصل

مع حكومتها لإطلاعها على الاتفاقات السابقة، فقد رحبت بمضمون الخطة الأمريكية معتبرة أنها تتوافق مع ما أوصى به خيمينيز من قبل، وأنها دليل على نجاح سياستها الخارجية(١٧٤).

وبناء على ما سبق، اعترفت الولايات المتحدة بعد موافقة روزفلت بحكومة مارتينيز في السادس والعشرين من يناير – أي اليوم التالي لاعتراف دول أمريكا الوسطى الثلاث بها – حتى تُثبت بأنها تتصرف بشكل مستقل عنها(١٧٥)، كما نقلت صحيفة "نيويورك تايمز" The New York Times عن مسئولي وزارة الخارجية الأمريكية أن الولايات المتحدة ربما كانت ستعترف بحكومة مارتينيز مبكرًا لولا التزامها بالشروط التي أقرتها دول أمريكا الوسطى في معاهدة ١٩٢٣م، ولكنها اعترفت به مؤخرًا بعد زوال هذه العقبة بعد اعترافهم به، وعلَّقت عليه الصحيفة بأنه: "تم على ما يبدو دون استشارة الولايات المتحدة"(١٧٦)، وهو ما يتنافى مع حقيقة دورها كما اتضح مما سبق، ولكن من المفهوم أنها كانت تريد أن تنفي عن نفسها أي شبهة تدخل في شئون دول أمريكا الوسطى.

على أي حال، بدأت وزارة الخارجية الأمريكية في متابعة تحضيرات دول أمريكا الوسطى للمؤتمر المُشار إليه سابقًا، ولكنها وجهت ممثليها في دول أمريكا الوسطى بعدم القيام بدور فعّال خلالها أو جلسات المؤتمر فيما بعد، والاكتفاء بالمتابعة فقط أو "البقاء في الخلفية" – كما جاء في برقيتها إليهم – كما أوضح هال بأن سياسة واشنطن بشأن المؤتمر تتمثل في اهتمامها على الأقل بنجاحه في الحفاظ على الاستقرار في أمريكا الوسطى عن طريق استمرار الالتزام بالاتفاقيات التي تضمن عدم تدخل أي منها في شئون الأخرى أو تجدد الصراعات والحروب فيما بينها، كما أكد أن وزارة الخارجية الأمريكية لا تستطيع أن تلزم نفسها بقبول أي مبدأ أو سياسة للاعتراف بحكومات أمريكا الوسطى دون أن يتم التوافق عليها من قبل تلك الحكومات نفسها، وأنها ستقر أي سياسة يقرها المؤتمر تشجع على الالتزام بالتنظيم الدستوري واستمرار العلاقات الودية بين دول أمريكا الوسطى(١٧٧). وأشار ذلك إلى تخلي الولايات المتحدة عن الدفاع عن سياسة حجب الاعتراف التي أقرتها معاهدة ١٩٢٣م، أو محاولة الضغط على دول أمريكا الوسطى لإعادة إقرارها، وكان السبب

في ذلك – على الأرجح – اقتناعها بأن السلفادور وكوستاريكا ستعارضان أي محاولة لإقرار هذه السياسة مجددًا.

على الجانب الآخر، بدأت كل من نيكاراجوا وجواتيمالا وهندوراس إجراءات التحضير للمؤتمر؛ ومن ثم وجهت الحكومة النيكاراجوية باسم الحكومات الدول الثلاث الدعوة إلى السلفادور وكوستاريكا للاشتراك في تحضيرات المؤتمرات والاتفاق على جدول أعماله(١٧٨). وعلى الرغم من محاولات تأجيل موعد المؤتمر، فإنه انعقد وفقًا لما تم الاتفاق عليه، في العاصمة الجواتيمالية في الفترة الممتدة بين يومي الخامس عشر من مارس والثاني عشر من أبريل عام ١٩٣٤م. وقد حاولت جواتيمالا – التي تولت الدور الأكبر فيه بالتعاون مع نيكاراجوا – خلاله تمرير مشروع المعاهدة الذي أعدته ليكون بديلًا لمعاهدة ١٩٢٣م، ولكنها فشلت في ذلك؛ نتيجة المعارضة القوية من جانب السلفادور وكوستاريكا لمشروعها نظرًا لأن المادة السابعة(١٧٩) منه كانت تكرارًا – مع اختلاف الصياغة – للمادة الثانية من معاهدة ١٩٢٣م، وهو ما اعتبراه استمرارًا لسياسة التدخل في شئونهما الداخلية(١٨٠)؛ ومن ثم فشل المؤتمر في إعادة إقرار مبدأ حجب الاعتراف عن الأنظمة التي تولت السلطة بالقوة، وبدلًا من ذلك نصت المادة الواحدة والعشرون من المعاهدة الجديدة التي أقرها المؤتمر وعرفت باسم معاهدة الإخوة لأمريكا الوسطى لعام ١٩٣٤م(١٨١) على استمرار سريان معاهدة ١٩٢٣م والاتفاقيات الموقعة معها بين دول أمريكا الوسطى التي صدقت عليها ولم تنسحب منها(١٨٢).

هكذا، لم ينجح مؤتمر دول أمريكا الوسطى لعام ١٩٣٤م في إعادة إقرار مبدأ عدم الاعتراف بالحكومات التي تولت السلطة بالقوة، الذي أقر في معاهدتي ١٩٠٧م، و١٩٢٣م، ومثل منذ ذلك الحين أساسًا لسياسة الولايات المتحدة تجاه أمريكا الوسطى – أو سياسة تثبيط الثورات والانقلابات – على الرغم من أنها لم تكن طرفًا في أي من المعاهدتين؛ ومن ثم كان مؤتمر عام ١٩٣٤م بمثابة إعلان رسمي للتخلي عن هذه السياسة التي انتهت فعليًا مع اعتراف الولايات المتحدة بحكومة مارتينيز، بعد فشلها من خلال وزارة الخارجية الأمريكية في فرض عزلة دبلوماسية

على بلاده وإجباره على التنحي، وبالتالي كانت واشنطن مضطرة إلى مراجعة هذه السياسة وعلاقاتها بدول أمريكا الوسطى خاصة بعدما نقضت كوستاريكا – وهي أحد أطراف المعاهدة الخمسة – بانسحابها الرسمي أحد أهم المبادئ التي تشبثت بها الولايات المتحدة – ظاهريًا إن أمكننا القول – لحجب الاعتراف عن حكومة مارتينيز، أي احترامها لاتفاقيات دول أمريكا الوسطى وما أقرته من مبادئ دستورية لتقديم الاعتراف بحكومات بعضها البعض؛ ومن ثم قررت واشنطن أن هذه السياسة أصبحت غير فعّالة ولا يمكن الاستمرار فيها خاصة أنها لا يمكنها استخدام القوة العسكرية في ظل سياسة حسن الجوار، ولذلك لم تحاول التدخل أو الضغط بقوة لإقرارها في مؤتمر ١٩٣٤م.

خاتمة:

خلص هذا البحث إلى أن السلفادور كانت بمثابة المحطة التي اضطرت الولايات المتحدة عندها إلى التخلي عن سياسة حجب الاعتراف عن الأنظمة الثورية في أمريكا الوسطى بعد أن أسست لها في مؤتمر عام ١٩٠٧م، ووطدتها من خلال معاهدة ١٩٢٣م، وظلت تطبقها على أي حكومة تولت السلطة عن طريق ثورة أو انقلاب في أمريكا الوسطى حتى وقع الانقلاب العسكري في السلفادور في ديسمبر عام ١٩٣١م، فحاولت تطبيقها على السلفادور لتحقيق الهدف نفسه، أي إجبار حكومة مارتينيز على التنحي وتصعيد حكومة أخرى لا يكون لأي من قادتها علاقة بالانقلاب، بحيث تحيل دون نجاح قادة الانقلاب في جني ثمار السيطرة على السلطة، وبحيث لا يسهم هذا النجاح في تشجيع الحركات الثورية على محاولة السيطرة على السلطة في أي من دول أمريكا الوسطى الأخرى، أو بمعنى آخر منع وقوع سلسلة من الانقلابات العسكرية في دول أمريكا الوسطى الأخرى بالشكل الذي يهدد استقرار المنطقة، وأمن قناة بنما بالتبعية.

على الرغم من أن هدف الولايات المتحدة السابق بدا نبيلًا مثلما صورته حينما ادعت بأن تطبيقها لسياسة حجب الاعتراف كان تضامنًا من جانبها مع ما أقرته دول أمريكا الوسطى في معاهدة ١٩٢٣م – التي لم تكن طرفًا فيها – فإن التطبيق العملي لها أثبت أن الولايات المتحدة هدفت في المقام الأول إلى الحفاظ على مصالحها في المنطقة من خلال تثبيط أي ثورات أو

انقلابات قد ينتج عنها تغيير الحكومات الموجودة في السلطة في أي من دول أمريكا الوسطى بالقوة، حتى إن كان الشعب لا يدعمها، أو كان مؤيدًا للحكومة الجديدة التي تولت السلطة نتيجة هذا التغيير السياسي، مثلما حدث في حالة السلفادور؛ حيث كان معظم الشعب غير راضٍ عن حكومة أراوجو بعد إخفاقها في تحقيق الإصلاحات التي وعدت بها، ومؤيدًا لحكومة مارتينيز في البداية ثم داعمًا لها فيما بعد. ومن جانب آخر أثبت التطبيق العملي لسياسة حجب الاعتراف أنها كانت بمثابة ستار لتدخل الولايات المتحدة في الشئون الداخلية لدول أمريكا الوسطى مثلما حدث في السلفادور.

في الوقت نفسه، كشفت نتائج هذا البحث عن الكيفية التي أدارت الولايات المتحدة من خلالها سياستها تجاه السلفادور؛ إذ اعتمدت على أن تكون سياستها نابعة من الموقف الجماعي لدول أمريكا الوسطى باعتبارها الموقعة على معاهدة ١٩٢٣م؛ ومن ثم عملت الولايات المتحدة في البداية على التأكد من التزام تلك الدول بأحكام المعاهدة، ثم دفعتها لتبني تفسير واشنطن نفسه لهذه الأحكام، الذي اعتبر أن مارتينيز يقع ضمن الفئات المحظور الاعتراف بها، ضاربًا بعرض الحائط تحفظات الجمعية التشريعية السلفادورية على المادة الثانية من المعاهدة التي كانت من الممكن أن تُغير الموقف القانوني في حالة السلفادور، وأخيرًا حالت جهود وزارة الخارجية الأمريكية باستمرار دون إعطاء الفرصة لأي من تلك الدول لاتباع مسار مخالف للولايات المتحدة، حتى لا تحيد أي منها عنه وتعترف بحكومة مارتينيز؛ لأن ذلك كان سيهدم أسس سياسة حجب الاعتراف بأكملها، مثلما حدث في نهاية الأمر بعد أن قررت كوستاريكا اتباع مسارٍ مخالفٍ.

على الجانب الآخر، نجحت سياسة حكومة مارتينيز بدرجة كبيرة في التصدي لضغوط الولايات المتحدة ودول أمريكا الوسطى الأخرى لوقت طويل، كما أسهم أسلوب المناورة الذي استخدمه مارتينيز في إفشال خطة وزارة الخارجية الأمريكية لإجباره على التنحي. في الوقت نفسه، ساعد نجاح مارتينيز في الحفاظ على استقرار الأوضاع الداخلية في السلفادور، وتنفيذه بعض الإصلاحات الاقتصادية فيما بعد، على تدعيم سلطته وفرض بقائه في السلطة، كما أسهم ذلك

السبب، إضافة لحفاظه على مصالح الولايات المتحدة ودول أوروبا الاقتصادية في نجاحه في تأمين اعتراف كثير من الدول الأوروبية بها؛ ومن ثم كسر العزلة التي فرضتها عليه واشنطن على المستوى الأوروبي.

أما على المستوى الإقليمي، فقد أسهم ما سبق، إضافة إلى التقارب السلفادوري الكوستاريكي من ناحية، وتزايد حدة انتقادات الرأي العام الكوستاريكي لسياسة واشنطن وأحكام معاهدة ١٩٢٣م من ناحية أخرى، في تحرك كوستاريكا بقيادة خمينيز بعيدًا عن مسار الولايات المتحدة؛ حيث أحدث تصريحه برغبته في الانسحاب من المعاهدة ودعوته إلى مراجعتها حالة من الحراك السياسي في أمريكا الوسطى، تمثلت نتائجها في محاولة جواتيمالا دفع الولايات المتحدة إلى استخدام سياسة تدخلية أكثر قوة ضد مارتينيز، ودعم نيكاراجوا لجواتيمالا في تحركاته نظرًا لمصالحهما المشتركة آنذاك، ووقوف هندوراس على الحياد إلى حد كبير بعدما ساعد مارتينيز حكومتها في التغلب على الاضطرابات الداخلية الحادثة فيها آنذاك. من جانب آخر، كان تنفيذ خيمينيز لما جاء في تصريحه السابق، وإعلانه انسحاب كوستاريكا من المعاهدة في ديسمبر ١٩٣٣م، ثم إعلان السلفادور الأمر نفسه بعد ذلك بأيام قليلة؛ بمثابة إعلان لانتهاء توافق دول أمريكا الوسطى على معاهدة ١٩٢٣، ذلك التوافق الذي أسست الولايات المتحدة سياستها بناءً عليه.

في ظل التطورات السابقة، بقي موقف الولايات المتحدة جامدًا إلى حد كبير خلال النصف الثاني من عام ١٩٣٢م، وطوال العام التالي تقريبًا؛ إذ إنها لم تستجب لمحاولات السلفادور أو وساطة الأطراف الأخرى لتقديم الاعتراف بحكومة مارتينيز، بل فضلت أن يبقى موقفها الرافض للاعتراف كما هو في محاولة أخيرة منها للضغط على مارتينيز الذي كان قد نجح بالفعل في كسر العزلة الدبلوماسية المفروضة على حكومته من ناحية، وتثبيت دعائم سلطته بشكل أقوى من ذي قبل من ناحية أخرى. وتمثلت أسباب ذلك الموقف في: أولًا: فشل وزارة الخارجية الأمريكية خلال إدارة هوفر في تنحية مارتينيز أو الحفاظ على العزلة الدبلوماسية الدولية التي فرضتها عليه، وثانيًا: عدم تفضيلها لاتباع سياسة أكثر تشددًا ضد السلفادور خاصة مع توجهها لتخفيف حدة تدخلاتها

العسكرية في أمريكا اللاتينية، إضافة إلى قرب انتهاء ولايتها، وثالثًا: تولى إدارة روزفلت واتباعها سياسة حسن الجوار تجاه أمريكا اللاتينية، مما حال دون اتباع أي سياسة تشدديه ضد السلفادور، ولكن على الرغم من هذه السياسة الجديدة التي هدفت إلى تحسين صورة الولايات المتحدة، فإن إدارة روزفلت فضلت هي الأخرى إبقاء الوضع على ما هو عليه في السلفادور، أو اعتبرته ليس ذات أولوية لمراجعته في بداية ولايتها.

وبحلول عام ١٩٣٤م، اضطرت إدارة روزفلت إلى مراجعة سياستها تجاه السلفادور، وسياستها بالتبعية تجاه أمريكا الوسطى أو سياسة حجب الاعتراف عامة؛ نتيجة إعلان كوستاريكا اعترافها بحكومة مارتينيز؛ حيث تأكد مسئولو وزارة الخارجية الأمريكية من فشل سياسة حجب الاعتراف وعدم إمكانية الاعتماد على معاهدة ١٩٢٣م أساسًا لها لمدة طويلة، خاصة بعد انسحاب طرفين – السلفادور وكوستاريكا – من أصل خمسة منها، وتأكدهم أيضًا من أن إطالة أمد فترة حجب الاعتراف سيزيد الأوضاع سوءًا في أمريكا الوسطى، وأنه قد يهدد بنشوب صراعات إقليمية فيها؛ ومن ثم وضعت وزارة الخارجية خطة للاعتراف بحكومة مارتينيز تجنبها الاعتراف بفشل سياساتها في السلفادور؛ حيث عمدت فيها إلى أن تُظهر قرارها بتغيير موقفها بشأن الاعتراف على أنه استجابة لمبادرة دول أمريكا الوسطى الأخرى أطراف المعاهدة –مثلما بنت سياستها في الأصل على الأساس نفسه – ومن ثم وقع اختيار مسئولو الوزارة على الرئيس ساكاسا ليتولى تقديم الخطة وتنفيذها على أساس أنها مبادرة شخصية منه، وبقت الولايات المتحدة خلف الستار مراقبًا ومحركًا رئيسًا لمفاوضات تنفيذها، كما لم تقدم اعترافها بحكومة مارتينيز بشكل متزامن مع دول أمريكا الوسطى، ولكنها تعمدت تأجيله لليوم التالي حتى تثبت أن قرارها كان استجابة لقرار تلك الدول. في الوقت نفسه، كان قرار الولايات المتحدة بالاعتراف بحكومة مارتينيز استجابة لسياسة الأخيرة التي حافظت على المصالح الأمريكية في السلفادور.

هوامش البحث:

(١) عمل هاريس ملحقًا عسكريًا للولايات المتحدة في أمريكا الوسطى خلال الفترة الممتدة بين عامي (١٩٣١-١٩٣٥م)، واتخذ من كوستاريكا مقرًا لعمله حتى عاد إلى واشنطن في يونيو ١٩٣٥م، بعد أن أنهى مهام عمله في أمريكا الوسطى، وترقى حتى أصبح رئيسًا لقسم أمريكا اللاتينية في هيئة الأركان العامة بوزارة الحرب الأمريكية؛ للمزيد انظر:

- Cullum, George W.: Biographical Register of the Officers and Graduates of the U.S. Military Academy at West Point, New York since its establishment in 1802, Vol. VIII, 1930-1940 (Chicago: R.R. Donnelley & Sons Company, The Lakeside Press, 1940), p. 275; Vol. IX, 1940-1950 (New York: The Association of Graduates, U.S. Military Academy, 1950), p. 179; See also: https://history.state.gov/historicaldocuments/frus1932v05/persons (Accessed: 24/ 1/ 2024).

(٢) يُعد الرئيس فرانكلين روزفلت - مرشح عن الحزب الديمقراطي الأمريكي - الرئيس الثاني والثلاثين للولايات المتحدة، وقد تولى الرئاسة لأربع فترات متتالية، ولكنه لم يكمل فترته الأخيرة نتيجة وفاته في أبريل عام ١٩٤٥م. وقد اتبع روزفلت سياسة هوفر نفسها تجاه أمريكا اللاتينية، ولكنه جعلها أكثر مرونة ووصفها بمصطلح "سياسة حسن الجوار" Good Neighbor Policy الذي استخدمه لأول مرة في خطاب تنصيبه في مارس عام ١٩٣٣م، وهدف بهذه السياسة إلى نبذ فكرة التدخل العسكري في دول أمريكا اللاتينية من أجل تحسين صورة الولايات المتحدة لدى منتقديها الذين اتهموها بأنها تستخدم قوتها العسكرية للتدخل في شئون تلك الدول: للمزيد انظر:

- Fredriksen, John C.: op. cit, pp. 998- 400; See also: Smith, Joseph: Historical Dictionary of United States - Latin America Relations, Historical Dictionaries of U.S. Diplomacy, No. 3 (UASA: Scarecrow Press, 2007), pp. 89-90; Williams, Gary: US-Grenada Relations: Revolution and Intervention in the Backyard (United States: Springer, 2007), p. 10

(٣) وقعت الحكومتان الأمريكية والبنمية معاهدة إنشاء قناة بنما في الثامن عشر من نوفمبر ١٩٠٣م، وكان ذلك بعد أسبوعين تقريبًا من استقلال بنما عن كولومبيا بتخطيط الولايات المتحدة ودعمها؛ ومن ثم بدأ العمل في حفر القناة في عام ١٩٠٤م، وحتى افتتحت للملاحة في الخامس عشر من أغسطس عام ١٩١٤م؛ للمزيد حول تطور فكرة إنشاء قناة بنما ومصالح الولايات المتحدة وجهودها في هذا الشأن انظر: محمود رجب عبد المعز الخويسكي: سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه بنما (١٩٦٤- ١٩٨٧م)، رسالة دكتوراه (المنيا: جامعة المنيا، ٢٠١٦م)، ص ص ٣- ٢٨.

(٤) اعتبر الرئيس الأمريكي "ثيودور روزفلت" Theodore Roosevelt (١٩٠١- ١٩٠٩م) أن مبدأ مونرو الصادر في عام ١٨٢٣م، يحفظ حق الولايات المتحدة في التدخل في شئون دول أمريكا اللاتينية عندما تفشل حكوماتها في الوفاء بالتزاماتها الدولية بهدف منع الدول الأوروبية من التذرع بهذه الظروف والتدخل في شئون تلك الدول أو اللجوء إلى القوة لتسوية الخلافات المتعلقة بالديون؛ للمزيد انظر:

- Dur, Philip F.: US Diplomacy and the Salvadorean Revolution of 1931, Journal of Latin American Studies, Vol. 30, No. 1 (Febuary, 1998), p. 66.

([5]) Leonard, Thomas M.: The United States and Central America in the Twentieth Century, The Americas, Vol. 47, No. 4 (April, 1991), pp. 478, 479; Leonard, Thomas M.: Central America and the United States: Overlooked Foreign Policy Objectives, The Americas, Vol. 50, No. 1 (June, 1993), p. 9.

([٦]) لم توجه الدعوة إلى بنما لحضور "مؤتمر السلام في أمريكا الوسطى" The Central America peace conference في عامي ١٩٠٧م، و١٩٢٣، وكذلك عام ١٩٣٤م؛ إذ رفضت الولايات المتحدة بشكل قاطع إدخال بنما طرفًا في أي معاهدات متعلقة بأمريكا الوسطى، وبررت ذلك بأن العلاقة بينهما ذات طبيعة خاصة، وأن كلًا منهما لديه التزامات خاصة تجاه الآخر، وأن هذه الالتزامات غير موجودة في حالة العلاقات مع دول أمريكا الوسطى الخمس؛ انظر:

- FRUS, Foreign Relations of the United States: Diplomatic Papers, 1934, Vol. IV, The American Republics (Washington: United States Government Printing Office, 1951), Telegram from The Secretary of State to the Chargé in Guatemala (Lawton), Washington, 1 February 1934, 713.1311/227, p. 429.

([7]) Buchanan, William I.: Report of The Central America Peace Conference; in The Central America Peace Conference, held at Washington D.C. 1907, Report of William I. Buchanan (Washington: Government Printing Office, 1908), pp. 3- 5.

([٨]) تكونت المعاهدة العامة للسلام والصداقة لعام ١٩٠٧م من واحد وعشرين مادة، إضافة إلى ثلاث مواد أخرى نص عليها الملحق المكمل للمعاهدة. ومن الجدير بالذكر أن دول أمريكا الوسطى الخمس وقعت خلال مؤتمر السلام لعام ١٩٠٧م، ست اتفاقيات أخرى، كان من أهمها اتفاقية إنشاء محكمة العدل في أمريكا الوسطى والبروتوكول المكمل لها، واختصت هذه المحكمة بالنظر في جميع الخلافات أو المسائل التي قد تنشأ فيما بين تلك الدول، مهما كانت طبيعتها وبغض النظر عن أصلها، وذلك في حالة عدم تمكن حكوماتها من التفاهم حولها، كما اتفق الموقعون على اختيار كوستاريكا مقرًا للمحكمة مع جواز نقلها إلى مكان آخر حسب الضرورة، ولكن تم حلها في عام ١٩١٨م؛ للمزيد انظر:

- The Central America Peace Conference, op. cit, pp. 31- 80; See also: James, Herman G.: Latin America in 1923, The American Political Science Review, Vol. 18, No. 3 (1924), p. 445.

([9]) General Treaty of Peace and Amity; and Additional Convention to the General Treaty, Appendices No. 5, 6; in USA, The Central America Peace Conference, op. cit, pp. 32, 41; See also: Conferencia de la Paz Centroamericana, Washigton D.C. 14 de Novembre a 20 de Diciembre de 1907, Tratado General de Paz y Amistad; and Convencion Adicional al Tratado General, Apéndices No. 1, 2; in la Secretaría General de la ODECA, Documentos des Union Centroamericana, 1956, pp. 131, 135.

([10]) Leonard, Thomas M.: Central America and the United States…, op. cit, p. 12; See also: Munro, Dana G.: Intervention and Dollar Diplomacy in the Caribbean 1900-1921 (New Jersey: Princeton University Press, 1964), pp. 427, 449, 465.

([11]) Popper, David H.: Latin America Policy of the Roosevelt Administration; in Foreign Policy Reports, Latin America Policy of the Roosevelt Administration, Vol. X, No. 21, 19 December 1934, p. 271; in Unites States of America (USA), The National Archives and Records Administration (NARA), Records of the Department of State Relating to the Internal Affairs of Central America (1930-1949).

([١٢]) يُعد الرئيس وودرو ويلسون - مرشح عن الحزب الديمقراطي الأمريكي - الرئيس الثامن والعشرين للولايات المتحدة. ومن الجدير بالذكر، أن إدارته لم تهتم كثيرًا بالسلفادور خلال ولايته الأولى؛ إذ تجاهلت الولايات المتحدة مناشدات الحكومة السلفادورية بالتدخل وإنقاذها من أزمتها الاقتصادية آنذاك، ولكن تغير هذا الوضع فيما بعد نتيجة تخوف المسئولين الأمريكيين من أن تعرقل الاحتجاجات السلفادورية المصالح الأمريكية في منطقة أمريكا الوسطى؛ ومن ثم بدأت المفاوضات لحصول السلفادور على قرض أمريكي، مكَّن المصرفيين الأمريكيين بعد ذلك من السيطرة على مراكز الجمارك في السلفادور؛ انظر:

- Bedford, Anthony Joseph: op. cit, pp. 115- 134; See also: Fredriksen, John C.: op. Cit, pp. 485- 487.

([١٣]) طبقت إدارة الرئيس ويلسون سياسة حجب الاعتراف عن الأنظمة الثورة على المكسيك؛ إذ إنها رفضت الاعتراف بحكومة الرئيس المكسيكي "خوسيه فيكتوريانو ويرتا" José Victoriano Huerta (١٩١٣-١٩١٤م)، وضغطت عليه حتى استقال؛ انظر:

- Stimson, Henry L.: The United States and the Other American Republics: A Discussion of Recent Events: Address by the Honorable Henry L. Stimson, Secretary of State, before the Council on Foreign Relations, New York City, February 6, 1931, Publications of the Department of State, Latin American Series, No. 4 (Washington: Government Printing Office, 1931), p. 7.

([١٤]) حجبت الولايات المتحدة اعترافها بحكومة "خوسيه مادريز" José Madriz (١٩٠٩- ١٩١٠م) في نيكاراجوا، وحكومة "خوسيه تينوكو" José Tinoco (١٩١٧- ١٩١٩م) في كوستاريكا؛ لأنهما تولتا بالقوة، وكان ذلك من أبرز الحالات التي طبقت فيها سياسة حجب الاعتراف عن الأنظمة الثورية في أمريكا الوسطى؛ للمزيد انظر:.Munro, Dana G.: op. cit, pp. 426 – 448

([15]) Munro, Dana G.: op. cit, pp. 465, 466.

([16]) Leonard, Thomas M.: Central America and the United States…, op. cit, p. 14.

([17]) Invitation extended by the Government of the United States to the Governments of the Central American Republics to attend the Present Conference; in Conference on Central America Affairs, Washington, 4 December 1922 - 7 February 1923 (Washington: Government Printing Office, 1923), p. 4.

([١٨]) شملت الاتفاقيات الموقعة في مؤتمر شئون أمريكا الوسطى لعام ١٩٢٣م، الاتفاقيات التالية: أولًا- إنشاء محكمة دولية لأمريكا الوسطى، وبرتوكول إضافي للاتفاقية. ثانيًا- الحد من التسلح. ثالثًا- إنشاء اللجان الدائمة لأمريكا

الوسطى. رابعًا- تسليم المجرمين. خامسًا- الخاصة بإعداد مشاريع التشريعات الانتخابية. سادسًا- توحيد قوانين حماية العمل والعمال. سابعًا- إنشاء محطات التجارب الزراعية والصناعات الحيوانية. ثامنًا- التبادل المتبادل لطلبة أمريكا الوسطى. تاسعًا- مزاولة المهن الحرة. عاشرًا- بين جمهوريات غواتيمالا والسلفادور وهندوراس ونيكاراغوا لإقامة التجارة الحرة. الحادي عشر- اتفاقية بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهوريات غواتيمالا والسلفادور وهندوراس ونيكاراغوا وكوستاريكا لإنشاء لجان تحقيق دولية، وهي الاتفاقية الوحيدة التي وقعتها الولايات المتحدة. كما تم توقيع بروتوكول بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول أمريكا الوسطى الخمس يقضي بإرسال خمسة عشر محكمًا للعمل في هيئات التحكيم؛ لقراءة نصوص الاتفاقيات كاملة انظر:

- Conference on Central America Affairs, Washington, 4 December 1922 - 7 February 1923, op. cit, pp. 296- 403.

([19]) Bedford, Anthony Joseph: Setting the Tone: U.S.- Salvadoran Relations 1900 – 1932, Ph.D. Dissertation (New Jersey: The State University of New Jersey, 1991), pp. 78, 79; See also: Leonard, Thomas M.: Central America and the United States…, op. cit, p. 15.

([٢٠]) تكونت المادة العامة للسلام والصداقة لعام ١٩٢٣م من عشرين مادة؛ للاطلاع على المعاهدة كاملة انظر:

- General Treaty of Peace and Amity, Appendix No. 1; in Conference on Central America Affairs, 1923, op. cit, pp. 287- 295; See also: Pactos de Washington de 1923, Tratado General de Paz y Amistad; in la Secretaría General de la ODECA, op. cit, pp. 193- 198.

([21]) Stimson, Henry L.: op. cit, pp. 9, 10.

([22]) USA, NARA, Records of the Department of State Relating to the Internal Affairs of Central America (1930-1949), Memorandum from the Secretary of State (Charles Hughes) to the Under Secretary of State (Joseph Grew), Our Central American Policy, Washington, 7 November 1924, No. 711.13/63.

([٢٣]) يُعد الرئيس هربرت هوفر - مرشح عن الحزب الجمهوري الأمريكي - الرئيس الحادي والثلاثين للولايات المتحدة. وعلى الرغم من أنه هدف إلى تحسين صورة الولايات المتحدة لدى دول أمريكا اللاتينية عن طريق التخلي عن سياسة التدخل العسكري، فإنه في الوقت نفسه أضر باقتصادها عندما تسببت سياسته الاقتصادية في رفع التعريفات الجمركية عليها؛ للمزيد انظر:

- McPherson, Alan: Herbert Hoover, Occupation Withdrawal, and the Good Neighbour Policy, Presidential Studies Quarterly, Vol. 44, No. 4 (December 2014); See also: Fredriksen, John C.: Biographical Dictionary of Modern World Leaders: 1900-1991 (New York: Facts on File, 2004), pp. 205, 206.

([٢٤]) درس هنري ستيمسون القانون، وشغل منصب وزير الحرب الأمريكي في الفترة الممتدة بين عامي (١٩١١-١٩١٣م)، كما خدم في أمريكا اللاتينية في وظيفة مبعوث غير دائم بين عامي (١٩١٨– ١٩٢٦م)؛ حيث توسط في النزاع بين تشيلي وبيرو في عام ١٩٢٥م، وشارك في مفاوضات إنهاء الحرب الأهلية في نيكاراغوا في عام ١٩٢٧م، وتولى منصب وزير الخارجية الأمريكية في مارس عام ١٩٢٩م، واستمر فيه حتى مارس ١٩٣٣م؛ للمزيد انظر:

- https://history.state.gov/departmenthistory/people/stimson-henry-lewis (Accessed: 1/2/2024)

([25]) Stimson, Henry L.: op. cit, pp. 8, 9.

([٢٦]) تصاعدت حدة الصراع في هندوراس بين بعض الفصائل السياسية على السلطة عام ١٩٢٤م، ولما تم تسويته تبين أن المرشح للرئاسة شخصية رئيسة في ذلك الصراع؛ ومن ثم اعتبرت الولايات المتحدة ودول أمريكا الوسطى الأخرى أن ذلك انتهاكًا لمعاهدة ١٩٢٣م، فانسحب هذا المرشح. أما بالنسبة لنيكاراجوا وجواتيمالا، فقد رفضت الولايات المتحدة الاعتراف بحكومة "إيميليانو شامورو" Emiliano Chamorro (يناير - أكتوبر ١٩٢٦م) في الأولى، وحكومة "مانويل أوريانا" Manuel Orellana (ديسمبر ١٩٣٠- يناير ١٩٣١م) في الثانية؛ لأنهما توليا السلطة عن طريق انقلاب عسكري؛ ومن ثم قدما استقالتيهما في نهاية الأمر؛ للمزيد انظر:

- USA, NARA, Records of the Department of State Relating to the Internal Affairs of Central America (1930-1949), Memorandum from Mr. Edwin C. Wilson to Mr. De Lambert, Washington, 28 August 1933, No. 710.11; See also: Munro, Dana G.: op. cit, pp. 280- 282.

([٢٧]) درس أرتورو أراوجو الهندسة في إنجلترا، وكان أحد كبار ملاك الأراضي الذين هيمنوا على زراعة البن في السلفادور لفترة طويلة. وأعلن الليبراليون والراديكاليون دعمهم له عندما قرر خوض انتخابات يناير ١٩٣١م، التي كانت واحدة من أكثر الانتخابات حرية ومشاركة في تاريخ السلفادور، ولكن على الرغم من حصول أراوجو على أكبر عدد من الأصوات، فإنه لم يحقق الأغلبية، ولذلك اجتمعت الجمعية التشريعية السلفادورية – طبقًا للدستور المعمول به آنذاك - في الثاني عشر من فبراير لانتخاب أحد المرشحين الثلاثة ممن حصلوا على أعلى نسب تصويتيه، وأجمع أغلب أعضائها على انتخاب أراوجو لولاية رئاسية مدتها أربع سنوات؛ ومن ثم تولى مهام منصبه في الأول من مارس من العام نفسه؛ انظر:

- Union of American Republic, Bulletin of the Pan American Union, Vol. 65, No. 5, May 1931, p. 453; See also: Munro, Dana G.: The United States and the Caribbean Republics 1921- 1933 (New Jersey: Princeton University Press, 1974), p. 283.

([٢٨]) للمزيد حول الكساد العالمي الكبير وأسبابه ومظاهره؛ انظر: صباح أحمد أحمد البياع: الكساد الكبير في الولايات المتحدة الأمريكية (١٩٢٩- ١٩٣٩م)، رسالة دكتوراه (القاهرة: كلية الآداب- جامعة عين شمس، ٢٠٠٨م)، ص ص ٢٥- ١٣٢.

([29]) Ramírez, Luis Guillermo Bernal (Ed.): Historia 2: El Salvador, Vol. 2 (El Salvador: Ministerio de Educación, 2009), pp. 109, 110; See also: Grieb, Kenneth J.: The United States and the Rise of General Maximiliano Hernandez Martinez, Journal of Latin American Studies, Vol. 3, No. 2 (November 1971), pp. 151- 154.

([30]) FRUS, Papers Relating to the Foreign Relations of the United States, 1931, Vol. II (Washington: United States Government Printing Office, 1946), Telegram from The Minister in El Salvador (Curtis) to the Secretary of State, San Salvador, 5 December 1931, 816.00 Revolutions/35, pp. 177, 178; See also: Elam, Robert Varney: Appeal to Arms: the Army and Politics in El Salvador 1931- 1964, Ph.D. Dissertation (New Mexico: the University of New Mexico, 1968), p. 27.

([31]) FRUS, 1931, Vol. II, Telegram from Curtis to the Secretary of State, San Salvador, 3 December 1931, 816.00 Revolutions/1, p. 169; Telegram from Curtis to the Secretary of State [Paraphrase], San Salvador, 3 December 1931, 816.00 Revolutions/2, p. 169; Telegram from Curtis to the Secretary of State, San Salvador, 3 December 1931, 816.00 Revolutions/5, p. 171; Telegram from Curtis to the Secretary of State, San Salvador, 4 December 1931, 816.00 Revolutions/14, p. 173; Telegram from Curtis to the Secretary of State, San Salvador, 5 December 1931, 816.00 Revolutions/35, pp. 178, 179.

([٣٢]) تكون المجلس العسكري الذي تشكل يوم الثالث من ديسمبر عام ١٩٣١م من ثمانية ضباط، وهم بالترتيب: العقيد "خواكين فالديس" Joaquín Valdés، والعقيد "عثمان أغيري" Osmín Aguirre، والكابتن "مانويل أوربينا" Manuel Urbina، والملازم "خواكين كاسترو كانيزاليس" Joaquín Castro Canizales، والملازم ثان كل من: "كارلوس رودريغيز" Carlos Rodríguez، و "ميغيل هيرنانديز زالدانيا" Miguel Hernández Zaldaña، و "خوليو سي كانياس" Julio C. Cañas، و "ألفونسو هويزو" Alfonso Huezo؛ انظر:

- El Salvador, El Texto del Acta de la Rebelión Militar del 3 de Diciembre de 1931, el Diario La Prensa Gráfica en 4 de diciembre de 1931; in Ramírez, Luis Guillermo Bernal (Ed.): op. cit, p. 111.

([٣٣]) التحق ماكسيمليانو هيرنانديز مارتينيز بالجيش السلفادوري، وترقى فيه حتى وصل إلى رتبة لواء (جنرال) في عام ١٩١٩م، وعمل أستاذًا في الأكاديمية العسكرية السلفادورية، وكانت علاقته طيبة بالضباط الشباب الذين كان يدربهم على أحدث التقنيات العسكرية آنذاك، كما شغل فيما بعد منصبي رئيس الأركان ووزير الحرب حتى تم انتخابه نائبًا للرئيس أرتورو أراوجو في يناير ١٩٣١م؛ حيث اختاره ليشكلا ائتلافًا ويكونا معًا على بطاقة انتخابية واحدة، ولكن تولى مارتينيز الرئاسة بعد ذلك منفردًا بعدما تمت الإطاحة بالرئيس أراوجو؛ حيث نصبه المجلس العسكري رئيسًا كونه نائبًا للرئيس وحتى يكون انتقال السلطة دستوريًا، وقد امتدت فترة رئاسته الأولى بين عامي (١٩٣١- ١٩٣٤م)، حتى تم انتخابه بنهايتها لفترة رئاسية جديدة مدتها أربع سنوات، ولكنه عدل الدستور بعد ذلك، وانتخب لولاية ثالثة، واستطاع بذلك الاستمرار في السلطة حتى استقال عام ١٩٤٤م، نتيجة اضطرابات شعبية واسعة؛ للمزيد انظر:

- Flemion, Philip F.: Historical dictionary of El Salvador, Latin American Historical Dictionaries, No. 5 (Metuchen, New Jersey: Scarecrow Press, 1972) p. 67; See also: Grieb, Kenneth J.: op. cit, pp. 152- 154.

([34]) El Salvador, El texto del acta de la rebelión militar del 3 de diciembre de 1931, … ; in Ramírez, Luis Guillermo Bernal (Ed.): op. cit, p. 111.

([٣٥]) صدر الدستور السلفادوري في أغسطس عام ١٨٨٦م، وظل معمولًا به حتى أصدرت الجمعية التشريعية بتوجيهات من مارتينيز دستورًا آخر في فبراير عام ١٩٣٩م، ولكن أعيد العمل به بصيغته المعدلة بعد انتهاء حكم مارتينيز عام ١٩٤٤م. ونصت المادة رقم (٨١) منه على ما يلي: "يتم انتخاب نائب للرئيس بالطريقة نفسها التي يتم انتخاب الرئيس بها ليشغل مكانه في حالة الوفاة أو الاستقالة أو العزل أو أي عائق آخر..."؛ للاطلاع على الدستور كاملًا انظر:

- República de El Salvador, Diario Oficial, Núm. 185, Tomo 21, San Salvador, 17 de Agosto de 1886, Constitución Política de la República de El Salvador Decretada por el Congreso Nacional Constituyente de 1886, pp. 889-898.

([36]) FRUS, 1931, Vol. II, Telegram from Curtis to the Secretary of State, San Salvador, 5 December 1931, 816.00 Revolutions/35, pp. 180, 181.

([٣٧]) كان عدد القتلى الذين سقطوا نتيجة تبادل إطلاق النار بين كل من قوات المجلس العسكري وقوات الشرطة والحرس الوطني قليلًا جدًا؛ حيث بلغ حوالي ثلاثة قتلى، إضافة إلى خمسة جرحى تقريبًا، وهذا يدل على أن القتال بشكل عام لم يكن مباشرًا وقويًا بين الطرفين، بل كان معظمه عبارة عن إطلاق أعيرة نارية في الهواء؛ انظر:

- FRUS, 1931, Vol. II, Telegram from Curtis to the Secretary of State, San Salvador, 5 December 1931, 816.00 Revolutions/35, p. 185; See also: The New York Times, 4 December 1931, Revolution in Salvador Ousts President Araujo; U.S. Envoy Ends Fighting, p. 1.

([٣٨]) عُين تشارلز كيرتس وزيرًا مفوضًا في السلفادور في الأول من أغسطس عام ١٩٣١م، ووصل إلى سان سلفادور، وقدم أوراق اعتماده في السادس من الشهر التالي، ولكن نتيجة عدم اعتراف الولايات المتحدة بحكومة مارتينيز، قررت وزارة الخارجية الأمريكية سحبه من هناك في العاشر من يناير عام ١٩٣٢م؛ انظر:

- https://history.state.gov/departmenthistory/people/curtis-charles-boyd (Accessed: 3/ 2/ 2024)

([39]) FRUS, 1931, Vol. II, Telegram from Curtis to the Secretary of State [Paraphrase], San Salvador, 3 December 1931, 816.00 Revolutions/2, p. 169; Telegram from Curtis to the Secretary of State, San Salvador, 3 December 1931, 816.00 Revolutions/3, p. 170; Telegram from Curtis to the Secretary of State, San Salvador, 5 December 1931, 816.00 Revolutions/35, pp. 179- 181.

([40]) FRUS, 1931, Vol. II, Telegram from Whitehouse to the Secretary of State, Guatemala, 3 December 1931, 816.00 Revolutions/6, p. 170; Telegram from Curtis to the Secretary of State, San Salvador, 3 December 1931, 816.00 Revolutions/4, p. 171; Telegram from Whitehouse to the Secretary of State, Guatemala, 4 December 1931, 816.00 Revolutions/13, pp. 171, 172.

([41]) General Treaty of Peace and Amity, Appendix No. 1; in Conference on Central America Affairs, 1923, op. cit, p. 289.

([٤٢]) كان "ماكسيمليانو أولانو" Maximiliano Olano هو المُعين الثالث آنذاك. أما المُعينان الأول والثاني، فكانا بالترتيب: "سلفادور لوبيز روشاك" Salvador Lopez Rochak، و "إيميتريو أوسكار سالازار" Emeterio Oscar Salazar، وقد وقع اختيار أراوجو على أولانو؛ لأنه لم يُشارك في الانقلاب من ناحية، ولأن روشاك كان خارج البلاد آنذاك، كما كان المجلس العسكري قد اختار سالازار ليكون مستشارًا لمارتينيز من ناحية أخرى. وعلى أي حال؛ فإن أولانو لم يتول السلطة فعليًا. ومن الجدير بالذكر، أن الدستور السلفادوري نص على تعيين ثلاثة أشخاص بمعرفة الجمعية التشريعية، وأطلق عليهم لفظ "المُعينين"، بحيث يكونون بمثابة نواب لنائب الرئيس

المنتخب، كما راعت المادة الواحدة والثمانين من الدستور أولوية تولي السلطة في حالة غياب الرئيس، فكانت الأولية لنائبه، ثم المعينين الثلاثة بالترتيب حال غيابه لأي سبب؛ انظر:

- FRUS, 1931, Vol. II, Telegram from Curtis to the Secretary of State [Paraphrase], San Salvador, 6 December 1931, 816.00 Revolutions/23, pp. 185, 186; Telegram from Curtis to the Secretary of State [Paraphrase], San Salvador, 8 December 1931, 816.00 Revolutions/36, p. 191; República de El Salvador, Diario Oficial, Núm. 185, Tomo 21, 17 de Agosto de 1886, op. cit, pp. 893, 895.

([43]) FRUS, 1931, Vol. II, Telegram from Whitehouse to the Secretary of State, Guatemala, 4 December 1931, 816.001 Araujo, Arturo/40, p. 173; Telegram from Curtis to the Secretary of State, San Salvador, 5 December 1931, 816.00 Revolutions/35, pp. 177, 180, 181.

([44]) FRUS, 1931, Vol. II, Telegram from The Secretary of State to Curtis, Washington, 3 December 1931, 816.00 Revolutions/10, p. 171; Telegram from Curtis to the Secretary of State [Paraphrase], San Salvador, 3 December 1931, 816.00 Revolutions/2, p. 169; Telegram from Curtis to the Secretary of State, San Salvador, 15 December 1931, 816.00 Revolutions/48, p. 197.

([45]) FRUS, 1931, Vol. II, Telegram from The Secretary of State to Curtis, Washington, 4 December 1931, 816.00 Revolutions/11, p. 172

([46]) FRUS, 1931, Vol. II, Telegram from Curtis to the Secretary of State, San Salvador, 5 December 1931, 816.00 Revolutions/35, pp. 183, 184.

([47]) FRUS, 1931, Vol. II, Telegram from The Secretary of State to the Chargé in Honduras (Higgins), Washington, 4 December 1931, 816.01/3a, p. 173 "Repeat to Managua as Dept's 213 and San José as Dept's 40"; Telegram from The Secretary of State to Whitehouse, Washington, 4 December 1931, 816.01/3b, p. 173.

([48]) FRUS, 1931, Vol. II, Telegram from Higgins to the Secretary of State, Tegucigalpa, 5 December 1931, 816.01/5., p. 174; Telegram from The Chargé in Costa Rica (Werlich) to the Secretary of State, San José, 5 December 1931, 816.01/6, pp. 176, 177; Telegram from Whitehouse to the Secretary of State, Guatemala, 14 December 1931, 816.01/19, p. 196; Telegram from The Chargé in Nicaragua (Beaulac) to the Secretary of State, Managua, 18 December 1931, 816.01/25, p. 202.

([49]) The New York Times, 5 December 1931, Fugitive President Resigns in Salvador, p. 6; The New York Times, 6 December 1931, Cabinet is formed by Salvador Junta, p. 3.

([50]) The New York Times, 8 December 1931, Stimson to Go Slow on Salvador's Status, p. 34.

([٥١]) أعطت المادة الواحدة والثمانون من الدستور السلفادوري نائب الرئيس الحق في تولي مهام الرئيس في حالة الوفاة أو الاستقالة أو العزل، كما نصت المادة الثانية والتسعون على ما يلي: "يُحظر على الرئيس مغادرة أراضي

الجمهورية دون الحصول على إذن من السلطة التشريعية، ما لم تتطلب احتياجات الحرب ذلك؛ لكن في كلتا الحالتين، تودع القيادة العليا للشخص الذي يعينه القانون"؛ انظر الهامش رقم (٣٥)؛ انظر أيضًا:

- República de El Salvador, Diario Oficial, Núm. 185, Tomo 21, 17 de Agosto de 1886, op. cit, pp. 893, 895.

([52]) República de El Salvador, Diario Oficial, Núm. 269, Tomo 111, San Salvador, 5 de Diciembre de 1931, Poder Ejecutivo, Secretaría de Gobernación, p. 2345.

([53]) The New York Times, 4 December 1931, Revolution in Salvador Ousts President Araujo; U.S. Envoy Ends Fighting, p.3.

([54]) FRUS, 1931, Vol. II, Telegram from Curtis to the Secretary of State, San Salvador, 5 December 1931, 816.00 Revolutions/24, p. 175; Telegram from Curtis to the Secretary of State [Paraphrase], San Salvador, 8 December 1931, 816.00 Revolutions/36, p. 192.

([55]) FRUS, 1931, Vol. I, Telegram from Curtis to the Secretary of State [Paraphrase], San Salvador, 6 December 1931, 816.00 Revolutions/25, p. 186; Memorandum by the Assistant Secretary of State (White), Washington, 7 December 1931, 816.00 Revolutions/38, p. 189.

([56]) FRUS, 1931, Vol. II, Telegram from Curtis to the Secretary of State, San Salvador, 4 December 1931, 816.00 Revolutions/14, p. 173; Telegram from Curtis to the Secretary of State, San Salvador, 15 December 1931, 816.00 Revolutions/48, p. 198.

([57]) FRUS, 1931, Vol. II, Telegram from The Secretary of State to Curtis, Washington, 5 December 1931, 816.00 Revolutions/22½, p. 175.

([58]) FRUS, 1931, Vol. II, Telegram from The Secretary of State to Curtis, Washington, 5 December 1931, 816.00 Revolutions/22, p. 176.

([59]) FRUS, 1931, Vol. II, Telegram from Curtis to the Secretary of State [Paraphrase], San Salvador, 6 December 1931, 816.00 Revolutions/23, p. 185; Telegram from Curtis to the Secretary of State, San Salvador, 5 December 1931, 816.00 Revolutions/35, p. 179.

([60]) FRUS, 1931, Vol. II, Telegram from Curtis to the Secretary of State [Paraphrase], San Salvador, 6 December 1931, 816.00 Revolutions/25, pp. 186, 187.

([61]) República de El Salvador, Diario Oficial, Núm. 126, Tomo 98, San Salvador, 4 de Junio de 1925, La Asamblea Legislativa de la República de El Salvador, p. 1216; See also: Pactos de Washington de 1923, Tratado General de Paz y Amistad; in la Secretaría General de la ODECA, op. cit, pp. 193, 194.

([62]) USA, NARA, Records of the Department of State Relating to Political Relations Between the U.S. and Central America 1911-1929 and Between Central America and Other States (1910-1929), Telegram from Department of State to Legation of the United States in San Salvador, Washington, 4 June 1924, No. 713.1311/27; Telegram

from Green (Legation of the United States in El Salvador) to the Secretary of State, San Salvador, 21 June 1924, No. 713.1311/38; Telegram from The Minister in Costa Rica (Roy T. Davis) to the Secretary of State, San José, 17 September 1925, No. 647; See also: USA, NARA, Correspondence and Record Cards of the Military Intelligence Division Relating to General, Political, and Military Conditions in Central America (1918–1941), Guatemala - Government Assistance To Principal Newspapers, G-2 Report, Microfilm Reel No.5 (Guatemala, 1932), Report about El Salvador-Washington Treaties, 12 May 1924, No. 1.362; Report by Military attaché in El Salvador (H. M. Gwynn), Washington Treaties, 20 January 1926, No. 1.591, p. 24.

([63]) Dur, Philip F.: op cit, p. 99; See also: Leonard, Thomas M.: Central America and the United States…, op. cit, p. 14.

([64]) FRUS, 1931, Vol. II, Telegram from The Secretary of State to Curtis [Paraphrase], Washington, 7 December 1931, 816.00 Revolutions/31, pp. 187, 188.

([65]) FRUS, 1931, Vol. II, Telegram from Curtis to the Secretary of State [Paraphrase], San Salvador, 8 December 1931, 816.00 Revolutions/36

([66]) FRUS, 1931, Vol. II, Telegram from Curtis to the Secretary of State, San Salvador, 13 December 1931, 816.01/18, p. 195.

([67]) Grieb, Kenneth J.: op. cit, pp. 156, 157, 159; See also: mírez, Luis Guillermo Bernal (Ed.): op. cit, p. 112; Munro, Dana G.: op. cit, p. 283; Berk, Jorrit Van Den: Becoming a Good Neighbor Among Dictators: The U.S. Foreign Service in Guatemala، El Salvador, and Honduras (New York: Palgrave Macmillan, 2018), pp. 61, 62.

([68]) Grieb, Kenneth J.: op. cit, p. 156.

([69]) Grieb, Kenneth J.: op. cit, pp. 157, 158; See also: Elam, Robert Varney: op. cit, p. 31; Astilla, Carmelo Francisco Esmeralda: The Martinez Era: Salvadoran- American Relations 1931- 1944, Ph.D. Dissertation (Louisiana: The Louisiana State University, 1977), p. 42; Anderson, Thomas P.: Matanza; El Salvador's Communist revolt of 1932 (Lincoln, University of Nebraska Press, 1971), pp. 61, 62.

([70]) Ramírez, Luis Guillermo Bernal (Ed.): op. cit, pp. 109, 110.

([71]) FRUS, 1931, Vol. II, Telegram from The Secretary of State to Curtis [Paraphrase], Washington, 11 December 1931, 816.01/17a, pp. 194, 195.

([72]) Telegram from Curtis to the Secretary of State, San Salvador, 15 December 1931, 816.01/31, pp. 198, 199, 200.

([73]) FRUS, 1931, Vol. II, Telegram from Curtis to the Secretary of State, San Salvador, 16 December 1931, 816.01/21, pp. 200, 201.

([74]) FRUS, 1931, Vol. II, Telegram from The Chargé in Honduras (Higgins) to the Secretary of State, Tegucigalpa, 8 December 1931, 816.01/1, p. 190; Telegram from

The Secretary of State to Whitehouse, Washington, 8 December 1931, 816.01/11, pp. 192, 193; Memorandum by the Assistant Secretary of State (White), Washington, 8 December 1931, 816.01/17, p. 192; Telegram from Higgins to the Secretary of State, Tegucigalpa, 9 December 1931, 816.01/13, p. 193; Telegram from Whitehouse to the Secretary of State, Guatemala, 14 December 1931, 816.01/1, p. 196; Telegram from The Minister in Honduras (Lay) to the Secretary of State, Tegucigalpa, 14 December 1931, 816.01/20, p. 196; Telegram from Curtis to the Secretary of State, San Salvador, 16 December 1931, 816.01/22, p. 202; Telegram from The Chargé in Nicaragua (Beaulac) to the Secretary of State, Managua, 18 December 1931, 816.01/25, p. 202.

([75]) FRUS, 1931, Vol. II, Circular Telegram from The Secretary of State to Lay, Washington, 15 December 1931, 816.01/20a, p. 196.

([٧٦]) عمل جيفرسون كافيري وزيرًا مفوضًا في السلفادور خلال الفترة الممتدة بين (يوليو ١٩٢٦م- يوليو ١٩٢٨م)، وانتقل بنهاية تلك المدة للعمل في كولومبيا التي استمر فيها حتى عام ١٩٣٣م، ولكن استثمرت وزارة الخارجية الأمريكية وجوده في واشنطن لقضاء فترة إجازته، وقررت إرساله إلى السلفادور ليكون ممثلًا عنها هناك؛ للمزيد انظر:

- The New York Times, 18 December 1931, Stimson Sends Agent for Salvador Inquiry, p. 201; See also: https://history.state.gov/departmenthistory/people/caffery-jefferson (Accessed: 3/ 2/ 2024)

([77]) FRUS, 1931, Vol. II, Telegram from The Secretary of State to Curtis [Paraphrase], Washington, 16 December 1931, 816.01 Caffery Mission/1, p. 201.

([78]) FRUS, 1931, Vol. II, Telegram from The Secretary of State to Curtis [On behalf of Caffery], Washington, 18 December 1931, 816.01/25a, pp. 202, 203; Telegram from Curtis [On behalf of Caffery] to the Secretary of State, San Salvador, 19 December 1931, 816.01/26, p. 203.

([79]) FRUS, 1931, Vol. II, Telegram from The Secretary of State to the Chargé in Costa Rica (Werlich), Washington, 20 December 1931, 816.01/27a, pp. 203, 204. "The same on the same date to the diplomatic representatives in Guatemala (No. 36), Honduras (No. 94), and Nicaragua (No. 217)".

([80]) FRUS, 1931, Vol. II, Telegram from Lay to the Secretary of State, Tegucigalpa, 21 December 1931, 816.01/28, p. 204; Telegram from Whitehouse to the Secretary of State, Guatemala, 21 December 1931, 816.01/29, p.205; Telegram from The Chargé in Nicaragua (Beaulac) to the Secretary of State, Managua, 24 December 1931, 816.01/35, p. 208.

([81]) FRUS, 1931, Vol. II, Telegram from The Chargé in Costa Rica (Werlich) to the Secretary of State, San José, 21 December 1931, 816.01/30, pp. 204, 205; Telegram from The Secretary of State to Werlich, Washington, 22 December 1931, 816.01/30, p.

205; Telegram from Werlich to the Secretary of State, San José, 22 December 1931, 816.01/34, pp. 205, 206; Telegram from Werlich to the Secretary of State, San José, 24 December 1931, 816.01/36, p. 208.

([82]) The New York Times, 23 December 1931, Bars recognition in Salvador coup, p. 8.

([83]) FRUS, 1931, Vol. II, Telegram from Curtis [On behalf of Caffery] to the Secretary of State, San Salvador, 19 December 1931, 816.01/26, p. 203; Telegram from Curtis [On behalf of Caffery] to the Secretary of State, Washington, 30 December 1931, 816.01 Caffery Mission/12, p. 211; Telegram from Curtis [On behalf of Caffery] to the Secretary of State, Washington, 30 December 1931, 816.01 Caffery Mission/12, pp. 211, 212.

([84]) FRUS, 1931, Vol. II, Telegram from Curtis [On behalf of Caffery] to the Secretary of State, San Salvador, 22 December 1931, 816.01 Caffery Mission/7

([85]) FRUS, 1931, Vol. II, Telegram from Curtis [On behalf of Caffery] to the Secretary of State, San Salvador, 23 December 1931, 816.01 Caffery Mission/8, p. 207.

([86]) República de El Salvador, Diario Oficial, Núm. 185, Tomo 21, 17 de Agosto de 1886, op. cit, p. 891.

([87]) FRUS, 1931, Vol. II, Telegram from Curtis [On behalf of Caffery] to the Secretary of State, San Salvador, 22 December 1931, 816.01 Caffery Mission/7, p. 206; Telegram from Curtis [On behalf of Caffery] to the Secretary of State, Washington, 30 December 1931, 816.01 Caffery Mission/12, p. 211.

([88]) FRUS, 1931, Vol. II, Telegram from Curtis [On behalf of Caffery] to the Secretary of State, San Salvador, 23 December 1931, 816.01 Caffery Mission/8, p. 207; Telegram from Curtis [On behalf of Caffery] to the Secretary of State, San Salvador, 28 December 1931, 816.01 Caffery Mission/10, p. 209; Telegram from The Secretary of State to t Curtis [On behalf of Caffery], Washington, 29 December 1931, 816.01 Caffery Mission/11, pp. 209, 210.

([89]) FRUS, 1931, Vol. II, Telegram from Curtis [On behalf of Caffery] to the Secretary of State, Washington, 30 December 1931, 816.01 Caffery Mission/12, pp. 210, 211.

([90]) Ibid, pp. 211, 212.

([٩١]) كان ماكافيرتي لديه معرفة كبيرة بمعاهدة ١٩٢٣م؛ حيث إنه خدم في جواتيمالا من قبل، وكان معاصرًا لانقلاب ١٩٣٠م، وأحد المشاركين في المفاوضات التي أجبرت مانويل أوريانا فيما بعد على الاستقالة؛ ومن ثم فقد كان لديه خبرة في كيفية تطبيق سياسة الولايات المتحدة القائمة على حجب الاعتراف عن الحكومات التي تولت السلطة بالقوة؛ انظر: Grieb, Kenneth J.: op. cit, p. 162.

([92]) FRUS, Foreign Relations of the United States: Diplomatic Papers, 1932, Vol. V, The American Republics (Washington: United States Government Printing Office, 1948),

Telegram from The Secretary of State to the Chargé in El Salvador (McCafferty), Washington, 13 January 1932, 816.01/50a, pp. 566, 567.

([93]) FRUS, 1932, Vol. V, The American Republics, Telegram from McCafferty to the Secretary of State, San Salvador, 18 January 1932, 816.00/825, p. 568; Telegram from The Secretary of State to McCafferty, Washington, 21 January 1932, 816.00/825, p. 569; Telegram from The Acting Secretary of State to McCafferty, Washington, 23 January 1932, 816.00/829, p. 570.

([٩٤]) كان لويس أندرسون أحد أبرز الفقهاء القانونيين في كوستاريكا وأمريكا الوسطى آنذاك، كما أنه ترأس مؤتمر السلام لدول أمريكا الوسطى في واشنطن عام ١٩٠٧م، وكان أحد المؤسسين الرئيسيين لمحكمة العدل في أمريكا الوسطى، وأحد قادة الحركة الوحدوية فيها؛ للمزيد انظر:

- Peralta, Hernán G.: La Diplomacia en Costa Rica (San José: Imprenta Trejos Hnos, 1969), pp. 44, 45; Creedman, Theodore S.: Historical Dictionary of Costa Rica, 2nd Ed, Latin American Historical dictionary, No. 16 (New Jersey& London: The Scarecrow Press, 1991) p. 12.

([95]) FRUS, 1932, Vol. V, The American Republics, Telegram from McCafferty to the Secretary of State, San Salvador, 19 January 1932, 816.01/51, pp. 568, 569; Telegram from The Minister in Costa Rica (Eberhardt) to the Secretary of State, San José, 28 January 1932, 816.01/63, p. 571; Telegram from The Secretary of State to Eberhardt, Washington, 29 January 1932, 816.01/63, pp. 571, 572.

([٩٦]) أطلق على هذه الانتفاضة عدد من المسميات مثل: "انتفاضة الفلاحين والسكان الأصليين"، و "انتفاضة الشيوعية"؛ نظرًا لتأثيرات الحزب الشيوعي السلفادوري الناشئ آنذاك عليها، كما عرفت بـ "المذبحة"؛ نظرًا لعدد ضحاياها الكبير الذي لا يوجد إحصائية دقيقة به، ولكنه تراوح بين سبعة آلاف وخمسة وعشرين ألفًا وفقًا لتقديرات بعض الدراسات؛ للمزيد عن أسبابها وأحداثها وآثارها المختلفة انظر:

- Ramírez, Luis Guillermo Bernal (Ed.): op. cit, pp. 113- 116; Elam, Robert Varney: op. cit, pp. 36-44; Guevara, Aldo Vladimir García: Military Justice and Social Control: El Salvador, 1931-1960, Ph.D. Dissertation (Texas: The University of Texas, 2007), pp. 77- 80; Keogh, Dermot: El Salvador 1932 Peasant Revolt and Massacre, The Crane Bag, Latin-American Issue, Vol. 6, No. 2 (1984), pp. 7- 14.

([97]) FRUS, 1932, Vol. V, The American Republics, Telegram from McCafferty) to the Secretary of State, San Salvador, 20 January 1932, 816.00B/44, p. 613; Telegram from McCafferty to the Secretary of State, San Salvador, 21 January 1932, 816.00B/45, p. 614; Telegram from McCafferty to the Secretary of State, San Salvador, 23 January 1932, 816.00 Revolutions/62, pp. 614, 615; Telegram from Whitehouse to the Secretary of State, Guatemala, 23 January 1932, 816.00 Revolutions/61, p. 615; See also: The New York Times, 25 January 1932, Martial Law Set Up in Salvador Revolt, p. 10.

([98]) FRUS, 1932, Vol. V, The American Republics, Telegram from McCafferty to the Secretary of State, San Salvador, 23 January 1932, 816.00 Revolutions/60, p. 614, Telegram from McCafferty to the Secretary of State, San Salvador, 23 January 1932, 816.00 Revolutions/62, pp. 614. 615; Telegram from McCafferty, Washington, 23 January 1932, 816.00 Revolutions/64, pp. 615, 616; Telegram from McCafferty, Washington, 23 January 1932, 816.00 Revolutions/66, p. 616; Telegram from McCafferty to the Secretary of State, San Salvador, 24 January 1932, 816.00 Revolutions/59, p. 618.

([99]) FRUS, 1932, Vol. V, The American Republics, Memorandum by the Assistant Chief of the Division of Latin American Affairs (Matthews) of a Conversation with the First Secretary of the British Embassy (Shone), Washington, 23 January 1932, 816.00 Revolutions/76, p. 617.

([100]) FRUS, 1932, Vol. V, The American Republics, Telegram from McCafferty to the Secretary of State, San Salvador, 23 January 1932, 816.00 Revolutions/62, pp. 615; Telegram from McCafferty to the Secretary of State, San Salvador, 24 January 1932, 816.00 Revolutions/59, p. 618; Telegram from McCafferty to the Secretary of State, San Salvador, 25 January 1932, 816.00 Revolutions/70, pp. 618, 619; Telegram from McCafferty to the Secretary of State, San Salvador, 29 January 1932, 816.00 Revolutions/87, p. 619; Telegram from McCafferty to the Secretary of State, San Salvador, 1 February 1932, 816.00 Revolutions/106, p. 621.

([101]) Telegram from McCafferty, Washington, 1 February 1932, 816.00 Revolutions/112, pp. 621, 622; Telegram from McCafferty to the Secretary of State, San Salvador, 6 February 1932, 816.00 Revolutions/135, p. 622.

([102]) FRUS, 1932, Vol. V, The American Republics, Telegram from McCafferty to the Secretary of State, San Salvador, 5 February 1932, 816.00/839, p. 574; See also: The New York Times, 6 February 1932, Martinez is Declared Salvador's President, p. 8.

([103]) FRUS, 1932, Vol. V, The American Republics, Telegram from The Secretary of State to Whitehouse, Washington, 9 February 1932, 816.01/84, p. 575.

([104]) Loc. cit; FRUS, 1932, Vol. V, The American Republics, Telegram from Eberhardt to the Secretary of State, San José, 1 February 1932, 816.01/67, p. 573; Telegram from The Secretary of State to Eberhardt, Washington, 2 February 1932, 816.01/67, p. 574; See also: USA, NARA, Records of the Department of State Relating to the Internal Affairs of Central America (1930-1949), Telegram from Eberhardt to the Secretary of State, Minister for Foreign Affairs of Costa Rica Suggests a Conference be held by Central America Countries, San José, 1 February 1932, No. 813.00.

([105]) USA, NARA, Records of the Department of State Relating to the Internal Affairs of Central America (1930-1949), Telegram from the McCeney Werlich to the Secretary of State, San José, 15 January 1932, No. 758.

([١٠٦]) كان فيدل كريستينو جاراي وقت تعيينه في منصب المُعين الأول قائدًا عسكريًا لمقاطعة "سان ميجيل" San Miguel الواقعة شرق السلفادور، واستمر في هذا المنصب حتى عام ١٩٤٤م. أما المُعين الثاني، فكان العقيد "كارلوس بورومیو فلوريس" Carlos Borromeo Flores، وكان وكيلًا لوزارة التنمية آنذاك. أما المُعين الثالث، فكان الجنرال " ألبرتو ج. بينتو" General Alberto J. Pinto، وكان رئيسًا لقسم شئون الموظفين بوزارة الحرب السلفادورية؛ انظر:

- FRUS, 1932, Vol. V, The American Republics, Telegram from McCafferty to the Secretary of State, San Salvador, 13 February 1932, 816.00/847, p. 576.

([107]) FRUS, 1932, Vol. V, Telegram from McCafferty to the Secretary of State, San Salvador, 30 January 1932, 816.01/65, p. 572; The American Republics, Telegram from McCafferty to the Secretary of State, San Salvador, 12 February 1932, 816.00/846, p. 576; Telegram McCafferty to the Secretary of State, San Salvador, 17 February 1932, 816.01/99, p. 577; Telegram from The Secretary of State to McCafferty, Washington, 17 February 1932, 816.01/99, pp. 577, 578.

([108]) FRUS, 1932, Vol. V, The American Republics, Telegram from McCafferty to the Secretary of State, San Salvador, 18 February 1932, 816.01/101, p. 578.

([109]) ibid, p. 579.

([١١٠]) لم يشر ماكافيرتي إلى اسمه، بل اكتفى فقط بالإشارة إليه بمسماه الوظيفي "وكيل وزارة الخارجية".

([111]) FRUS, 1932, Vol. V, The American Republics, Telegram from McCafferty to the Secretary of State, San Salvador, 20 February 1932, 816.00/850, p. 579, 580; The American Republics, Telegram from The Secretary of State to McCafferty, Washington, 27 February 1932, 816.00/850, p. 581; Telegram from The Secretary of State to McCafferty, Washington, 9 March 1932, 816.01/117, p. 586.

([112]) FRUS, 1932, Vol. V, The American Republics, Telegram from McCafferty to the Secretary of State, San Salvador, 8 March 1932, 816.01/117, pp. 584, 585; Telegram from The Chargé in Nicaragua (Beaulac) to the Secretary of State, Managua, 10 March 1932, 816.01/125, p. 586.

([113]) FRUS, 1932, Vol. V, The American Republics, Telegram from McCafferty to the Secretary of State, San Salvador, 8 March 1932, 816.01/117, p. 585; Telegram from McCafferty to the Secretary of State, San Salvador, 20 February 1932, 816.00/850, p. 580.

([114]) FRUS, 1932, Vol. V, The American Republics, Telegram from McCafferty to the Secretary of State, San Salvador, 16 March 1932, 816.01/133, pp. 589, 590; Telegram

from McCafferty to the Secretary of State, San Salvador, 4 April 1932, 816.01/145, pp. 594, 595.

([115]) FRUS, 1932, Vol. V, The American Republics, Telegram from The Acting Secretary of State to McCafferty, Washington, 6 April 1932, 816.01/141, p. 597.

([116]) FRUS, 1932, Vol. V, The American Republics, Telegram from The Acting Secretary of State to McCafferty, Washington, 31 March 1932, 816.01/138, p. 591; Telegram from McCafferty to the Secretary of State, San Salvador, 1 April 1932, 816.01/141, pp. 592, 593; Telegram from McCafferty to the Secretary of State, San Salvador, 2 April 1932, 816.01/142, pp. 593, 594.

([117]) FRUS, 1932, Vol. V, The American Republics, Telegram from The Acting Secretary of State to Eberhardt, Washington, 13 May 1932, 816.01/175, p. 599.

([118]) درس ريكاردو خيمينيز القانون، وعمل بالمحاماة، وتولى رئاسة كوستاريكا ثلاث فترات غير متتالية على النجو التالي: (١٩١٠- ١٩١٤، ١٩٢٤- ١٩٢٨، ١٩٣٢-١٩٣٦م)، وقام بعدد من الإصلاحات خلال تلك الفترات، كان آخرها ما تعلق بمعاجلة آثار الكساد العالمي الكبير خلال ولايته الرئاسية الأخيرة؛ للمزيد انظر:

- Creedman, Theodore S.: op. cit, pp. 151, 152.

([119]) FRUS, 1932, Vol. V, The American Republics, Telegram from The Chargé in Nicaragua (Beaulac) to the Secretary of State, Managua, 10 March 1932, 816.01/125, pp. 586, 587; Telegram from The Secretary of State to Whitehouse, Washington, 12 March 1932, 816.00/856, p. 588; Telegram from Whitehouse to the Secretary of State, Guatemala, 14 March 1932, 816.00/857½, p. 589; Telegram from Beaulac to the Secretary of State, Managua, 15 March 1932, 816.01/131, p. 589; Telegram from McCafferty to the Secretary of State, San Salvador, 2 April 1932, 816.01/142, p. 594; Telegram from Eberhardt to the Secretary of State, San José, 11 May 1932, 816.01/175, pp. 597, 598; Telegram from The Acting Secretary of State to Eberhardt, Washington, 13 May 1932, 816.01/175, pp. 598, 599.

([120]) FRUS, 1932, Vol. V, The American Republics, Memorandum by the Chief of the Division of Latin American Affairs (Wilson) of a Conversation With the British Ambassador (Lindsay), Washington, 7 March 1932, 816.01/140, p. 583; Memorandum by Wilson of a Conversation With Lindsay, Washington, 7 March 1932, 816.01/140, pp. 582, 583; Memorandum by the Assistant Secretary of State (White), Washington, 19 May 1932, 816.01/183, p. 599; Telegram from McCafferty to the Secretary of State, San Salvador, 7 June 1932, No. 113, 816.01/195, pp. 601, 602; See also: The New York Times, 13 March 1932, Reiterates our Ban on Salvador Regime: State Department, Answering British Envoy's Inquiry, Says We Won't Recognize Martinez, p. 23.

([121]) FRUS, 1932, Vol. V, The American Republics, Telegram from McCafferty to the Secretary of State, San Salvador, 1 June 1932, 816.00/872, p. 600.

([122]) República de El Salvador, Diario Oficial, Núm. 131, Tomo 112, 8 de Junio de 1932, Manifiesto del Presidente Constitucional De La República General Don Maximiliano Hernández Martínez, al Pueblo Salvadoreño, p. 1037.

([123]) FRUS, 1932, Vol. V, The American Republics, Circular Telegram from The Acting Secretary of State to the Diplomatic Representatives in Costa Rica, Guatemala, Honduras, Nicaragua, and Panama, Washington, 17 June 1932, 816.00/874; p. 603; Telegram from Eberhardt to the Secretary of State, San José, 18 June 1932, 816.00/882, p. 604; Telegram from The Chargé in Guatemala (Donald) to the Secretary of State, Guatemala, 18 June 1932, 816.00/879, p. 604; Telegram from The Chargé in Honduras (Higgins) to the Secretary of State, Tegucigalpa, 18 June 1932, 816.00/880, pp. 604, 605; Telegram from The Minister in Nicaragua (Hanna) to the Secretary of State, Managua, 18 June 1932, 816.00/881, p. 605.

([124]) FRUS, 1932, Vol. V, The American Republics, Telegram from The Ambassador in Brazil (Morgan) to the Secretary of State, Rio de Janeiro, 20 September 1932, 816.01/237, p. 608; Telegram from The Secretary of State to Morgan, Washington, 22 September 1932, 816.01/237, pp. 609, 610; Memorandum by the Assistant Secretary of State (White) of a Conversation With the Argentine Ambassador (Espil), Washington, 23 September 1932, 816.01/251, p. 610; Telegram from Morgan to the Secretary of State, Rio de Janeiro, 28 September 1932, 816.01/244, p. 611; Telegram from The Minister in the Dominican Republic (Schoenfeld) to the Secretary of State, Santo Domingo, 30 November 1932, No. 691, 816.01/270, p. 612.

([125]) FRUS, 1932, Vol. V, The American Republics, Telegram from McCafferty to the Secretary of State, San Salvador, 17 September 1932, No. 168, 816.01/242, p. 608; Telegram from McCafferty to the Secretary of State, San Salvador, 21 September 1932, 816.01/238, p. 609; Telegram from McCafferty to the Secretary of State, San Salvador, 24 September 1932, 816.01/240, p. 611; Telegram from McCafferty to the Secretary of State, San Salvador, 25 November 1932, 816.01/267, p. 611; Telegram from McCafferty to the Secretary of State, San Salvador, 6 December 1932, 816.01/272, p. 612; See also: The New York Times, 5 January 1933, Austria Recognizes Salvador, p. 3.

([126]) Costa Rica, Diaro de Costa Rica, Antes de los Tratados de Paz, Nos Llegaban los Presidentes en Singular, 11 September 1932, Enclosure in; USA, NARA, Records of the Department of State Relating to the Internal Affairs of Central America (1930-

1949), Telegram from Eberhardt to the Secretary of State, Press Comment on Washington Pacts, San José, 13 September 1932, No. 1092.

(١٢٧) وقعت معاهدة ١٩٢٣م، وصدق عليها الكونجرس الكوستاريكي خلال إدارة خيمينيز الثانية (١٩٢٤- ١٩٢٨)، وقد برر موافقته عليها في البداية بأنه لم يكن يتوقع أن تؤثر المادة الثانية منها على كوستاريكا، وأن حكومته وقتها دعمتها لأنها كانت تدعم السلام في أمريكا الوسطى، وتنتهج سياسة عدم التدخل في شئون جيرانها، ولكن أثبت التطبيق العملي أن المعاهدة تنتهك سياسة عدم التدخل؛ للمزيد حول تطور سياسة كوستاريكا وأسباب تغير موقفها تجاه سياسة الاعتراف التي أقرتها المعاهدة انظر:

- Salisbury, Richard V.: Domestic Politics and Foreign Policy: Costa Rica's Stand on Recognition 1923-1934, Vol. 54, No. 3 (August 1994), pp. 455- 477.

(128) Costa Rica, La Tribuna, Nuesttro Gobierno denunciará los Tratados de Washington, 9 November 1932 (Translated in English), Enclosure No. 2 in; USA, NARA, Records of the Department of State Relating to the Internal Affairs of Central America (1930-1949), Telegram from Eberhardt to the Secretary of State, Central American Pacts of 1923, San José, 10 November 1932, No. 1184.

(١٢٩) امتدت جذور النزاعات الحدودية في أمريكا الوسطى تقريبًا إلى فترة ما بعد الاستقلال عن الحكم الإسباني في عام ١٨٢١م؛ حيث إنه لم يحدد خط الحدود الفاصل بين معظم دول أمريكا الوسطى بشكل دقيق أثناء فترة اتحادها ضمن جمهورية أمريكا الوسطى الاتحادية (١٨٢٣- ١٨٣٩م)، كما لم يتم الاتفاق بين تلك الدول على تحديد النقاط الحدودية بينها بشكل واضح فيما بعد تفكك الاتحاد؛ ومن ثم نشأت النزاعات الحدودية بين معظم دولها، وكان النزاع الحدودي بين جواتيمالا وهندوراس، وبين الأخيرة ونيكاراجوا من أبرز الصراعات الحدودية؛ للمزيد انظر:

- Foster, Lynn V.: A Brief History of Central America, 2nd ed. (New York: Facts on File, 2007), pp. 134- 151; Lathrop, Coalter G.: Territorial and Maritime Dispute Between Nicaragua and Honduras in the Caribbean Sea, The American Journal of International Law, Vol. 102, No. 1 (January, 2008), pp. 113-119; Fenwick, C. G.: The Honduras-Nicaragua Boundary Dispute, The American Journal of International Law, Vol. 51, No. 4 (October, 1957), pp. 761-765; Fisher, F. C.: The Arbitration of the Guatemalan-Honduran Boundary Dispute, The American Journal of International Law, Vol. 27, No. 3 (July, 1933), pp. 403-427; Platt, Raye R.: The Guatemala-Honduras Boundary Dispute, Foreign Affairs, Vol. 7, No. 2 (January, 1929), pp. 323-326.

(130) USA, NARA, Records of the Department of State Relating to the Internal Affairs of Central America (1930-1949), Telegram from The Minister in Guatemala (Whitehouse) to the Secretary of State, Guatemala's Attitude toward the 1923 Treaties, Strictly Confidential, Guatemala, 14 November 1932, No. 826; Telegram from The Minister in Costa Rica Eberhardt to the Secretary of State, Central American Pacts of 1923, San José, 18 November 1932, No. 1201; Telegram from Whitehouse to the Secretary of State, 1923 Treaties, Guatemala, 19 November 1932, No. 827.

([131]) FRUS, 1932, Vol. V, The American Republics, Telegram from The Chargé in Guatemala (Donald) to the Secretary of State, Guatemala, 18 June 1932, 816.00/879, p. 604.

([132]) Popper, David H.: op. cit, pp. 271, 272.

- للمزيد حول التدخلات العسكرية الأمريكية في كل من نيكاراجوا وهايتي؛ انظر: مروة محمد عبد الفتاح عبد السيد عيسى: السياسة الأمريكية تجاه نيكاراجوا (١٩٣٦- ١٩٥٦م)، رسالة دكتوراه (القاهرة: كلية التربية - جامعة عين شمس، ٢٠٢٣)، ص ص ٢٩- ٤٤؛ محمد عبدالباسط محمد العناني: السياسة العسكرية الأمريكية في هايتي (١٩١٥- ١٩٣٤م)، مجلة التاريخ والمستقبل، مج ٣٧، ع ٧٣ (يناير ٢٠٢٣م)، ص ص ٩٤٥- ٩٨٤.

([١٣٣]) تدرج خورخي أوبيكو في المناصب القيادية داخل الجيش الجواتيمالي حتى أصبح رئيسًا للأركان في عام ١٩٢٠م، ثم وزيرًا للحرب في العام التالي، ثم استقال وترشح للانتخابات الرئاسية في عامي ١٩٢٢، و١٩٢٦م، ولكنه لم يفز، فترشح مرة ثالثة في انتخابات فبراير ١٩٣١م، وكان المرشح الوحيد فيها؛ ومن ثم تولى رئاسة جواتيمالا حتى اندلاع الثورة الجواتيمالية في عام ١٩٤٤م؛ للمزيد انظر:

- Moore, Richard E.: Historical dictionary of Guatemala (New Jersey: Scarecrow Press, 1967), p. 166.

([١٣٤]) للمزيد حول دور أوبيكو في دعم سياسة الولايات المتحدة في منطقتي أمريكا الوسطى والكاريبي؛ انظر:

- Grieb, Kenneth J.: The United States and General Jorge Ubico's Retention of Power, Revista de Historia de América, No. 71 (January- June, 1971), pp. 119- 135.

([135]) USA, NARA, Correspondence and Record Cards of the Military Intelligence Division Relating to General, Political, and Military Conditions in Central America (1918–1941), Report by Military Attaché in Costa Rica (Major A. R. Harris), Guatemala: Status of Relations with Foreign Countries, 25 January 1933, No. 1.915, p.144.

([136]) USA, NARA, Correspondence and Record Cards of the Military Intelligence Division Relating to General, Political, and Military Conditions in Central America (1918–1941), Report by Major A. R. Harris, Friction between Guatemala, Honduras, and El Salvador, 11 May 1932, No. 1607; Report by Major A. R. Harris, Ubico and Monacada Accused of Plot against Honduras, and El Salvador, 12 January 1933, No. 1.897; Report by Major A. R. Harris, Propaganda of Foreign Origin, Attacks against President Ubico, 1 July 1932, No. 1661; Report by Major A. R. Harris, Guatemala: Status of Relations with Foreign Countries, 25 January 1933, No. 1.915, pp. 1-3, 4-6, 29, 144, 145,

([137]) The New York Times, 29 December 1932, Salvador's Regime Unrecognized, p.7.

([138]) República de El Salvador, Diario Oficial, Núm. 296, Tomo 113, San Salvador, 26 de diciembre de 1932, Poder Ejecutivo, Ministrio Ceneral, p. 2333; See also: USA, NARA, Correspondence and Record Cards of the Military Intelligence Division Relating to General, Political, and Military Conditions in Central America (1918–

1941), Report about Status of Relation with Foreign Countries, El Salvador Denounces the Pacts of Washington, El Salvador government Decree, 10 January 1933, No. 1.883, p. 24.

([139]) General Treaty of Peace and Amity, Appendix No. 1; in Conference on Central America Affairs, Washington, 4 December 1922 - 7 February 1923 op. cit, p. 494; Pactos de Washington de 1923, Tratado General de Paz y Amistad; in la Secretaría General de la ODECA, op. cit, p. 197.

([140]) FRUS, 1933, Vol. V, The American Republics, Telegram from The Acting Secretary of State to the Ambassador in Mexico (Daniels), Washington, 17 July 1933, No. 97, 816.01/302, pp. 686, 687; Telegram from The Secretary of State to McCafferty, Washington, 16 August 1933, No. 133, 713.1311/173, pp. 688, 689.

([١٤١]) تولى كورديل هال منصب وزير الخارجية الأمريكية خلال الفترة الممتدة بين (مارس ١٩٣٣ - ونوفمبر ١٩٤٤م)، وبذلك استمر في منصبه طوال فترة حكم فرانكلين روزفلت تقريبًا. وعلى الرغم من أن روزفلت قيد دور هال في صنع السياسة الخارجية الأمريكية إلى حد كبير، فإنه حقق بعض الإنجازات في مجال التجارة الدولية، كما كان له دور بارز في تعزيز العلاقات مع أمريكا اللاتينية؛ حيث كان مؤيدًا قويًا لسياسة حسن الجوار؛ للمزيد انظر:

- https://history.state.gov/departmenthistory/people/hull-cordell (Accessed: 3/ 2/ 2024).

([142]) FRUS, Foreign Relations of the United States: Diplomatic Papers, 1933, Vol. V, The American Republics (Washington: United States Government Printing Office, 1952), Telegram from The Chargé in Guatemala (Lawton) to the Secretary of State, Guatemala, 2 March 1933, No. 889, 816.01/285, pp. 678, 679.

([143]) USA, NARA, Correspondence and Record Cards of the Military Intelligence Division Relating to General, Political, and Military Conditions in Central America (1918–1941), Report by Major A. R. Harris, El Salvador: Social Advancement and Progress, Inherent Attitude toward Foreigners, 24 February 1933, No. 1.946, p. 148; Report by Major A. R. Harris, Central America & Panama: Current Situation, Official Use Only, 7 June 1935, No. 2.916, p. 226; See also: USA, NARA, Records of the Department of State Relating to the Internal Affairs of Central America (1930-1949), Telegram from McCafferty to the Secretary of State, San Salvador, 9 August 1933, No. 324.

([144]) Costa Rica, Repertorio Americano, Estampas: Comento a los Decires de un Informador Superficial del Imperialismo Yanqui, 6 May 1933, Enclosure No. 1; in USA, NARA, Records of the Department of State Relating to the Internal Affairs of Central America (1930-1949), Telegram from Eberhardt to the Secretary of State, Criticism of Union or Disunion of Central America, San José, 9 May 1933, No. 1436; Nicaragua, La Tribuna, A los Representates les Toca, 13 December 1933, Enclosure

No. 1; in Telegram from The Minister in Nicaragua (Lane) to the Secretary of State, Central America Treaties of 1923, Managua, 15 December 1933, No. 14.

(١٤٥) يُعرف المؤتمر الدولي السابع للدول الأمريكية باسم مؤتمر مونتيفيديو، نسبة إلى عاصمة أوروجواي التي عُقد فيها المؤتمر خلال الفترة الممتدة بين الثالث والسادس والعشرين من ديسمبر عام ١٩٣٣م؛ للمزيد انظر:

- Wright, Herbert: The Montevideo Conference and Organization for Peace, World Affairs, Vol. 97, No. 2 (June, 1934), pp. 100-103.

(146) FRUS, 1933, Vol. V, The American Republics, Telegram from The Ambassador in Mexico (Daniels) to the Secretary of State, Mexico, 2 June 1933, No. 157, 816.01/301, pp. 679, 680; Telegram from Daniels to the Secretary of State, Mexico, 16 June 1933, No. 230, 816.01/302, pp.680, 681; Telegram from Daniels to the Secretary of State, Mexico, 16 June 1933, No. 230, 816.01/302, pp. 682, 683; See also: USA, NARA, Correspondence and Record Cards of the Military Intelligence Division Relating to General, Political, and Military Conditions in Central America (1918–1941), Report by Major A. R. Harris, El Salvador: Propaganda of Foreign Origin, 24 January 1933, No. 1.947, p. 119.

(147) FRUS, 1933, Vol. V, The American Republics, Telegram from The Acting Secretary of State to Daniels, Washington, 17 July 1933, No. 97, 816.01/302, pp. 685-687.

(148) Astilla, Carmelo Francisco Esmeralda: op. cit, pp. 73, 74, 97; See also: Popper, David H.: op. cit, pp. 270- 272.

(149) USA, NARA, Correspondence and Record Cards of the Military Intelligence Division Relating to General, Political, and Military Conditions in Central America (1918–1941), Report by Major A. R. Harris, Central America: Stability of Present Governments, 11 August 1933, No. 2.146, p. 224.

(150) USA, NARA, Correspondence and Record Cards of the Military Intelligence Division Relating to General, Political, and Military Conditions in Central America (1918–1941), Report by in Charge of Military Attaché Office in Costa Rica (Alex A. Cohen), El Salvador: Attitude toward Pan Americanism, 23 May 1933, No. 2.041; Report by Alex A. Cohen, El Salvador: Attitude toward Pan Americanism, 1 June 1933, No. 2.061, pp. 204- 206, 207; See also: USA, NARA, Records of the Department of State Relating to the Internal Affairs of Central America (1930-1949), Telegram from McCafferty to the Secretary of State, San Salvador, 18 May 1933, No. 299.

(151) FRUS, 1933, Vol. V, The American Republics, Memorandum by the Chief of the Division of Latin American Affairs (Wilson), Washington, 13 July 1933, 816.01/312, p. 684.

([152]) USA, NARA, Correspondence and Record Cards of the Military Intelligence Division Relating to General, Political, and Military Conditions in Central America (1918–1941), Report by Major A. R. Herris, El Salvador: National Assembly Declares Treaty of Peace and Amity Non-Existent, 8 September 1933, No. 2.177, p.27; See also: The New York Times, 25 August 1933, Salvador Rejects the 1923 Peace Pacts: Denounces Treaties Limiting Recognition to Governments Formed Constitutionally, p.6; The New York Times, 4 September 1933, Salvador Plans a Note: Will Tell Nations That Central American Treaties Are Void, p. 2.

([153]) FRUS, 1933, Vol. V, The American Republics, Telegram from McCafferty to the Secretary of State, San Salvador, 13 July 1933, No. 320, 713.1311/173, pp. 684, 685; Telegram from The Secretary of State to McCafferty, Washington, 16 August 1933, No. 133, 713.1311/173; pp. 688, 689; Telegram from Eberhardt to the Secretary of State, San José, 16 September 1933, No. 1636, 713.1311/176, pp. 689, 690; See also: USA, NARA, Records of the Department of State Relating to the Internal Affairs of Central America (1930-1949), Telegram from McCafferty to the Secretary of State, San Salvador, 22 September 1933, No. 348.

([154]) FRUS, 1933, Vol. V, The American Republics, Telegram from The Secretary of State to McCafferty, Washington, 16 August 1933, No. 133, 713.1311/173, p. 689.

([155]) FRUS, Foreign Relations of the United States: Diplomatic Papers, 1934, Vol. V, The American Republics (Washington: United States Government Printing Office, 1952), Telegram from The Acting Secretary of State to the Secretary of State, Washington, 3 January 1934, 816.01/344a, p. 216; Telegram from The Secretary of State to the Acting Secretary of State, Santiago, 5 January 1934, 816.01/347, pp. 217, 218.

([156]) The New York Times, 4 January 1934, Salvador is Recognized: Costa Rican President Gives Formal Notice of Action, p. 9.

([157]) FRUS, 1934, Vol. V, The American Republics, Telegram from The Acting Secretary of State to the Secretary of State, Washington, 3 January 1934, 816.01/344a, p. 216; Telegram from The Secretary of State to the Acting Secretary of State, Santiago, 5 January 1934, 816.01/347, pp. 217, 218; Telegram from Welles to President Roosevelt, Washington, 8 January 1934, 816.01/348, pp. 218, 219; Telegram from The Acting Secretary of State to Lane, Washington, 9 January 1934, 816.01/349, p. 221; Letter from Welles to President Roosevelt, Washington, 25 January 1934, 816.01/405, p. 255.

(١٥٨) تولى خوان ساكاسا رئاسة نيكاراجوا في الأول من يناير عام ١٩٣٣م، واستمر في منصبه حتى استقال في التاسع من يونيو عام ١٩٣٦م، تحت ضغط من "أناستاسيو سوموزا" Anastasio Somoza رئيس الحرس الوطني آنذاك، ورئيس نيكاراجوا فيما بعد (١٩٣٧- ١٩٤٧، ١٩٥٠- ١٩٥٦م)؛ للمزيد انظر:

- Meyer, Harvey Kessler: Historical dictionary of Nicaragua, Latin America Historical Dictionaries, No. 6 (New Jersey, Scarecrow Press, 1972), pp. 378, 424, 425.

(١٥٩) شغل تيبورسيو كارياس منصب الرئيس الهندوراسي لفترة وجيزة خلال عام ١٩٢٤م، ثم عمل رئيسًا للكونجرس الهندوراسي خلال الفترة الممتدة بين عامي (١٩٢٦- ١٩٣١)، حتى فاز في الانتخابات الرئاسية في العام التالي؛ ومن ثم تولى رئاسة هندوراس مرة أخرى في فبراير عام ١٩٣٣م، واستطاع الاستمرار في منصبه حتى عام ١٩٤٩م؛ لأن الدستور الذي وضع عام ١٩٣٦م، أعطاه الحق في ذلك؛ للمزيد انظر:

- Meyer, Harvey Kessler: Historical dictionary of Honduras, Latin American Historical Dictionaries, No. 13 (New Jersey: Scarecrow Press, 1976), pp. 53, 54.

(160) FRUS, 1934, Vol. V, The American Republics, Telegram from The Acting Secretary of State to the Secretary of State, Washington, 3 January 1934, 816.01/344a, pp. 216, 217; FRUS, 1934, Vol. V, The American Republics, Telegram from The Acting Secretary of State to Lane, Washington, 9 January 1934, 816.01/349, p. 222.

(161) FRUS, 1934, Vol. V, The American Republics, Telegram from Lane to the Acting Secretary of State, Managua, 10 January 1934, 816.01/354, pp. 222, 223; Telegram from Lane to the Acting Secretary of State, Managua, 11 January 1934, 816.01/355, p. 224.

(162) FRUS, 1934, Vol. V, The American Republics, Telegram from The Acting Secretary of State to the Chargé in Guatemala (Lawton), Washington, 12 January 1934, 816.01/355, pp. 225, 226. "The same telegram was sent, January 12, 5 p.m., to the Minister in Honduras, as telegram No. 1, and to the Minister in Costa Rica, as telegram No. 1"

(163) FRUS, 1934, Vol. V, The American Republics, Telegram from The Acting Secretary of State to Lane, Washington, 12 January 1934, 816.01/355, p. 225; Telegram from The Acting Secretary of State to Lawton, Washington, 12 January 1934, 816.01/355, p. 226; Telegram from Lane to the Acting Secretary of State, Managua, 13 January 1934, 816.01/358, pp. 226, 227; Telegram from Lane to the Acting Secretary of State, Managua, 13 January 1934, 816.01/356, pp. 227, 228.

(١٦٤) اعتمد الرئيس خوان ساكاسا كثيرًا على ابن عمه السيناتور كريسانتو ساكاسا في إجراء المفاوضات على المستوى الدولي، وكان الأخير في الوقت نفسه أحد أبرز قادة الحزب الوطني الليبرالي في نيكاراجوا؛ انظر:

- Campbell-Jeffrey, Nancy: Social Movement Theory and the Reconstruction of the Past: A Case Study of Augusto César Sandino and the Frente Sandinista de Liberación Nacional, Ph.D. Dissertation (Texas: The University of Texas at Austin, 2005), pp.

241, 242; See also: https://history.state.gov/historicaldocuments/frus1932v05/persons (Accessed: 10/ 2/ 2024)

([165]) FRUS, 1934, Vol. V, The American Republics, Telegram from The Acting Secretary of State to Lawton, Washington, 12 January 1934, 816.01/355, p. 226; Telegram from Lane to the Acting Secretary of State, Managua, 13 January 1934, 816.01/356, pp. 227, 228.

([166]) FRUS, 1934, Vol. V, The American Republics, Telegram from Lane to the Acting Secretary of State, Managua, 14 January 1934, 816.01/359, pp. 228, 229; Telegram from The Acting Secretary of State to Lawton, Washington, 15 January 1934, 816.01/355, p. 229; Telegram from The Acting Secretary of State to Lane, Washington, 15 January 1934, 816.01/359, p. 230; Memorandum by Welles, Washington, 17 January 1934, 816.01/414, pp. 234, 235.

([167]) FRUS, 1934, Vol. V, The American Republics, Telegram from Lawton to the Acting Secretary of State, Guatemala, 15 January 1934, 816.01/360, p.230; Diplomatic Papers, 1934, Vol. V, The American Republics (Washington: United States Government Printing Office, 1952), Telegram from Lane to the Acting Secretary of State, Managua, 16 January 1934, 816.01/365, pp. 231, 232.

([168]) FRUS, 1934, Vol. V, The American Republics, Telegram from Lawton to the Acting Secretary of State, Guatemala, 17 January 1934, 816.01/368, pp. 235, 236; Telegram from Lawton to the Acting Secretary of State, Guatemala, 18 January 1934, 816.01/380, pp. 237, 238.

([169]) FRUS, 1934, Vol. V, The American Republics, Telegram from Lane to the Acting Secretary of State, Managua, 17 January 1934, 816.01/371, pp. 236, 237; Telegram from The Acting Secretary of State to Lawton, Washington, 18 January 1934, 816.01/371, pp. 238, 239; 1934, Vol. V, Telegram from The Acting Secretary of State to Lane, Washington, 18 January 1934, 816.01/371, p. 239; Telegram from Lane to the Acting Secretary of State, Managua, 18 January 1934, 816.01/379, p. 240; Telegram from Lay to the Acting Secretary of State, Tegucigalpa, 18 January 1934, 816.01/376, 240.

([170]) FRUS, 1934, Vol. V, The American Republics, Telegram from Lawton to the Acting Secretary of State, Guatemala, 19 January 1934, 816.01/384, pp. 241- 243.

([171]) FRUS, 1934, Vol. V, The American Republics, Telegram from The Acting Secretary of State to Lane, Washington, 20 January 1934, 816.01/385, pp. 244, 245; Telegram from Lane to the Acting Secretary of State, Managua, 20 January 1934, 816.01/387, p. 245; Telegram from Lane to the Secretary of State, Managua, 21 January 1934, 816.01/388, p. 246.

([172]) FRUS, 1934, Vol. V, Telegram from Lay to the Acting Secretary of State, Tegucigalpa, 18 January 1934, 816.01/376, p. 240; Telegram from Lawton to the Secretary of State, Guatemala, 22 January 1934, 816.01/391, p. 247; Telegram from Lay to the Secretary of State, Tegucigalpa, 22 January 1934, 816.01/392, p. 248; Telegram from Lane to the Secretary of State, Managua, 23 January 1934, 816.01/395, p. 249; Telegram from Lay to the Secretary of State, Tegucigalpa, 24 January 1934, 816.01/398, p. 250; Telegram from Lane to the Secretary of State, Managua, 24 January 1934, 816.01/399, pp. 250, 251.

([173]) FRUS, 1934, Vol. V, The American Republics, Telegram from Lay to the Secretary of State, Tegucigalpa, 24 January 1934, 816.01/401, p. 251; Telegram from Lane to the Secretary of State, Managua, 24 January 1934, 816.01/402, pp. 251, 252; Telegram from Lawton to the Secretary of State, Guatemala, 25 January 1934, 816.01/404, p. 252; Telegram Lane to the Secretary of State, Managua, 25 January 1934, 816.01/405, p. 253; Telegram from Lay to the Secretary of State, Tegucigalpa, 25 January 1934, 816.01/409, p. 253; Telegram from Lane to the Secretary of State, Managua, 25 January 1934, 816.01/408, p. 254.

([174]) Telegram from The Minister in Costa Rica (Sack) to the Acting Secretary of State, San José, 16 January 1934, 816.01/363, pp. 230, 231; Telegram from Sack to the Secretary of State, San José, 26 January 1934, 816.01/410, p. 256.

([175]) FRUS, 1934, Vol. V, The American Republics, Letter from Welles to President Roosevelt, Washington, 25 January 1934, 816.01/405, p. 256; Telegram from The Secretary of State to McCafferty, Washington, 26 January 1934, 816.01/412, p. 256.

([176]) The New York Times, 27 January 1934, El Salvador Wins Our Recognition: Washington Follows Central Americans in Accepting Martinez Regime, p. 14.

([177]) FRUS, 1934, Vol. IV, The American Republics, Circular Telegram from The Secretary of State to Diplomatic Representatives in Costa Rica, El Salvador, Guatemala, Honduras, and Nicaragua, Washington, 31 January 1934, 713.1311/228a, p. 429; Telegram from The Secretary of State to Hanna, Temporarily in the Department, Washington, 3 March 1934, 713.1311/277a, pp. 441, 442.

([178]) FRUS, 1934, Vol. IV, The American Republics, Telegram from Lawton to the Secretary of State, Guatemala, 27 January 1934, 713.1311/217, pp. 423, 424; Telegram from Lane to the Secretary of State, Managua, 30 January 1934, 713.1311/226, p. 427; Telegram from Lane to the Secretary of State, Managua, 5 February 1934, 713.1311/233, p. 431; Telegram from The Minister in Nicaragua (Lane) to the Secretary of State, Managua, 7 February 1934, 713.1311/237, p. 432.

([١٧٩]) للاطلاع على نص مشروع المعاهدة الذي قدمته جواتيمالا كاملًا؛ انظر:

- Anteproyecto de tratado general de paz y amistad que la delegación de Guatemala someterá al estudio de la primera conferencia centroamericana; in la Secretaría General de la ODECA, op. cit, pp. 241- 247.

([180]) FRUS, 1934, Vol. IV, The American Republics, Telegram from Lawton to the Secretary of State, Guatemala, 16 February 1934, 713.1311/247, pp. 435, 436; Telegram from Lane to the Secretary of State, Managua, 13 March 1934, 713.1311/288, pp. 450, 451; Telegram from Lay to the Secretary of State, Tegucigalpa, 14 March 1934, 713.1311/294, p. 451; Telegram from McCafferty to the Secretary of State, San Salvador, 14 March 1934, 713.1311/293, p. 451; Telegram from The Minister in Guatemala (Hanna) to the Secretary of State, Guatemala, 15 March 1934, 713.1311/295, p. 452.

([١٨١]) للاطلاع على نصوص معاهدة الأخوة لأمريكا الوسطى لعام ١٩٣٤م كاملة؛ انظر:

- Primera Conferencia Centroamericana (Guatemala, Mayo de 1934), Tratado de Confraterinidad Centroamericana; in la Secretaría General de la ODECA, op. cit, pp. 254- 260.

([182]) FRUS, 1934, Vol. IV, The American Republics, Telegram from Hanna to the Secretary of State, Guatemala, 13 April 1934, 713.1311/335, p. 456; See also: USA, NARA, Correspondence and Record Cards of the Military Intelligence Division Relating to General, Political, and Military Conditions in Central America (1918–1941), Report by Major A. R. Harris, the Central American Conference, 13 April 1934, No. 2.375, p. 49.